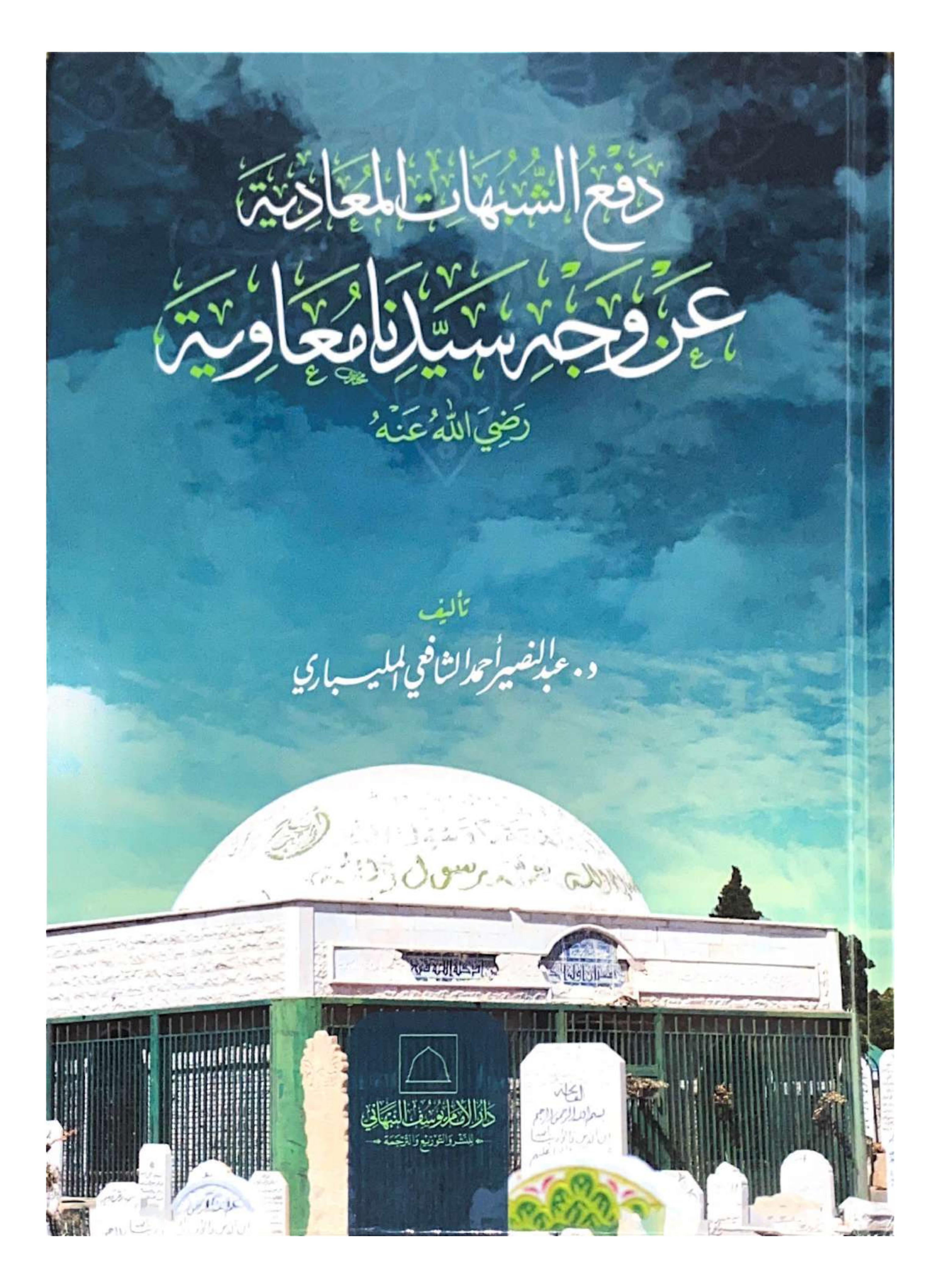
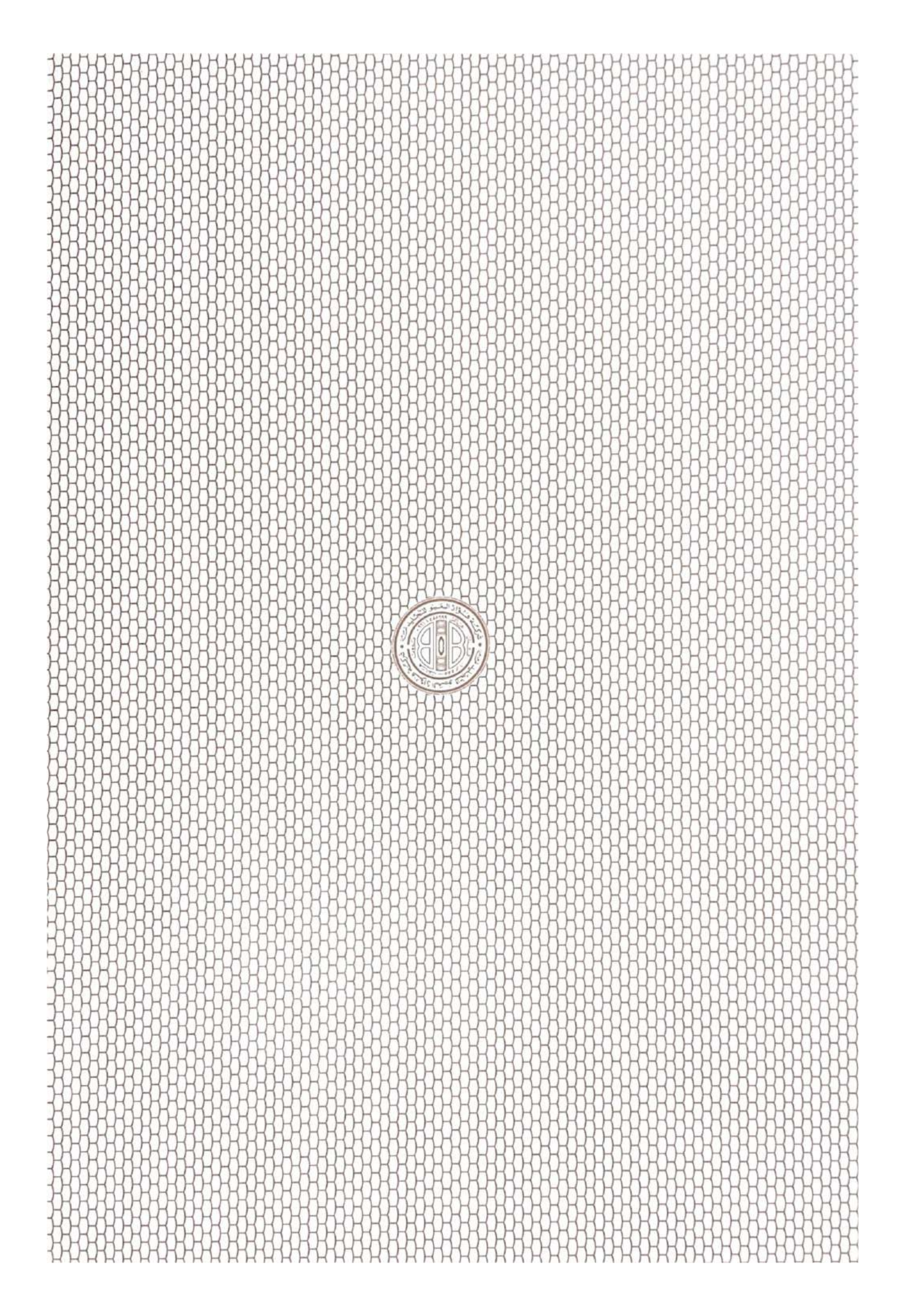
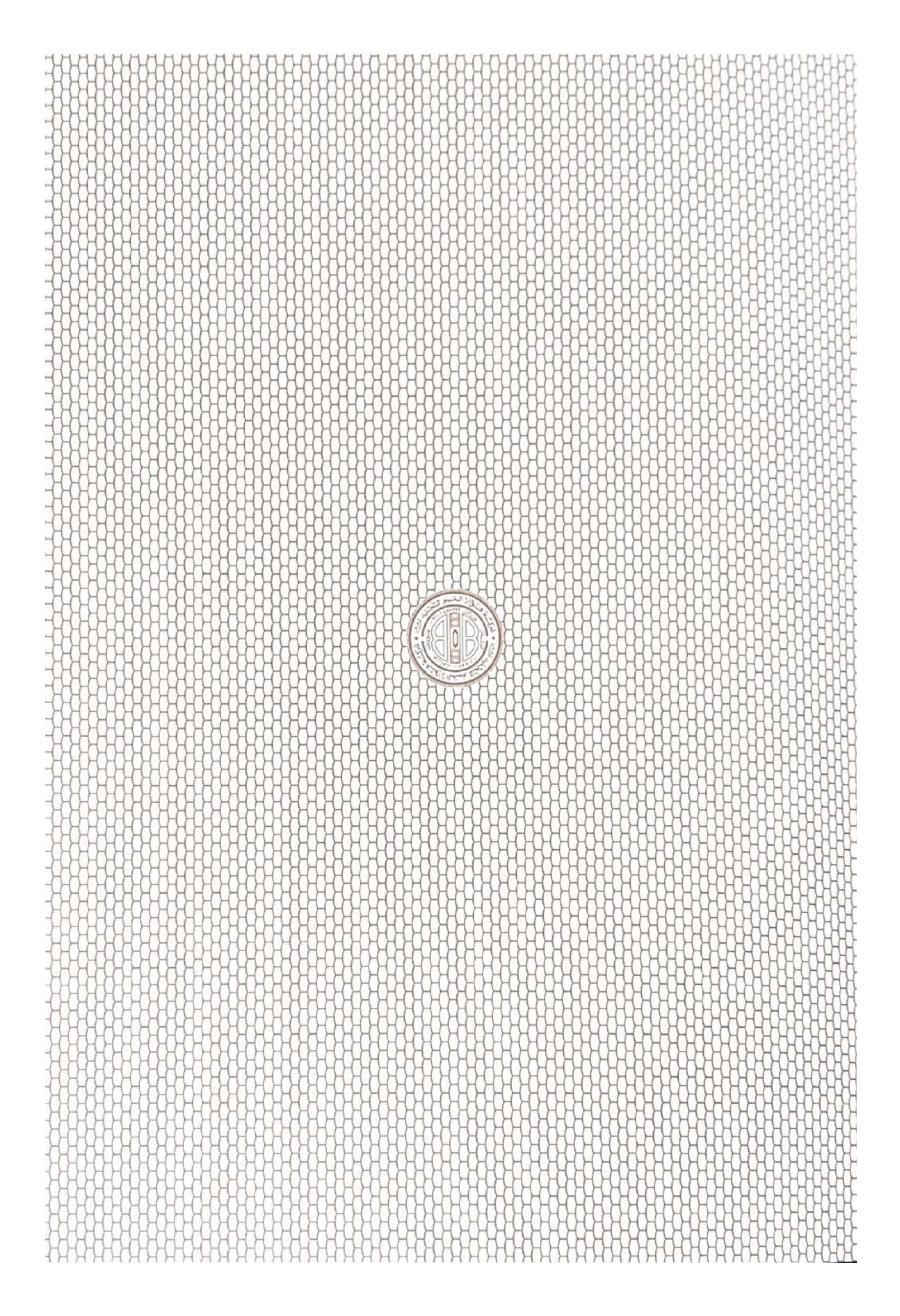

دفع الشبهات المعادية
عن وجه سيدنا معاوية
رضي الله عنه
تأليف
د. عبد النصير أحمد الشافعي المليباري
دار الإمام يوسف النبهاني
للنشر والتوزيع والترجمة



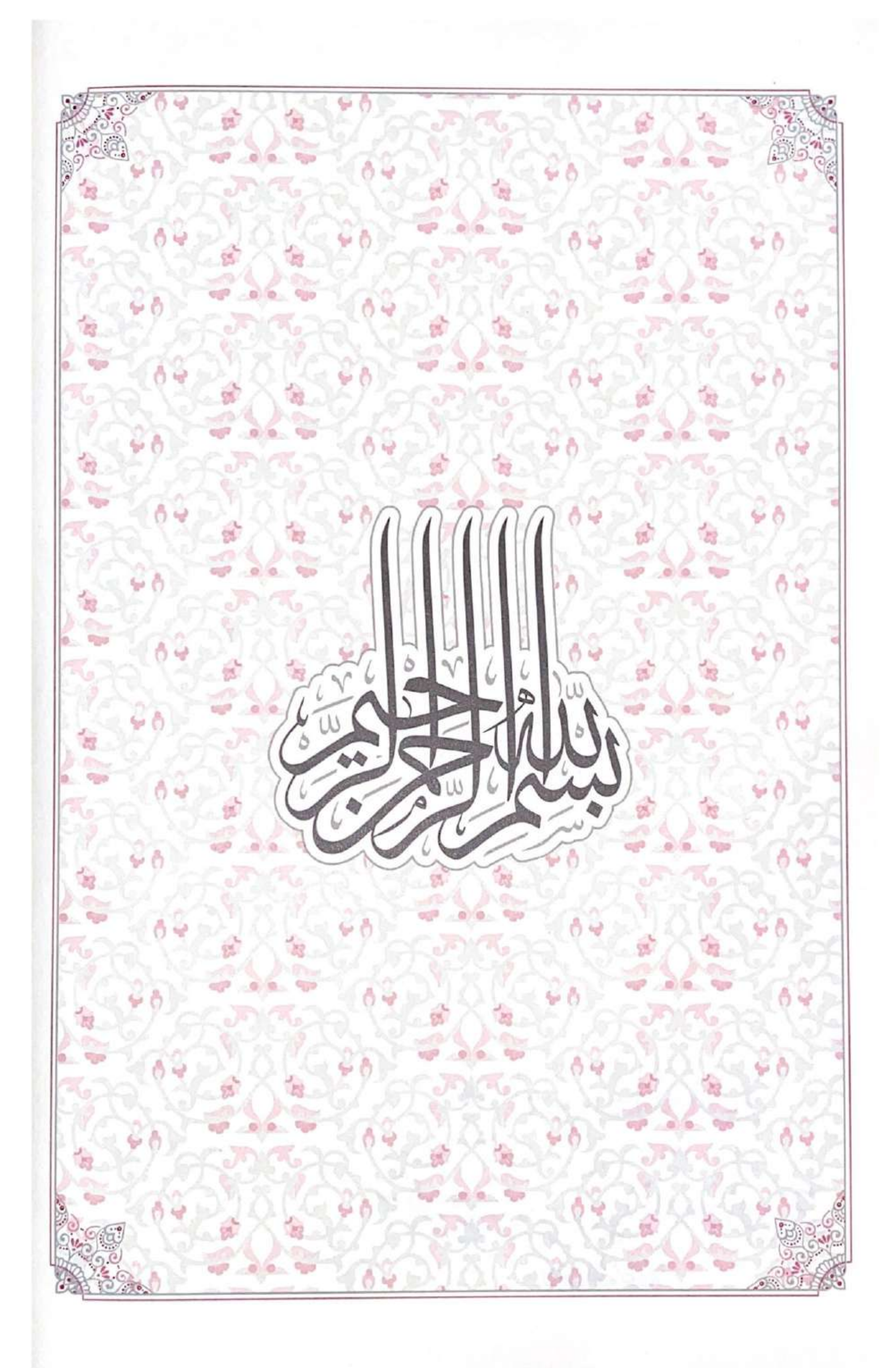




دفع الشبهات المعادية

عن وجه سيدنا معاوية

رضي الله عنه


بسم الله الرحمن الرحيم



تأليف
د. عبد النصير أحمد الشافعي المليباري







WWW.DAR-ALNABHANI.COM

EMAIL: INFO@DAR-ALNABHANI.COM

اسم الكتاب : دفع الشبهات المعادية عن وجه سيدنا معاوية رضي الله عنه

المؤلف : د. عبد النصير أحمد الشافعي المليباري

موضوع الكتاب : العقيدة — مقاس الكتاب : (٢٤ سم)

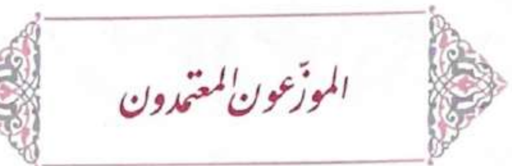
عدد الأجزاء : (١) — عدد المجلدات : (١)

نوع الورق : شاموا فاخر — نوع التجليد : مجلَّد كرتوناج

عدد الصفحات : ١٠٤ — عدد ألوان الطباعة : لونان

الرقم المعيار الدولي





الجمهورية اللبنانية

مكتبة دار الإمام يوسف النبهاني ـ بيروت

هاتف : ‎+٩٦١ ٧٠٣٤٧٨٣٧

‎+٩٦١ ٧١٢٨٦٧٥٦

المملكة الأردنية الهاشمية

دار النور المبين ـ عمان

هاتف : ‎+٩٦٢ ٦٤٦١٥٨٥٩

الجمهورية العربية السورية

مكتبة دار الدقاق ـ دمشق

هاتف : ‎+٩٦٣ ٩٣٦٥٠٠٩٣٧٠

جمهورية مصر العربية

دار الإحسان ـ القاهرة

هاتف : ‎+٢٠ ٢٢٤٥٢٨٤٣٨

الجمهورية التركية

دار الشفقة ـ إستانبول

هاتف : ‎+٩٠ ٢١٢٥٢٨١٥٣٠

‎+٩٠ ٥٣٢٥٤١٨٩٠١

الإمارات العربية المتحدة

دار الفقيه ـ أبو ظبي

هاتف : ‎+٩٧١ ٢ ٦٦٧٨٩٢٠

جميع منشوراتنا متوفرة على

جملون

متجر الكتب العربي

www.jamalon.com

المملكة المغربية

دار الحديث الكتانية ـ طنجة

هاتف : ‎+٢١٢٦٥٦٩٩٣١٤٧



قال الإمام أبو المحاسن يوسف بن إسماعيل النّبهاني رحمه الله

هُمْ سُيُوفٌ لِلمُصطفى ورِماحُ
وَهُوَ رأسٌ وهُمْ أعْضَاءُ

أيّدُوهُ وبلّغُوا عَنْهُ
فهُمُ النّاصِحُونَ النُّصَرَاءُ

وبِهِمْ حارَبَ البريّةَ ما قا
لَ هَلُمّوا إلّا أجابُوا وجاءُوا





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جَعَلَنا خيرَ الأمم ؛ إذ بَعَث فينا خيرَ الأنام .

والصلاةُ والسلامُ علىٰ سيّدنا محمدٍ أحمدِ الكِرام ، المخصوصِ بِعْثتُه بالعُموم والخِتام ، والشمول والدوام ، وعلى الآلِ والأزواج أمهاتِ المؤمنين ، ذوي القرابة ، وعنوانِ الطهارة ، وعلى الأنصار والمهاجرين ، رُموز القيادة والسِّيادة ، وسائر الصحابةِ أُولِي الصَّلابة في الدين والصَّبَاحَة ، حَمَلوا الدعوةَ بالجَدارة ، وبلَّغوا الرسالةَ في الشرق والغرب بالأمانة ، وفتحوا أكثرَ البلادِ بالسيوف ، وسَقَوْا أهلَ العِنادِ سُمَّ الحُتُوفِ ، وأرغَمُوا الأُنوف ، ولم يَألوا جُهداً في وَصْل حَبْل الدين المَتين ، وقطْعِ دابرِ الكفار والمشركين ، ومَن وَالاهم ونَصَرهم وأَبْغضَ مُبغِضَهم أجمعين ، ومَن تَبِعَهم بإحسان إلىٰ يوم الدين .

وبعـد :

فهٰذه صفحاتٌ قليلةٌ في بيانٍ موجَزٍ لعقيدة أهل الإسلام في سادتهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبيانِ مَوقفِ أهلِ السنة مما جرَىٰ بينَ بعضِهم مع بعضٍ ، سِيَّما أَمِيرَيْ المؤمنين سيّدنا علي وسيّدنا معاوية رضي الله عنهما ، وتزييفِ الشبهاتِ والخيالاتِ التي يُورِدها الروافضُ ، ويتعثَّر بها المترفضةُ ، في شأن سيدنا معاوية رضي الله عنه ، وأُقدِّم أمامَ هٰذه المَباحِث مَبْحثاً قصيراً مُهمّاً في التنبيه علىٰ خطر البدعة والمبتدعة على الإسلام والمسلمين ، وعلىٰ واجب أهل العلم عند ظهور البدعة في البلاد وبين العباد .

سميتُه بعد الاختِتَام :

أرجو الله به أن يَدْفَع عَنْ وَجهِي وعن وُجُوهِ مَن تَرْبِطُني بهم صلةُ رحِمٍ أو قرابةٍ أو مشيخةٍ أو تلمذةٍ أو صُحبةٍ أو مُناصَرةٍ للحقِّ بأي وجهٍ حَرَّ جَهَنَّم يومَ لا ينفع مالٌ ولا بَنُون ، إلا من أتى الله بقلب سليم .

دعاني إلىٰ جمعِ هٰذا الكتابِ وتأليفه ما بلغَنِي عن بعض المنتسبين إلى العلم ، والمحسوبين على السُّنة ، والمعدودين في عِداد أهل التصوف والتزكية ، في السنوات الأخيرة ، من التطاول علىٰ مقام بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، سيما أمير المؤمنين ، كاتب سيد المرسلين ، سيدنا معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما ، وإثارة الشبهات ودغدغة العواطف في مجالس العوام وبسطاء الناس ، فيما يتعلّق بهٰذا الجانب .

ووجدتُّ كثيراً من البسطاء والعوام قد ٱغترُّوا بما أحدَثَه هٰؤلاء المُرْجِفون ، في غِياب العلم والتحقيقِ والدرسِ والتمحيصِ في أكثر بلاد المسلمين الآن ، حتى ٱتُّخِذ الجُهَّالُ والمتعَالِمون رُؤوساً يُسْئَلون ، فيُفْتون بما لم نَسمعْه نحن ولا آباؤُنا مِن قبلُ ، وهُجِر كلامُ السلفِ مِن الأئمة المتبوعين ، وكرَّ عليه السفهاءُ بالاستدراك والإبطال . . . والتسفيه والضليل .

لم يُعَرِّجوا في ذٰلك إلا علىٰ أساليبَ خَطَّابيةٍ ، بل لَم يَبْنُوها إلا علىٰ خَيالاتٍ شِعريةٍ أو تلبيساتٍ سَفْسَطِيَّةٍ ، غيرَ أنها لَمَّا كانتْ مُزَخْرَفَةً بِمَحبةِ آلِ بيتِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، ومُمَوَّهَةً بتعظيم أبناءِ عليٍّ رضي الله عنه صار لها قبولٌ في القُلُوب ، ونَفَذَ أمرُها بين أبناء الشعوب ؛ **لأنّ أهل السنة ـ وهم السواد الأعظم ـ أهلُ تعظيمٍ ومَحبة ، وليسوا أهلَ بُغضٍ ورفْضٍ ومسَبَّة** .

فكان لا بد مِن التصدِّي لهٰذه الفتنة ؛ تبرئةً لِلذِّمَّة ، وحِفظاً لِدينِ الأُمَّة ، وإرضاءً لله ونَبيِّ الرحمةِ صلى الله عليه وسلم ، ورداً لمن ضل عن مَهْيَعِ الحقِّ إلى المنهج السليم ، ورَدْعاً لِمن أضلَّ وٱستحق العذاب الأليم .

أسأل اللهَ الذي وفَّقَ الفقيرَ لهٰذا العملِ أن يرزقني الإخلاصَ فيه ، وفي غيره مما أقوم به في مجال نشر العلم والتبليغ ، وأسأله التثبيتَ على الحق في الحياة وعند الممات ، وأن ينفع بهٰذا الكتابِ العبادَ والبلادَ .

وَكَتَبَهُ

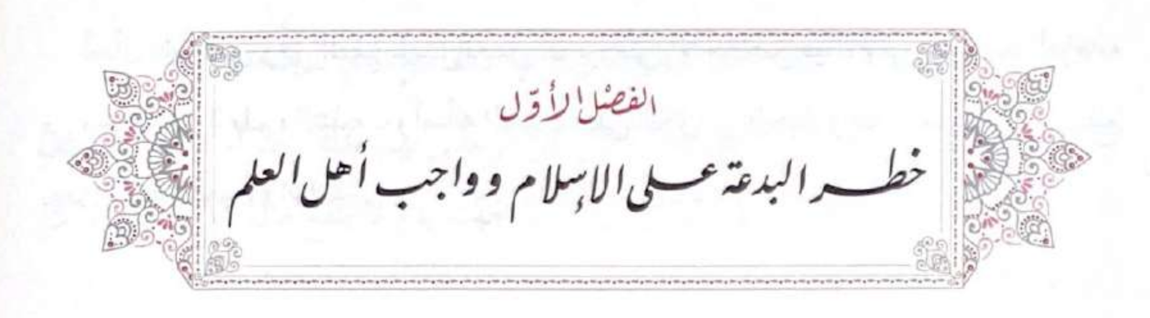
د. عبدالنصير أحمد الشافعي المليباري

كان الله له ، وحقق أملَه وأصلح عملَه ، وجعل أُخراه خيرا مِن أُولاه

جامعة الإمام الشافعي ، شي آنجور ، إندونيسيا

صباح الاثنين ١١ شوال (١٤٣٩ هـ) / ٢٥ يونيو (٢٠١٨ م)





الفصل الأوّل

خطر البدعة على الإسلام وواجب أهل العلم

إنّ إيمانَ المسلمِ ودينَه لا يكتمل إلا إذا أنكرَ ما يُخالِف ما عليه أهلُ السنة والجماعة، وأَظهرَ براءتَه منه، وحاول تغييرَه بما أوتي من الطُّرُق القهرية والحجج العلمية.

ولا ينبغي له صحبةُ المبتدعةِ وٱتخاذهم أولياءَ، ولا يليق به أن يعامِلهم معامَلَةَ الخُلَّان والأصدقاء.

إنّ مجرَّدَ الحديثِ عن أهل الأهواء والالتفات إلىٰ شأنهم يُظلِم قلبَ المؤمن، فكيف بِمجالستهم والتودُّدِ إليهم وٱتخاذِهم رُفَقاءَ وأولياءَ[1]!؟

وما أكثرَ أنواعَ الجهلِ والبدعةِ والانحراف في زمانِ غَيبةِ العلمِ وغُربة الإسلام، وٱستحكامِ الجهل والهوىٰ بين الأنام! ولا يخفىٰ على المتأمِّل أن السبب الأكبر لخروج كثيرٍ مِن الناس عن الدين بالكلية، وتَمَكُّنِ شبهاتِ الملحدين والكفرة من قلوب البَرِية هو ظهورُ أنواعِ البدعِ وٱنتشارُها في المجتمع، كأنّها هي الصورةُ المُعَبِّرةُ عن دين الإسلام، ولا شكّ أنّ أيَّ صورةٍ مختلفةٍ عن سُنةِ سيّد المرسلين صلى الله عليه وسلم وإجماعِ السلف الصالحين رضوان الله عليهم تَبْقىٰ صورةً مُنَفِّرَةً عن الإسلام ومُشَوِّهَةً له، لا مقرِّبَةً إليه أو مُرَغِّبَةً فيه.

إنّ الذي تلَقَّيناه عن مشايخنا الأجلاء في الهند، وكذٰلك عن أعاظمِ أئمةِ أهلِ السنةِ سلفاً وخلفاً، شرقاً وغَرْباً، عجماً وعرباً، من خلال كتبهم وآثارهم العلمية أنَّ **مرَضَ القلبِ**

---

(١) نعم، هناك فروقٌ مهمةٌ بين ترك موالاة أهل البدع والأهواء وترك موالاة الكفرة والمشركين، يحصل الخلط بينهما كثيراً، ولا ينبغي أن يحصل، وقد بينت ذلك في مبحث خاص من كتابي الحافل «ردع الأوغاد عن موالاة الكفار والتشبه بهم وتهنئتهم بالأعياد» (ص ١٩٦ ـ ٢٠٨)، فمن أراده فليرجع إليه.

كَمرضِ البدنِ ، يبدأ تدريجياً بطيئاً ، ثم يزداد سوءً علىٰ مرور الزمان ، فإن لم يُعالَج عند البداية ٱستولىٰ علىٰ كِيانِ المرء كلِّه ويَهلَكُ في النهاية .

ومِن هنا فلا بد من تشديد النكير على الانحرافات المنهجية ، سواء في الفقه والعقيدة ، منذ أولِ هُجُومِها وبِدايةِ ظُهورِها ، ولا ينبغي التساهلُ في ذٰلك بِزعمِ أنه ٱنحرافٌ خفيفٌ ، لا يَخرُج بمثله الرجلُ عن دائرة أهل السنة والجماعة[1] .

وهٰذا منهجٌ غيرُ صحيح ، وإنْ سلَكَه كثيرٌ من أهل العلم والفضل في زماننا ، مُدَّعين أنه هو الحكمة في الدعوة ، وأن مخالَفتَه تعصُّبٌ بغيضٌ أو تَشدُّدٌ لا يليقُ .

وهل سبب ضياع الدين وانفلات المسلمين الآن في الحقيقة إلا هٰذا التساهل الذي سَمَّوه حِكمةً وسياسةً !

وهٰذا الذي يَصِفُونه بالتشدد والتعصب هو الدين الذي تلَقَّيْناه عن أئمة أهل السنة ، ومن ٱنحرفَ عنه فقد ٱنحرفَ عن منهجِ أهل السنة ، عَلِم أو لم يَعلَم .

نقَلَ العلامةُ الزَّبِيدي في « الإتحاف » عن : (كان أحمد بن حنبل قد أكثرَ عن عبد الله بن موسى الكاظم ، ثم بلغه عنه أدنىٰ بدعة ، قيل : إنه كان يقدِّم علياً علىٰ عثمان ، فٱنصرف أحمد ، ومزَّق جميعَ ما حَمَل عنه ، ولم يُحَدِّثْ منه شيئاً)[2] .

قال الإمام أبو طالب المكي رحمه الله في « قوت القلوب » : (وقد كان السلفُ يستعظمون يَسيرَ الحَدَثِ في الدين ، ودقائق البدع في الإسلام ؛ لِعِظَمِ الإيمان والسنة في قلوبهم)[3] .

---

(١) ويكفي في الخروج عن دائرة أهل السنة مسألةٌ إجماعيةٌ واحدةٌ ، كما يكفي في الخروج عن دائرة الدين مسألة ضرورية واحدة ؛ لأن الإيمان والسنة عبارة عن ٱلتزام جميع الأحكام الدينية ، فهو إيجاب كليٌّ ، والإيجاب الكلي ينتقض بالسلب الجزئي الصادق بواحد أو أكثر من واحد ، طبقاً للقاعدة العقلية .
نعم ، يتفاوت كفر الإنسان وبدعته علىٰ حسب تفاوته في الإنكار والمخالفة .

(٢) « إتحاف السادة المتقين » للزبيدي (٢ / ٢٢٩) ، وٱنظر ما نقَلَه في « قوت القلوب » لأبي طالب المكي (٢ / ٢٦٠) .

(٣) « قوت القلوب في معاملة المحبوب » لأبي طالب المكي (٢ / ٢٥٨) .

فصار لزاماً علىٰ من ينتمي إلى السنة ويَحْمِل هٰذه المِنَّة ، وتَعَرَّفَ علىٰ بياض المحجة ، وعنده غِيرةٌ علىٰ دين الأمة ومنهجِ الجماعة أن لا يسكت علىٰ ما أحدثه المُحْدَثون ؛ حتىٰ لا يكون مُشارِكاً لهم فيما أحدثوه بسكوته .

قال الإمام الغزاليُّ رحمه الله في « الإحياء » : (**إنّ البدعة إذا لم يُبالَغ في تَقْبيحها شاعتْ بيْن الخلقِ وعَمَّ فسادُها**)[1] .

وفي كتاب « الأذكار » للإمام النووي رحمه الله : (باب التبرِّي من أهل البدع والمعاصي : روينا في صحيحي « البخاري » (١٢٩٦) و« مسلم » (١٠٤) عن أبي بُرْدة بن أبي موسىٰ ، قال : وَجِعَ أبو موسىٰ رضي الله عنه وجَعاً ، فغُشِي عليه ، ورأسُه في حِجْر ٱمرأةٍ من أهله ، فصاحت ٱمرأةٌ من أهله ، فلم يستطع أن يرد عليها شيئاً ، فلَما أفاق قال : أنا بريءٌ ممن برئَ منه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم برئَ من الصالقة والحالقة والشاقة .

قلتُ : (الصالقة) الصائحة بصوت شديد ، و(الحالقة) التي تحلق رأسها عند المصيبة ، و(الشاقة) التي تشُقُّ ثيابَها عند المصيبة .

وروينا في « صحيح مسلم » (٨) عن يحيىٰ بن يَعمُر ، قال : قلتُ لابن عمر رضي الله عنهما : أبا عبد الرحمن ؛ إنه قد ظهر قِبَلَنا ناسٌ يقرؤون القرآن ويزعمون أنْ لا قَدَرَ ، وأن الأمرَ أُنُفٌ ، فقال : إذا لقيتَ أولئك فأخبرْهم أني بريءٌ منهم وأنهم بُرَآءُ مني)[2] .

وقد تكلم أهل العلم سلفاً وخلفاً في كيفية التعامل مع البدع والأهواء ، ونبهوا علىٰ ضرورة الابتعاد عن أهلها ، وعدم الإصغاء إلىٰ شُبَهِهم ، وعدم تكثيرِ سوادِهم ، وغيرِ ذٰلك مما يَطول شرحُه وبيانُه هنا .

بل لم يُهْمِل علماءُ أهلِ السنةِ الأُمَناءُ التنبيهَ علىٰ خطورة الأقوال الشاذة الشاردة ، والتحذيرَ

---

(١) « إحياء علوم الدين » (٤ / ٥٤) .

(٢) « الأذكار » للإمام النووي (ص ٤٩٧) .

من الزَّلَّات أو الهفوات الصادرة ، في حالات نادرة ، عن بعض المشاهير من أهل السنة أنفسهم ، ولٰكن كثيرين ممن ينتسب إلىٰ أهل السنة نراهم اليوم لا يلتزمون بهٰذا الواجب ، فصارت بدعٌ ومنكراتٌ كثيرةٌ قد حُبِّبَتْ إلىٰ قلوب العوام ، وزُيِّنَتْ في نفوس الجهلة من الناس ؛ لقبيح فِعال بعض أهل العلم والفضل ، وسوءِ تصرفاتهم .

بل تطَرَّق حُكماءُ أهل السنة لأكثر من هٰذا ، فقالوا : **لا ينبغي لِمَن هو في مقام الصلاح والعلم والفضل ؛ لكونه يُقتَدَىٰ به ، أن يأتي (الأفعالَ والأقوال والتصرفات التي ظاهرُها خلافُ الصواب ، وإن كان مُحِقّاً فيها ؛ لأنه إذا فَعَل ذٰلك تَرَتَّب عليه مَفاسدُ** ، مِن جُملتِها : توهُّمُ كثيرٍ ممن يَعلم ذٰلك منه أنّ هٰذا جائزٌ علىٰ ظاهره بكل حال ، وأن يبقىٰ ذٰلك شرعاً وأمراً معمولاً به أبداً) ، قاله الإمام النووي .

ثم قال ـ أي : الإمام النووي ـ بعد بيانِ مفاسدَ أخرىٰ تترتب علىٰ ذٰلك ، ما نصه : (فإنْ ٱحتاج إلىٰ شيء من ذٰلك ، وكان مُحِقّاً في نفس الأمر لم يُظْهِره ، فإن أظهرَه أو ظَهَر ، أو رأى المصحلةَ في إظهاره ليُعلَم جوازُه وحُكمُ الشرع فيه فينبغي أن يقول : هٰذا الذي فعلتُه ليس بحرام ، أو إنّما فعلتُه لتَعلَموا أنه ليس بحرامٍ إذا كان علىٰ هٰذا الوجه الذي فعلتُه ، وهو كذا وكذا ، ودليلُه كذا وكذا)[1] .

قلتُ أنا الفقير : إذا كان هٰذا هو حكم إتيانِ الأفعالِ والأقوال التي هي في الحقيقة ونفسِ الأمرِ صوابٌ ، وليستْ خطأً أو منكراً ، وإن كان ظاهرُها خطأً ، فما بالُكَ إذا كانت تلك الأقوال والأفعالُ في نفس الأمر باطلاً وضلالةً وبدعةً ، كما هو الحال عند من يقال عنهم (دُعاة) في هٰذا الزمان ، ولا فِقهَ عندهم ولا عقيدةَ ولا منهجَ ، ولهم ظهورٌ مستمرٌّ في القنوات الإذاعية ، وحضورٌ لا يَغِيب في المحطات الفضائية ، بحيث صار أكثر الناس لا يأخذون الدين إلا منهم !

وإذا نظرنا فيما حوْلَنا عَلِمنا أنَّ سببَ ٱنحرافِ أكثرِ الناس ـ خاصةً العوامُّ ـ يَرجع في الدرجة

---

(١) « الأذكار » للإمام النووي (ص ٥٢٠) .

الأولىٰ إلىٰ هٰذا التقصيرِ من علماء هٰذا الزمان ـ إلا من رُحم ـ حيث يُظْهِرون للناس أفعالاً وأقوالاً فيما يتعلق بالعقيدة والفقه والمنهج ، ظاهرُها خلافُ الحق ، ولعل عند بعضِهم عُذراً للعدول إلىٰ ما عَدَلوا إليه ، ولٰكن الناس الذين يَعتبِرون هٰؤلاء العلماءَ قدوةً وأسوةً لا يَعرِفون ذٰلك العذرَ ، فمِن هنا يَظُنون أن ذٰلك القولَ أو الفِعل بتلك الصورةِ المستَنكَرةِ المُسْتَشْنَعةِ هو الدين وهو الحق ، ولا يمكن مُصْلِحاً أن يُصلِح هٰذا الخللَ بعد ذٰلك ، إلا بجهاد كبيرٍ مَرير ، لا يستطيعه أكثرُ المصلحين !

وإن **مِن أمارات الضلال والانحرافِ** ، وقِلة الدين والإنصافِ **أنْ يَتَتَبَّع المَرءُ بُطونَ الكتبِ الصفراء** ، ودفائنِ الدفاتر السوداء ؛ **لِيَلتقِط منها القيلاتُ والسقطاتُ والزلات** ، التي قد تُوجد في كتبِ بعضِ كبارِ الأئمة ، مما يَقَع علىٰ سبيل النُّدرة ، مِن قَبيلِ السهو أو سبْقِ القلمِ أو الغفلةِ ، الذي لا يخلو مِن بعضِها إلا مَن عصمه الله ، ورجَعَ عنه صاحبُه في كتابٍ آخرَ له ، ولم يَصِل إلينا خَبرُ رُجوعِه عنه لأسباب ، أو مما يقع خطأً من الناسخين ، ولا يكونون ، في الغالب ، علىٰ علمٍ بالمسألة التي يَنسَخون فيها .

وهٰذه السقطاتُ **لم تكن مجهولةً عند أهل العلم القُدامىٰ** ، خلافَ ما يَتوهّم جُهال الزمان الحمقىٰ ، **إلا أنهم** لِسَدادِ نظرِهم ونورِ بَصيرتِهم **أدركوا أن هٰذه الزلاتِ مما يَجِب أن يُطْوَىٰ ولا ينبغي أن يُحْكَىٰ** ، وأعرَضُوا عن ذكر هٰذه السقطات دَوماً ، ولم يُفكروا في نَبْشِ القبور يوماً ؛ صوناً لدين العامة عن الضياع .

وأما الجهال المتعالمون الذين في قلوبهم زَيغٌ فيتَّبِعون هٰذه الشذوذاتِ ، ويلتقطون الزلاتِ ، ثم يجمعونها في سياق واحد ، ويلفقونها تلفيقاً ، ثم يُرَوِّجونها بين جهلة العوام والباحثين عن الرخص وطرق التحلُّل ، ويحاولون بذٰلك إثباتَ خلافٍ في مسائل نقَلَ فيها الثقاتُ الأمناءُ الإجماعَ ؛ ليجعلوا المسألةَ خلافيةً ، فيسهل لهم تنفيذ مُخَطَّطِهم الخبيث . . . هٰؤلاء هم شرٌّ من تحت أديم السماء !

هٰذا ؛ وإني في هٰذه الرسالة القصيرة أَوَدُّ ـ كما أشرتُ في المقدمة ـ أنْ أشير إلىٰ فضائحِ مذهبِ الروافض ؛ لِتَظْهَرَ فضائلُ أهل السنة ، وأَذْكُر قبائحَ مَن يَسُبُّ أصحابَ رسول الله

صلى الله عليه وسلم ؛ حتىٰ تَنجلِي مدائحُ أهلِ الحق ؛ قِياماً بواجب التحذيرِ من قوم يَتَفنَّنُون في لعنِ أوَّلِ هٰذه الأمة وشتمِهم ، وتقرَّحتْ أَشْداقُهم بٱختلاق القصص الخيالية في حقهم ، وهٰؤلاء شرُّ الطوائفِ التي عرَفَها المسلمون ، ومنهم خَرَجتْ الزنادقةُ والباطنيةُ والملحدون .

وما فَتِئَ أصحابُ القلوبِ المَقلوبةِ وذَوُو النفوسِ المَنكُوسةِ ، ومَن غلبتْ عليهم الشقاوةُ ، وتَرَدَّوا في أردية الحماقة والوقاحةِ ، ووقعوا في أهوية الوَبال والضلال يُبغِضون أصحابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويُحاولون النيلَ منهم ، وتتابَعتْ عليهم سِهامُ المُغرضين تترىٰ ، وأجمعت فرقُ الضلال علىٰ ذمهم والحطِّ منهم بطريقة أو أخرىٰ .

كل ذٰلك بٱسم محبّة سيّدنا علي وآل البيت ، والحقُّ كما قال العلامة النورسي رحمه الله : (لا لِمحبةِ عليٍّ ، وإنّما لِبُغْضِ عُمر ؛ لأنّه الذي جُرِحَتْ القوميةُ الإيرانيَّةُ بيده)[١] !

وليس هٰؤلاء شِيعةَ عليٍّ أبي الحسنَينْ ، إنّما هم شيعةُ إبليسَ اللعينْ ، **وعليٌّ الذي يُصَوِّره الروافضُ ويتَخَيَّلُه الزُّيودُ ٱسمٌ لا مُسمَّىٰ له أصلاً** .

قال الشيخ ٱبن حجر : (**وشيعتُه هم أهل السنة ؛ لأنّهم الذين أَحَبُّوه كما أمر الله ورسولُه ، وأما غيرُهم فأعداؤُه في الحقيقة ، لأنّ المحبةَ الخارجَةَ عن الشرع الحائدةَ عن سَنَن الهدىٰ هي العداوةُ الكُبرىٰ**)[٢] .

قال الشيخ الإمام أحمد زروق : (قال أبو القاسم الحكيم : الرافضة أقبحُ فِعلاً من اليهود والنصارىٰ ؛ إذ لو قيل لليهودي : مَن أفضلُ الناس بعد موسىٰ ؟ قال : نُقَباؤه ، ولو قيل للنصراني : مَن أفضلُ الناس بعد عيسىٰ ؟ قال : حَوارِيُّه ، ولو قيل للرافضي : مَن شرُّ الناس ؟ قال : أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فقبحهم الله)[٣] .

قال الشيخ ٱبن حجر الهيتمي رحمه الله في « الزواجر » : (قال الشعبي رحمه الله ورضي

---

(١) ٱنظر : « كليات رسائل النور » (٣ / ٣٥) .

(٢) « الصواعق المحرقة » (ص ٢١٧) .

(٣) « ٱغتنام الفوائد في شرح قواعد العقائد » للشيخ زروق (ص ٢٠٦) ، وٱنظر أيضاً : « المتوسط » للقاضي أبو بكر بن العربي (ص ٤٧٠) .

عنه ، وهو من أكابر التابعين : الرافضة يهود هٰذه الأمة ؛ لأنّهم يبغضون الإسلامَ مثلَهم ؛ إذ لم يدخلوا فيه رغبةً ولا رهبةً ، وإنّما دخلوا فيه مقتاً لأهله وبغياً عليهم) .

ثمّ نقل عنه ـ أي : الشعبي ـ بعضَ المسائلِ والآراء الباطلة التي تشترك فيه الروافض والشيعة مع اليهود ، ثم قال : (ثم قال الشعبي : ولليهود والنصارىٰ عليهم مَزِيَّةٌ في خصلتين ، إحداهما : إذا سُئِلوا مَن خيرُ مِلَّتِكم قالوا : أصحابُ موسىٰ ، وكذٰلك النصارىٰ قالوا : خير ملتنا أصحاب عيسىٰ ، وسُئِلت الرافضة من شرُّ مِلتِكم قالوا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، والثانية : أنّ اليهود والنصارىٰ يستغفرون لمتقدِّميهم ، والرافضة أُمِروا بالاستغفار للصحابة رضوان الله عليهم ، فسَبُّوهم)[1] .

قال الإمام الرباني ، مُجدِّدُ الألفِ الثاني ، سيدي الشيخ أحمد السرهندي قُدس سره : (فسادُ صحبةِ المبتدع أزْيدُ من فسادِ صحبةِ الكافر ، **وأخبث جميع المبتدعين وأخسُّهم طائفةٌ يُبغِضون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم** ، وقد قال الله تعالىٰ في القرآن المجيد لهٰؤلاء الطائفة ـ كفاراً ـ ؛ حيث قال سبحانه وتعالىٰ : ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾[2])[3] .

ومما يدل علىٰ أَخْبَثِيَّةِ هٰذه الطائفةِ المُبغِضةِ للصحْبِ الكرام أنْ قد ٱختلف أئمتنا في تكفيرهم ، بعد أن ٱتفقوا علىٰ أنهم أقبحُ طوائفِ المبتدعةِ والفسقةِ ؛ نظراً إلىٰ عظيم ما يرْتكِبونه من الجرائم والقبائح والعظائم ، مثل سبِّ الصحابةِ وأمهات المؤمنين ، وتضليلِ السلف الصالحين وتكفير عامَّةِ المسلمين ، وتحريفِ النصوص الدينية وتبديل الأحكام الشرعية ، ومحاربتهم المسلَّحَة لأهل السنة والجماعة ، ومحاولَتِهم الخبيثة لإبادتهم ، وغير ذٰلك مما يَطُول ذِكرُه .

وهناك من قال : إنّ الروافض الموجودين في هٰذا الزمان لا بد من تكفيرهم والحكم عليهم بالارتداد .

---

(١) « الزواجر » للشيخ ٱبن حجر الهيتمي (٢ / ٢٣٣) .

(٢) الفتح : ٢٩ .

(٣) « المكتوبات » للشيخ أحمد السرهندي (١ / ٦٨) .

قال العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني الشافعي رحمه الله في « حاشية التحفة » ، معلِّقاً علىٰ كلامٍ للعلامة الشيخ علي الشَّبْرَامَلسي رحمه الله في « حاشية النهاية » (مبتدع لا نُكفره ببدعته ، . . كالشيعة والرافضة) ، قال ما نصُّه : (أقول : هٰذا بٱعتبارِ زمنِه ، وإلا فقَلَّ مَن سَلِم منهم في زمنِنا مِن قَذْفِ سيدتِنا عائشةَ ، وتكفيرِ وَالِدِها الصديقِ الأكبرِ ، رضي الله تعالىٰ عنهما)[1] .

أي : فقد ٱرتكبوا الكفرَ والارتداد ؛ لأن هٰذين الأمرين ـ قذف أم المؤمنين عائشة وتكفير أبيها سيّدنا أبي بكر رضي الله عنهما ـ كفر بالإجماع ؛ حيث فيهما تكذيبٌ لما عُلِم من الدين بالضرورة ، كما قد بُسِط ذٰلك في محله .

وقال الشيخ الإمام أحمد رضا خان الحنفي البريلوي[2] في « الزلال الأنقىٰ » : (لا نقول بإكفار المعتزلة والروافض الأوَّلين المؤَوِّلين) ، وكَتَبَ هو رحمه الله في هامشه ما يلي : (قَيَّدَ ـ أي : هو نفسُه ـ بذٰلك لأنّ الرفَضَةَ الموجودين أكثرُهم مِن المُرتدِّين ؛ لإنكارهم ضروريات الدين ، به أفتيتُ ، وبه أدينُ ، والله تعالىٰ أعلم)[3] .

وقال ـ أي : الشيخ أحمد رضا خان ـ أيضاً في « المستنَد المعتَمَد » ، وهو يَعُدُّ بعضَ الفِرَق المنْتَمِية إلى الإسلام ولٰكنها في الحقيقة خارجةٌ ومرتَدَّةٌ عنه : (ومنهم الرافضة الموجودون الآن في بلادنا ، قد كان كثير من قدماء الروافض يُصرِّحون بإنكار أشياء من ضروريات الدين ، فلما أقام علماءُ السنة عليهم الطامةَ الكبرىٰ ، وجاء أوساطُهم كالطوسي والحِلِّي ونُظَراءهما فغَيَّروا وبدَّلوا ، وأنكروا وحوَّلوا ، وتَسَتَّروا وتنزَّلوا ، ففي دائرة ٱسم الإسلام دخلوا .

---

(١) « حاشية الشرواني علىٰ التحفة » (٧ / ٢٨١) ، وٱنظر كلام الشبراملسي في « حاشيته على النهاية » (٦ / ٢٥٨) .

(٢) ذٰلك العملاق السني الحنفي الذي يرميه سُفَهاءُ وهابية الهند ـ مثل إحسان إلهي ظهير وغيره ـ بالرفض والتشيع ، قاتلهم الله ، ما أجرأهم على الكذب !

(٣) « الزلال الأنقىٰ من بحر سبقة الأتقىٰ » للشيخ أحمد رضا خان البريلوي (ص ١٩٦) .

ثم الآن لَمَّا تَمادَىٰ بهم الزمان رجعوا إلىٰ دين آباءهم ، وصرحت مجتهدوهم وجُهَّالهم ونساؤهم بنقص القرآن العزيز ، وأنّ الصحابة أسقطوا منه سوراً وآيات ، وصرحوا بتفضيل أمير المؤمنين سيّدنا علي كرم الله تعالىٰ وجهه الكريم ، وسائرِ الأئمة الأطهار[1] رضي الله تعالىٰ عنهم على الأنبياء السابقين جميعاً ، صلوات الله تعالىٰ وسلامه عليهم .

وهٰذان كفرانِ لا تَجِدَنَّ أحداً منهم خالياً عنهما في هٰذا الزمان ، والله المستعان .

وقد صرح مجتهدهم بالبداء على الله ـ تعالىٰ عما يقول الظالمون علوّاً كبيراً ـ وأخذ ينزِّله عن الكفر فوقع فيه ، ولات حين مناص ؛ حيث أوَّله بأن الله تعالىٰ يَحكُم بشيءٍ ثم يَعْلم أن المَصلحة في خلافِه فيُبدِله ، فقد آعترف بحصول الجهل لِربِّه .

أما ما يأتي جلهتهم من الطامات في المراثي والمناقب فأكثرُ مِن أن تُحصَر وأشهرُ مِن أن تُشهَّر)[2] .

وليس قصدي هنا بيانَ فضائلِ جميع الصحابة ، أو ردَّ مطاعنِ الروافضِ والخوارجِ عن الخلفاء الأربعة وأمهات المؤمنين ، وقد نال الفقيرَ شرفُ الدفاع عن مسألة عدالة الصحابة قبل هٰذا بسنين ؛ حيث وُفقتُ لتأليف كتاب بعنوان : « تحقيق معنى العدالة في تعديل جميع الصحابة » ، ولله الفضل والمنة .

إنما قصدي بهٰذا العمل المتواضع هو زجرُ أناسٍ وقعوا في أبي عبد الرحمن ، سيّدنا معاوية بن أبي سفيان ، فيهم مبتدعٌ متحايلٌ وسُنِّيٌّ جاهلٌ ، فلا بد مِن إرغام المُفسد المتَعَنِّت ، وإرشاد المنحرف المتعثِّر المتشَتِّت ؛ حتىٰ يهتدي هٰذا ويهلِك ذاك .

خلاصةُ الأمر في الشبهات التي يُثِيرها الروافضُ في شأن الصحابة عامةً ، وفي شأنِ سيدنا معاوية خاصة : أنّه قد ثبتتْ عندنا نحن المسلمين مبادئُ وأصولٌ وقواعدُ قطعيةٌ يقينيةٌ لا

---

(١) معطوف علىٰ (أمير المؤمنين) .

(٢) « المستنَد المعتمد » للشيخ أحمد رضا خان (ص ١٤٧) .

تَقْبَل أيَّ شكٍّ أو تشكيكٍ أو حتىٰ إعادةَ النظرِ فيها[1] ، ثمّ بعد ذٰلك سَمِعنا مِن هنا وهناك مِن الشبهات والأوهامِ ما لا يرتقي إلىٰ درجة الظنون أصلاً ، فضلاً عن القطع واليقين .

فلا يصح عقلاً وشرعاً إهمالُ تلك القطعيات من أجل أمورٍ واهياتٍ . . . وفيما يأتي من المباحث نرىٰ تفصيل هٰذه الخلاصة إن شاء الله تعالىٰ !

أما سيدنا معاويةُ رضي الله عنه فإنّه ٱمتحانٌ وٱختبارٌ ـ كما نقل عن ٱبن المبارك ـ وسترٌ لأصحاب محمّد صلى الله عليه وسلم ، فإذا كشف الرجل الستر ٱجترأ علىٰ ما وراءه ـ كما نقل عن نافع الحلبي [2] ـ زلَّتْ فيه أقدامُ أناس من المُحْدَثين ، منهم : محمد بن يحيىٰ بن عقيل الحضرمي ، صاحب « النصائح الكافية لمن يتولىٰ معاوية »[3] ، وشيخُه أبو بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين الحضرمي ، صاحب « وجوب الحمية عن مضار الرقية »[4] ، حاولَ أن يَرُد فيه علىٰ كتاب « الرقية الشافية من نفثات سموم النصائح الكافية » ، ولٰكنه جعجعةٌ بلا طحن .

ومنهم : الدكتور علي سامي النشار ، من فضلاء الباحثين في العلوم الفلسفية ، وكُبراء

---

(١) اللهم إلا إن جوَّزنا الشكَّ في أصل الدينِ الإسلامي نفسِه ، وجوَّزنا أن يَكون أفضلُ الناسِ أسوأ الناسِ ، وخيرُ القرون شرَّ القرون ، والمبشَّرُون بالجنة مخلَّدين في النار وإلخ ، حاشا لله .

(٢) ٱنظر : « البداية والنهاية » لابن كثير (٨/ ١٤٢) .

(٣) مطبوع عدة طبعات ، في إيران وسنغافورة وغيرها ، ومحمد بن يحيىٰ هٰذا كان له باع طويل في الدعوة إلىٰ فكره المعوج ونشرِ منهجه المغشوش ، وله جولات وأسفار في بعض البلاد الشرقية ، خاصة سنغافورة ، ووصفه السيد عبد الرحمن السقاف في « إدام القوت » (ص ٨٣٥) بأنّه كان غالياً في التشيع.
وقد ردَّ علىٰ كتابه هٰذا غيرُ واحد ، منهم : جمال الدين القاسمي الحسيني الدمشقي في كتاب « نقد النصائح الكافية » ، وهو مطبوع ، ومنهم : السيد الحسن بن علوي بن شهاب الدين في كتاب « الرقية الشافية من نفثات سموم النصائح الكافية » ، وقد أجاد في رده .

(٤) المراد بالرقية هو كتاب « الرقية الشافية » المارُّ الذِّكر .
وهٰذا الرد ـ « وجوب الحمية » ـ مطبوع في سنغافورة عام (١٣٢٨ هـ) ، والسيد أبو بكر هٰذا هو مؤلف « الترياق النافع بإيضاح وتكميل مسائل جمع الجوامع » المطبوع في حيدراباد ، الهند عام (١٣١٧ هـ) ، فليحذر الطالب عند ما يقف فيه علىٰ ٱنحراف في مسائل العقيدة ، مثل مسألة التفضيل .

المُدافعين عن الطريقة الأشعرية ، وقد أرخىٰ عنانَ قلمِه بلا لجام الورع والتحقيق ، وأساء إلىٰ مقام هٰذا الصحابي الجليل في الجزء الثالث من كتابه « نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام » كثيراً ، وليته لم يفعل !

ومنهم : أبو الأعلى المودودي ، رأسُ مدرسة (الإصلاح) ومؤسس (الجماعة الإسلامية) في شِبه القارة الهندية ، في بعض كتبِه ، مثل « الخلافة والمُلك » ، قال فيه عن سيدنا معاوية رضي الله عنه : (خالف معاوية كتابَ الله وسنة الرسول خلافاً ظاهراً) ، وقال : (ٱرتكب معاويةُ ـ من أجل أغراضه السياسية ـ ما يخالف إحدىٰ مسلَّمات الشريعة . . .)[1] .

ومنهم : الأديب المصري المشهور عباس العقاد في كُتَيبِه الذي عَنْوَنَ له بكل وقاحةٍ بـ« معاوية بن أبي سفيان في الميزان » .

ومنهم أيضاً : الأستاذ سيّد قطب المعروف الذي أُعدِم في عهد الطاغية المُجرم المفسد جمال عبد الناصر ، له كتابٌ بِعنوانِ « كُتُبٌ وشَخصياتٌ » فيه إساءةٌ إلىٰ هٰذا الصحابي الجليل رضي الله عنه .

ومنهم أحمد الغماري المغربي ، صاحب الشذوذات والطامات الكثيرة في العقيدة والفقه والتصوف ، ليس هنا موضع بيانها .

وفي زماننا أيضاً يوجد أناسٌ ـ لا أحبُّ ذِكر أسمائهم ، وموطنُ أكثرِهم مِصرُ ، حرسها الله من فتن اليهود والمتهودين ، وإفسادِ المبتدعة أجمعين ـ يَسِيرُون علىٰ منهج الغواية الغمارية ، والعجيب أنّهم يَزعُمون لأنفسهم التصوفَ والسلوكَ ، ومنهم من يكتب بعد ٱسمه (الشافعي) ؛ ترويجاً لِبِضَاعته الكاسدة بين المغترين بالألقاب ، وتصوفُ أهلِ السنةِ ومذهبُ إمامِ الأئمةِ الشافعيِّ مِن سَفَهِهم وإفكهم بريءٌ ، كما سنرىٰ في تضاعيف هٰذا الكتاب .

ولا شك أنّ الزيدية ـ من فِرَق الشيعة غير المتطرفة ـ يَطعنون في سيّدنا معاوية ، وهٰذه

---

(١) « الخلافة والملك » لأبي الأعلى المودودي (ص ١١٣) ، وٱنظر أيضاً « الأستاذ المودودي وشيء من حياته وأفكاره » للشيخ محمد يوسف البنوري (ص ٢٩ ، ٣٠) .

فرقة مبتدعة يجب تحذير المسلمين منها ، وقد ٱغترَّ كثيرٌ مِن جهلة أهل السنة بها ، وٱفْتُتِنوا بِرِجَالها المُتَسَتِّرِين القائلين بأنّنا شافعية أو صوفية أو سُنِّية ، وليسوا شافعية ولا سُنيَّةً ولا صوفية ، **ومعروف أنّهم علىٰ عقيدة القدرية المعتزلة في كثير من مسائل العقيدة** .

وقد نظَمَ الشيخ الإمامُ قطبُ الإرشادِ الحبيبُ عبد الله الحداد (١٠٤٤ ـ ١١٣٢ هـ) ، رحمه الله ونفعنا به ، ورَتَّب راتبَه المشهورَ ـ « راتب الحداد » ـ عام (١٠٧١ هـ) ، وأدخَلَ فيه قولَ (بسم الله والحمد لله ، والخيرُ والشرُّ بِمشيئة الله) في زمانِ ظهور هٰذه الطائفة المبتدعة في بلاد اليمن وما والاها ، وذٰلك لحماية بلاد أهل السنة من فِتَنِ المبتدعة ، لاسيما الروافض ، وللرد على الزيدية في إنكارِهم للقدر مثل المعتزلة[١] .

ومن العجيب حقاً أنْ يزعم اليومَ بعضُ مَن ينتمي إلى السادة الأشراف أننا والزيدةَ شيءٌ واحد ، وأنّه لا خلاف بين أهل السنة وبين الزيدية ، وما إلىٰ ذٰلك من المزاعم الباطلة ، وكان الأجدر بهم أن يَدرُسوا منهجَ آبائهم ويتبعوا سيرةَ أجدادهم ، بدل أن يَضلوا بأنفسهم ويُضلوا بسطاءَ المسلمين بأهوائهم !

وقد صرَّحَ أئمةُ أهلِ السنة بأنه لا يجوز تقليدُ غيرِ المذاهبِ الأربعة في القضاء والإفتاء ، أما في عمل النفس فيجوز تقليدُ غيرِها من المذاهبِ السُّنيةِ غيرِ الأربعة إذا أمكن ذٰلك ، وأما مذاهب الشيعة والزيدية وبعض الظاهرية فلا يجوز تقليدها حتىٰ في عمل النفس ، فضلاً عن الإفتاء والقضاء ، وعلَّلُوا ذٰلك بأنهم أهل بدعة[٢] .

وكم ندَّدَ العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله بمحاولات المفسدين في الأزهر ، بتغيير منهجه عما كان عليه أيام أئمته الكبار ، فشدد النكير علىٰ إدخال مذهب الزيدية في مقررات الأزهر[٣] .

---

(١) ٱنظر مثلاً : « ذخيرة المعاد في شرح راتب الإمام الحداد » للشيخ عبد الله باسودان الدوعني (ص ٤٨ ، ١٢٩) .

(٢) ٱنظر في ذٰلك مثلاً : « الفتاوى الفقهية الكبرىٰ » للشيخ ٱبن حجر الهيتمي (٤ / ٣٢٥) ، « عِقد الجِيد في أحكام الاجتهاد والتقليد » للشاه ولي الله الدهلوي (ص ١٨١) .

(٣) ٱنظر مثلاً : كتابَه « مِن عبر التاريخ » (ص ٢٨) .

إنّ مذهب أهل السنة في الصحابة رضي الله عنهم أنّهم يجب تعظيمهم وتوقيرهم ومحبتهم ، ولا يجوز الطعن فيهم وسبهم وتحقيرهم ، وهم جميعاً عُدولٌ ثِقاتٌ في نقْلِ الدين إلىٰ مَن بَعدَهم ، ولا يُستثنىٰ من ذٰلك أحدٌ منهم ، صغيراً أو كبيراً ، ذَكراً أو أنثىٰ ، تقدَّمَ إسلامُه أو تأخَّرَ ، طالتْ صُحبتُه أو قصُرَتْ ، دخلَ في مشاجراتٍ مع بعضِهم ، أو لم يَدخُل .

وأما أهلُ الباطل والضلالِ فهم مختلفون ، فمنهم من كفَرَ وٱرتدَّ بقذفِ أمِّ المؤمنين السيدةِ عائشةَ ، والطعنِ في جميع الصحابة ـ وهم روافضُ هٰذا الزمانِ ، كما قال غيرُ واحدٍ من المحققين ، كما أسلفنا ـ ومنهم من ٱبتدع بسب بعضِهم ، ومنهم من تَطاوَلَ علىٰ مثل سيدنا معاوية رضي الله عنه .

ولا نريد الحديثَ عمن كفر أو غالىٰ في البدعة وتَوغَّلَ في الفسق ، ولا نُبالِي بهم ؛ لأنّ الحديث عنهم مشهورٌ معروفٌ مكرَّرٌ ، **إنما نريد الردَّ علىٰ مَن يَطعن في سيدنا معاوية رضي الله عنه فقط** ؛ **لأنّي أجد بعضَ ضِعافِ العلمِ والمنهج يَقَعون فريسةً لهٰذه الفتنةِ** ، **ثم يتطوَّرُ هٰذا المرض في أغلب الحالات إلى التطاوُلِ علىٰ آخرين من الصحابة** ، ولا شك أنه أمرٌ خطيرٌ يَذهَب بدين الإنسان .

وكثيراً ما يبدأ هٰذا الانحراف بالكلام عما لقي آلُ البيت في العهد الأموي ، وما حدث في تلك الفترة من الجرائم والقبائح التي لا يتردد مؤمنٌ في بُغْضِ مَن ٱرتكبها ، سيما التي ٱرتُكِب في حقّ سيدنا الإمام الحسين وأولاده البررة الكرام[1] ، علىٰ نبينا وعليهم جميعاً أزكى التحياتِ والسلام .

وينبغي أن نَعلم أنّ **الرفضَ وإن كان غَرضُه الأصليُّ هو سبّ الشيخين ولعن أمّ المؤمنين عائشة وكبار الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم** ، **إلا أنّ الرفضَ لا يَبدأ بالشيخين الجليلين** ،

---

(١) وهٰذه الأحداث وإن كانت مؤلمة لقلب كل مؤمن ، إلا أنّ خروج آل البيت من الجزيرة العربية وٱنتشارهم في بقية بلاد العالم العربي والإسلام بسبب هٰذه الفتنة والجرائم كان فيه خير كثير للإسلام والمسلمين ؛ حيث ٱنتشر الإسلام في تلك البلاد التي هاجر إليها هٰؤلاء السادة الكرام ، وتحَقَّقَ من الأمور الحسنة ما لو ٱستمروا في لُزوم المدينةِ المنورة لما تَحققَ ، ولله في خلقه شؤون ، وقيل : تحت كل شَرٍّ سِرٌّ .

رضي الله عنهما مباشرةً ؛ **نظراً إلىٰ عظيم منزلتِهما في الكتاب والسنة وإجماعِ الجماعةِ وقلوبِ الأمة** ، ولا بأمِّ المؤمنين عائشةَ رضي الله عنها بادئَ ذي بدءٍ ؛ لمكانتِها الظاهرةِ عند اللهِ وعند رسولِه صلى الله عليه وسلم .

إنَّ شيطانَ الرفضِ يبدأ عَمَلَه بسيدِنا معاوية ؛ لأن ذٰلك سهلٌ ؛ حيث الفتنةُ التي حدثتْ في خلافة سيدنا علي رضي الله عنه ، وجرَتْ في إثرها أمورٌ يَعلم اللهُ صِدقَها وكذِبَها .

ثم بعد ذٰلك يَتَطَوَّر هٰذا المرضُ شيئاً فشيئاً إلىٰ بقيةِ الصحبِ الكرام ، حتىٰ يَصِيرَ سَرَطاناً أتىٰ علىٰ قلبِ الرجل كلِّه ، ويستولي علىٰ لبِّه وعقلِه ، ويتحقق للرافضي غرضُه الأصليُّ مِن بدعته وكفرِه ، هو الطعنُ في الشيخين ؛ لأن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الذي ولَّىٰ معاويةَ رضي الله عنه على الشام[1] ، وفي عَهده جُرِحتْ القوميةُ الإيرانية المجوسية جرحاً هيهاتَ أن يَندمِلَ ، ما بَقِيتْ للرسالة المحمدية رايةٌ تُخفِقُ ، وهو ـ أي : معاوية ـ الذي أنزَلَ أولَ أُسطُولٍ عربيٍّ في البحر الفارسي ، بعد أن لم يكن للإسلام زَورَق في البحر ، مِصداقاً لما بشَّر به النبي صلى الله عليه وسلم ، كما سيأتي .

وسيدُنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه هو الذي عَهِدَ بأمرِ الخلافةِ بعده إلىٰ سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، بل يتعدىٰ ذٰلك إلىٰ مَنيع ساحةِ المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم ، مُشَرِّفِهم جميعاً .

فالروافض والمترفضة الطاعنون علىٰ معاوية طاعنون على الصحابة ـ بل على الدين كله ـ على العموم ، وعلىٰ معاوية علىٰ وجهِ الخصوص ، وصدق من قال :

أُرَوِّضُ رَافِضِيّـاً لِـي صَغِيـراً ... أُرِيكُـمْ مِنْـهُ زِنْدِيقـاً كَبِيـراً[2]

فمَن لم يَنجح في الامتحان الأول ـ وهو سيدنا معاوية ؛ كما أشار إلىٰ ذٰلك بعضُ السلف ، كما سبق نقلُه ـ فمِن الصعبِ لِلغاية أن يَنْجَح فيما يَليه من الامتحانات ، ويَنجُو من

(١) بل قبله سيدنا أبو بكر فعل ذٰلك ؛ إذ بعث الجيوش إلى الشام ، وسار معاوية مع أخيه يزيد بن أبي سفيان ، فلما مات يزيد ٱستخلفه أبو بكر علىٰ دمشق ، فأقره عمر ، ثم أقره عثمان ، وجمع له الشامَ كلَّه ، فأقام معاويةُ أميراً عشرين سنةً ، وخليفةً عشرين سنة . ٱنظر : « تاريخ الخلفاء » للإمام السيوطي (ص ٣٢٥) .

(٢) ٱنظر : « تبصرة الأدلة » لأبي المعين النسفي (ص ١١٢٣) .

المُهلكات ، نسأل الله الثبات وحُسنَ الممات !

فمعاوية حائطُ الصدِّ ، يجب إحكامُه والحفاظُ عليه ، ولا يجوز العبثُ به كما يفعل بعضُ المتعالِمين في هٰذا الزمان وقبل هٰذا الزمان ؛ حتىٰ لا ينهدم ، وينهدم بعده الحصنُ بأكمله ، فهٰذا ما دعا الفقيرَ إلى التفرُّغ لهٰذا الموضوع !

نعم ، إن الذين يُبغِضون أصحابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يَضُرُّون إلا أنفسَهم ، وأما الصحبُ الكِرام فلا يَتَطرَّق الشبهاتُ إلىٰ منيعِ ساحتهم ، ولا تَلُوحُ الشكوكُ برفيع جوارِهم ، إنما هٰذه الشتائمُ زيادةٌ في عُلُوِّ قدرِهم وإعلاءٌ لكرامتهم .

يَروِي لنا الحافظُ ٱبن عساكر رحمه الله عن السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، أنها سُئِلت : (إنّ ناساً يتناولون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتىٰ إنّهم ليتناوَلون أبا بكر وعمر) ، فقالت : (أتعجبون مِن هٰذا ، إنما قَطَع الله عنهم العمَلَ ، وأحبَّ أن لا يَقطع عنهم الأجرَ)[1] .

ونجد بعضَهم يَتَشَدَّقون عندما نُدافع عن الصحابي الجليل سيدنا معاوية رضي الله عنه ، ونردُّ على الشبهات التي يوردونها في شأنه ، ويقولون : إنّكم تَذكُرون فضائلَ معاوية ولا تذكرون فضائلَ عليٍّ ، وهٰذا يعني أنه لا مكان لآل البيت عندكم ، وأنتم نواصب أعداء آل البيت !

أقول : إنّنا نَذكر أنّ **معاوية فردٌ من أفراد الصحابة ، ينطبق عليه ما ينطبق على الصحابة من حيث إنّهم صحابة** ، ثم نَذكر ما ورد في فضائله مما رواه أصحابُ الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم ، وهو لا يَبلُغ مِعشارَ ما ورد في فضائل سيدنا علي ، ولٰكنها فضائلُ تُذكر عند وقت الحاجة خاصةً .

نذكر ذٰلك لسببٍ دعانا إليه ، لا يخفىٰ على الموفَّق ، أما عدم تركيزنا علىٰ ذكرِ فضائلَ سيدنا علي ـ وهي كُثُر ـ في هٰذا المقام فذاك لأنّه رضي الله عنه محلُّه في قلوب أهل السنة

---

(١) « تبيين كذب المفتري » للحافظ ٱبن عساكر (ص ٤٢٣) ، وقد عزاه الملا علي القاري في « منح الروض الأزهر » (ص ٢٠١) إلىٰ « صحيح مسلم » ، وليس فيه .

مرفوعٌ ، وما مثله في ذٰلك إلا مثل الشيخين الجليلين : سيّدنا أبي بكر وسيّدنا عمر ، لا نذكر فضائلهما أيضاً في هٰذا المقام ، وهل يقول عاقل : إنّنا لا نحب الشيخين !

ثم ما لَكم أنتم المترفضة والمتشيعة ولِسيدِنا عليٍّ وآلِ البيت ، وٱنتسابُكم أنتم إليه في الحقيقة سُبَّةٌ له وعارٌ ، وتَقَوُّلاتكم عليه ٱنتقاصٌ لعلو مقامه وجَرحٌ لشانِه .

ولا نشك أنّه يتبرأ منكم ومن قبيح ٱفتراءاتكم ؛ إذْ جعلتموه ـ وهو الملقب بـ(أسد الله الغالب) ـ قَضَىٰ شطْراً طويلاً مِن عمرِه ، يَزيدُ علىٰ عِشرين عاماً ، أجبنَ مِن قِطةٍ عندما نَسَبْتم إليه مَبدأَ التقية ، وجعلتموه يَكذِب ويُنافق خوفاً ورهبةً ، وهو المعصوم الذي لا يجوز عليه المعصية في قبيح مذهبكم الذي يتحاشىٰ عن الانتساب إليه حتى البُلهُ والصبيانُ !

وبالجملة فإنّ أمر البدعة خطير ، ودورُ المبتدعَةِ بشتىٰ فِرَقها ـ والروافض والمترفضة منهم علىٰ وجه الخصوص ـ في هدم قواعد الدين لا يجهله إلا المغَفَّل عن علوم الشرع وتاريخ الإسلام .

فينبغي لكل ذي علم من أهل السنة والجماعة التصدِّي لِصَدِّ هُجومِ البِدعةِ في بلاد المسلمين ، وعدمُ السَّماحِ لأهل البدعة ، كائناً من كانوا ، بالتصدُّرِ في المناصب الدينية المهمة في البلاد ، مثل الوعظ والتدريس والدعوة والإرشاد وغير ذٰلك .

ويكون كل ذي قدوةٍ مِنا دائمَ التيقُّظِ والتنبُّه والاحتراس ؛ حتىٰ لا يصدر عنه قولٌ أو فعلٌ ظاهرُه يخالف ما عليه جماهير أهل السنة ؛ حتىٰ لا يُفتَتَن بذٰلك العوام والبسطاء .

وكذٰلك ينبغي أن لا يُكَثَّر سوادُهم ولا يُكاثَرُ جَمْعُهم ، ولا يبارَك ولائِمهم ، ولا يعَظَّم جنائزُهم ، ولا يُغتَرَّ بقول أئمتنا الشافعية بعدم حرمة الصلاة على المبتدع ، فيُسارِع بعضُ مَن يُقتدَىٰ به من أهل الفضل والعلم والصلاح إلى الصلاة عليه ، فيَخرُج بِخُروجه مَن كان ضعيفَ الإيمانِ والثبات ، وتصير فتنةٌ عريضةٌ .

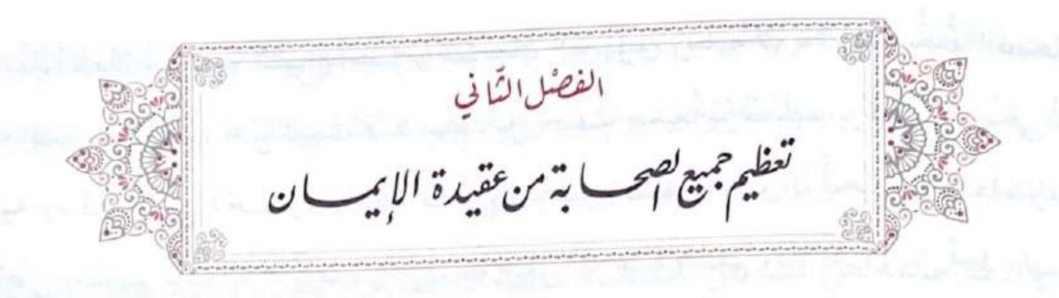
وهل يخفىٰ على العاقل أن تكثيرَ المصلين على الميت فيه إكرامٌ له أيُّ إكرامٍ ، وقد عُدَّ مِن مدائح كثيرٍ من أهل العلم ـ كالإمام أحمد بن حنبل وشيخ الإسلام تقي الدين السبكي

وغيرهما ـ أنه قد صلىٰ عليهم كذا من الألُوف ، وأُثْنِي عليهم بذٰلك ، وإذا لم يكن في ذٰلك تعظيمٌ مَّا فليتَ شِعرِي ما فائدةُ ذِكرِ هٰذه الأمورِ في مقامِ المدحِ والثَّناء ! ؟

نعوذ بالله مِن قالةٍ لم تَصدُر عن تحقيق ، ولا عرَّجتْ علىٰ سواء الطريق ، ومن ٱنتحال مذهبٍ لا يُعقَل حقيقته ، ولا نُقلتْ في الشريعة طريقتُه .

ونسأله عزيمةً متوفرةً لا تَنِي ، وصلابةً في الحق لا تَنْثَنِي .





الفصل الثاني
تعظيم جميع الصحابة من عقيدة الإيمان

سيقول السفهاء من المترفضة ، عندما يَرون إجماعَ أهلِ السنة يُفسِد علىٰ قولهم الباطلِ في عدم تعظيم بعض الصحابة : ما ولَّاهم عن مَسلَك الوسطية والتسامح الذي كانوا عليه ، إن هٰذه المسألة ليستْ مِما يَتعلق بباب العقائد ، بل هي مسألة جزئية فرعية ، لا يترتب على الخلاف فيها تفسيقٌ أو تبديعٌ أو تشنيع أو تهويل ، فلِمَ يُبَدِّعون ويفَسِّقون ؟ ! يقولون ذٰلك من أجل تهوين أمرِهم ، وتخفيف شناعة مذهبهم .

ولٰكن الأمر ليس كما زعموا ، بل مِن المعلوم لكل طالب علم أنّ الحُب في الله والبُغض في الله من عقائد الإيمان ، بل هو من أوثق عرى الإيمان ؛ كما صحّ به الحديثُ ، فمما يجب علىٰ كل مؤمن حتىٰ يَصح إيمانُه ويكتملَ أن يُحب مَن أحبه الله تعالىٰ ورسولُه صلى الله عليه وسلم ، ويُبغِض من يُبغِضه اللهُ ورسوله صلى الله عليه وسلم .

وليس مِن شكٍّ أن الصحابة جميعاً مِمن أحبه اللهُ ورضي عنه ، وأحبه رسولُه صلى الله عليه وسلم ورضي عنه .

والحقيقة أنّ حُبنا للصحابة وتعظيمَنا لهم ليس إلا لأجل حبِّنا وتعظيمِنا لمُشَرِّفِهم سيّدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذٰلك شأن آل بيته الأطهار ، رضوان الله عليهم أجمعين .

قال الشيخ ٱبن حجر الهيتمي رحمه الله في « الزواجر » عند بيان أنّ شتم واحد من الصحابة من كبائر الذنوب : (جَعَلَ ـ أي : النبي صلى الله عليه وسلم ـ محبتَهم محبةً له ، وبغضهم بُغضاً له ، وناهيك بذٰلك جلالة لهم وشرفاً ، فحبُّهم عنوان محبته ، وبغضهم عنوان بغضه)[1] .

---

(١) « الزواجر » للشيخ ٱبن حجر (٢ / ٢٣١) .

قال العلامة السيد الشيخ أحمد رضا خان البريلوي رحمه الله : (ليس حُبُّ الصحابةِ لِذَواتِهم ، ولا حب أهل البيت لأنفسهم ، بل حبهم جميعاً لِوَصْلَتِهم برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن أحب رسولَ الله صلى الله عليه وسلم وجب أن يُحِبَّهم جميعاً ، ومن أَبْغَضَ بعضَهم ثبَتَ أنه لا يُحب رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، فلا نُفَرق بين أحدٍ منهم ، كما لا نُفرق بين رُسلِ ربِّنَا صلوات الله وسلامه عليهم ، **ومَن أحبَّ أبا بكر رضي الله عنه ولم يُحب عليّاً رضي الله عنه كالنواصب والخوارج عُلِم أنه إنما يُحب ٱبنَ أبي قحافة ، لا خليفةَ رسول الله صلى الله عليه وسلم وحبيبَه وصاحبَه ، ومن أحب عليّاً ولم يحب أبا بكر كالروافض عُلِم أنه إنما يحب ٱبنَ أبي طالب ، لا أخَا رسول الله صلى الله عليه وسلم ووليَّه ونائبه**)[1] .

وإذا كان حبُّ جميعِ الصحابة وتعظيمهم بهٰذه المثابة فكيف يقولون إنّ هٰذه المسألة ليست مما يتعلق بالعقيدة ومنهج أهل السنة ، وليس المخالِفُ فيها خارجاً عن دائرةِ الصلاحِ والسنةِ ، ولا يخلو كتابٌ من كتبِ عقائدِ أهل السنة من بيان هٰذه المسألة تقريباً ، متوناً وشروحاً وحواشيَ ! ؟

وكتابُ الله[2] وسنةُ رسولِه صلى الله عليه وسلم مُمتلئان بالنصوص الدالة دلالةً قطعيةً علىٰ وجوب تعظيم الصحابة وتوقيرهم بلا ٱستثناء ، وهي منقولةٌ في كثيرٍ مِن كتب العقيدة والتصوف والمناقب ، ومن أراد الاطلاعَ عليها فليرجع إلىٰ مظانها .

علىٰ أنه ـ كما **قال الشيخ ٱبن حجر** ـ (**لو لم يَرِد من الله ورسوله فيهم شيءٌ مما ذكرناه**

---

(١) « المستند المعتمد بناء نجاة الأبد » للشيخ أحمد رضا خان البريلوي (ص ٩٥) .

(٢) ليس فقط في القرآن الكريم ، بل مدح الصحابة والثناء عليهم مذكور في التوراة والإنجيل أيضاً ؛ كما نص عليه في القرآن الكريم ؛ إذ قال : ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح : ٢٩] .
وقد ٱستدل العلماء بهٰذه الآية نفسها علىٰ ترتيبهم في الأفضلية كما هو عليه عند أهل السنة ، فٱنظره مثلاً في « رسائل النور » للنورسي (٣ / ٤١) .

لأوجبتْ الحالُ التي كانوا عليها ، من الهجرة والجهاد ونصرةِ الإسلامِ ببذْلِ المُهَجِ والأموال وقتْلِ الآباء والأولاد ، والمناصَحَةِ في الدين وقوةِ الإيمانِ واليقينِ **القطعَ بتعديلِهم والاعتقادِ بنَزَاهتِهم** ، وأنّهم أفضلُ مِن جميع الجائين بعدهم)[1] .

وأما كلام أئمة أهل السنة من المذاهب الفقهية الأربعة ، والأشعرية والماتريدية ، وكذٰلك تصريحات أكابر علماء التصوف فذاك بحرٌ لا يُعرف أولُه مِن آخره .

وفيما يَلي أَنْقُل قدراً يسيراً مِن جميل كلماتهم وشَريفِ عباراتِهم ؛ حتىٰ يَقِف القارئُ البصيرُ علىٰ خطورةِ هٰذه المسألة وعظيمِ موقعِها مِن عقيدةٍ ومنهجِ أهلِ السنة والجماعة ، خلافَ ما يزعم الزاعمون من أهل الرفض والجهل .

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في « عقيدته » المشهورة : (ونحبّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا نُفَرِّط في حُبِّ أحدٍ منهم ، ولا نَتبَرَّأُ مِن أحدٍ منهم ، **ونُبغِض مَن يُبْغِضهم ، وبغيرِ الخَيْرِ يَذكُرهم ، وبُغضُهم كفرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ**)[2] .

قال حجة الإسلام أبو حامد الغزالي رحمه الله في « الإحياء » : (واعتقاد أهلِ السنةِ تزكيةُ جميعِ الصحابةِ والثناءُ عليهم ؛ كما أثنى الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وسلم عليهم)[3] .

قال القاضي عياض المالكي رحمه الله في « الشِّفا » : (ومن توقيره وبره صلى الله عليه وسلم توقيرُ أصحابِه وبِرُّهم ، ومعرفةُ حقِّهم ، والاقتداءُ بهم ، وحسنُ الثناءِ عليهم ، والاستغفارُ لهم ، والإمساكُ عما شَجَرَ بينهم ، ومعاداةُ من عاداهم ، والإضرابُ عن أخبار المؤرخين ، وجهلةِ الرُّواةِ ، وضُلَّالِ الشيعةِ والمبتدعين القادحة في أحد منهم .

وأن يُلتمَس لهم فيما نُقل عنهم من مثل ذٰلك فيما كان بينهم من الفتن أحسنُ التأويلاتِ ، ويُخرَّج لهم أصوبُ المَخارِج ؛ إذ هم أهل ذٰلك .

ولا يُذكَر أحدٌ منهم بسوء ، ولا يُغْمَص عليه أمرُه ، بل تُذكر حسناتُهم وفضائلُهم وحميدُ

---

(١) « الصواعق المحرقة » للشيخ ابن حجر (ص ٢٩٩) .

(٢) « العقيدة الطحاوية » (ص ١٢٦٧) نسخة « الشرح الكبير » للدكتور سعيد فودة .

(٣) « إحياء علوم الدين » للإمام الغزالي (١/ ٤٢٢) .

سِيَرِهم ، ويُسكَت عما وراء ذٰلك)[1] .

وقال : (وقال ـ أي : الإمام مالك ـ أيضاً : من شتَمَ أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : أبا بكر أو عمر أو عثمان أو معاوية أو عمرو بن العاص ، فإن قال : كانوا علىٰ ضلال وكفرٍ قُتِل ، وإن شَتَمَهم بغير هٰذا من مُشاتمة الناس نُكِّل نكالاً شديداً)[2] .

قال الإمام الرباني بعد نقل هٰذا القول عن الإمام مالك ما نصُّه : (فَعُلِم أنّه ٱعتَقَد شتْمَه ـ أي : شتم سيدنا معاوية رضي الله عنه ـ من الكبائر ، فحَكَم بقتل شاتِمه ، وأيضاً أنه جَعَلَ شتمَه كشتم أبي بكر وعمر وعثمان)[3] .

روى الإمام الخطيب البغدادي في « الكفاية » بسنده عن أبي زُرعة الرازي ـ وهو من أجلِّ شيوخ الإمام مسلم ـ أنّه قال : (**إذا رأيت الرجلَ ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فٱعلم أنّه زنديق**)[4] .

روى الحافظ ٱبن عساكر عن أبي زرعة الرازي أنّه قال له رجلٌ : (إني أبغِض معاويةَ) ، فقال له : (ولِمَ ؟) ، قال : (لأنه قاتَلَ عليّاً) ، فقال له أبو زرعة : (ويحكَ ؛ إنّ ربَّ معاوية رب رحيم ، وخصم معاوية خصم كريم ، فأيشٍ دُخولُك أنت بينهما ، رضي الله عنهما !؟) [5] .

قال الإمام النووي رحمه الله في باب (تحريم سب الصحابة) من « شرح مسلم » ما نصه : (ٱعلم : أنّ سبَّ الصحابةِ رضي الله عنهم حرامٌ مِن فَواحِشِ المحرَّمات ، سواءٌ مَن لابسَ الفتنَ منهم وغيرُه ؛ لأنّهم مجتهدون في تلك الحروب ، متأوّلون ، كما أوضحناه في

---

(١) « الشفاء » للقاضي عياض (ص ٥٣٤) .

(٢) « الشفاء » للقاضي عياض (ص ٨٧٨) ، ونقله عنه بعض الأئمة ، مثل الإمام الرباني في « المكتوبات » (١ / ٢٣٠) .

(٣) « المكتوبات » للإمام أحمد السرهندي (١ / ٢٣١) .

(٤) « الكفاية » للخطيب البغدادي (ص ٤٩) ، ونقله عنه الأئمة ، مثل الشيخ ٱبن حجر في « الصواعق » (ص ٢٩٩) .

(٥) « تاريخ دمشق » لابن عساكر (٥٩ / ١٤١) ، وٱنظر أيضاً « البداية والنهاية » (٨ / ١٣٣) .

أول فضائل الصحابة من هٰذا الشرح .

قال القاضي ـ أي : عياض ـ : وسبُّ أحدِهم من المعاصي الكبائر ، ومذهبُنا ومذهبُ الجمهور أنه يُعَزَّر ولا يُقتَل ، وقال بعض المالكية : يُقتَل)[1] .

قال الشيخ الإمام تقي الدين السبكي رحمه الله : (**أما سائر الصحابة فمَن سبَّهم جُلِد بٱتفاقِ العلماء**)[2] .

يقول القاضي عضد الدين الإيجي في « المواقف » : (يجب تعظيمُ الصحابةِ كلِّهم ، والكفُّ عن القدحِ فيهم ؛ لأنّ الله عظَّمهم وأثنىٰ عليهم في غير موضع من كتابه ، والرسول قد أحبهم وأثنىٰ عليهم في أحاديث كثيرة .

ثم إنّ من تأمّل سيرتهم ووقف علىٰ مآثرهم وجِدِّهم في الدين ، وبذْلِهم أموالَهم وأنفسَهم في نصرة الله ورسوله لم يتخالجه شكٌّ في عِظَم شأنهم وبَراءتهم عما يَنسب إليهم المبطِلون من المطاعن ، ومَنَعَه ذٰلك عن الطعنِ فيهم ، فرأىٰ ذٰلك مُجانباً للإيمان)[3] .

روىٰ أبو نعيم في « الحلية » عن إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله أنّه قال : من غَاظَه أصحابُ محمدٍ فهو كافرٌ ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾[4] ، وأورده أيضاً القاضي عياض في « الشفاء » والقُرطبي في « تفسيره »[5] .

نقل الشيخ يوسف النبهاني عن « الصواعق » للشيخ ٱبن حجر الهيتمي : (إنّ الإمام الشافعي وجماعةً من الأئمة وافقوا الإمامَ مالكاً علىٰ هٰذا)[6] .

---

(١) « شرح مسلم » للإمام النووي (١٦ / ٩٣) ، وٱنظر أيضاً « فتح الباري » للحافظ ٱبن حجر (٧ / ٢٩) .

(٢) « السيف المسلول » للإمام السبكي (ص ٤٢٠) .

(٣) « المواقف » للإيجي (٨ / ٣٧٣) .

(٤) الفتح : ٢٩ .

(٥) ٱنظر : « حلية الأولياء » لأبي نعيم الإصفهاني (٦ / ٣٢٧) ، « الشفاء » للقاضي عياض (ص ٥٣٧) ، « تفسير القرطبي » (١٩ / ٣٤٧) ، « روح المعاني » للآلوسي (٢٥ / ٣٢٠) .

(٦) « الأساليب البديعة » للنبهاني (ص ٣٦٧) ، وٱنظر كلام ٱبن حجر في « الصواعق » (ص ٢٩٩) .

قال العلامة السعد التفتازاني في « شرح المقاصد » : (يجب تعظيم الصحابة والكفُّ عن مَطاعِنهم ، وحمْلُ ما يوجب بظاهره الطعنَ فيهم علىٰ مَحامِلَ وتأويلاتٍ ، سيما للمهاجرين والأنصار وأهل بيعة الرضوان ومن شَهِد بدراً وأُحداً والحُدَيبية)[١] .

قال محقّقُ الحنفية الإمامُ الكمال ٱبن الهمام رحمه الله : (وٱعتقاد أهل السنة تزكيةُ جميعِ الصحابة ، والثناء عليهم ؛ كما أثنى الله سبحانه وتعالىٰ عليهم . . . إلخ)[٢] .

قال الشيخ الإمام ٱبن حجر الهيتمي رحمه الله في « الصواعق » : (ٱعلم : أنّ الذي أجمع عليه أهل السنة والجماعة أنه يجب علىٰ كل مسلم تزكيةُ جميعِ الصحابة بإثبات العدالة لهم ، والكفِّ عن الطعنِ فيهم ، والثناءِ عليهم)[٣] .

وقال أيضاً في « الزواجر » : (الكبيرة الرابعة والخامسة والستون بعد الأربعمائة : بُغْضُ الأنصار وشتْمُ واحدٍ من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين) .

ثم قال ـ أي : الشيخ ٱبن حجر ـ بعد ذِكرِ ما يَشهد لذٰلك : (عدُّ ما ذُكر كبيرتَينِ هو ما صرَّح به غيرُ واحدٍ ، وهو ظاهرٌ ، وقد صرَّح الشيخان وغيرُهما أنّ سب الصحابة كبيرة ، قال الجلال البُلقيني : وهو داخلٌ تحت مفارَقة الجماعة ، وهو الابتداع المدلول عليه بترك السنة ، فمن سبَّ الصحابةَ رضي الله عنهم أَتَىٰ كبيرةً بلا نزاع)[٤] .

قال الإمام الرباني سيدي الشيخ أحمد السرهندي الحنفي رحمه الله : (ٱعلم : أنّ أصحاب النبي عليه وعليهم الصلاة والسلام كلهم كُبَراء عُظَماء ، ينبغي أن يُذكَر كلهم بالتعظيم)[٥] .

ثم قال : (**وقال الشيخ ٱبن حجر في « الصواعق » : إنّ منازعة معاوية لعلي رضي الله**

---

(١) « شرح المقاصد » للتفتازاني (٢ / ٣٠٣) .

(٢) « المسايرة » للكمال ٱبن الهمام (ص ٢٦٩) .

(٣) « الصواعق المحرقة » للشيخ ٱبن حجر (ص ٢٩٦) .

(٤) « الزواجر » للشيخ ٱبن حجر (٢ / ٢٣٠ ، ٢٣١) .

(٥) « المكتوبات » للإمام أحمد السرهندي (١ / ٢٢٩) .

عنهما كانت علىٰ وجه الاجتهاد ، وجَعَلَ هٰذا القولَ من معتقَدَات أهل السنة)[1] .

ومن تعظيم الصحابة الكرام ، سيما الخلفاء الأربعة ، الدعاءُ لهم ، والثناءُ والترضِّي عليهم في سائر الأحوال ، سيما في خُطَب الجُمَعِ والأعيادِ ، ولا يَزال أهل السنة تَفعل ذٰلك .

وقد حصل أنْ أهمَله أحدُ الخُطباء في بعض بلاد الهند في زمان الإمام الرباني ، فأنكر عليه ذٰلك ، وقال : (وذِكرُ الخلفاء الراشدين وإن لم يكن من شرائط الخطبة ولٰكنه من شعائر أهل السنة والجماعة ، شكر الله تعالىٰ سعيهم ، لا يتركه عمداً وتمَرُّداً إلا مَن قَلْبُه مريضٌ ، وباطنُه خبيث)[2] .

قال الإمام النووي رحمه الله في « المجموع » و« الأذكار » : (يُستحب الترضِّي والترحُّم على الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والعُبَّاد وسائر الأخيار ، فيقال : رضي الله عنه ، أو رحمه الله ، ونحو ذٰلك . . . فإن كان المذكور صحابياً ٱبنَ صحابيٍّ قال : قال ٱبن عمر رضي الله عنهما ، وكذا ٱبن عباس . . . إلخ)[3] .

رأيتَه لم يستَثْنِ أحداً من الصحابة من ٱستحباب الترضِّي ، بل صرَّحَ بأنه إذا ذُكر الوالد مع الولد يُتَرَضَّىٰ عليهما معاً إذا كانا من الصحابة .

ولٰكن يوجد اليومَ بعضُ مَن في قلبه مرضٌ يسْتنْكِف عن الترضي علىٰ بعض الصحابة ـ منهم سيّدنا معاوية رضي الله عنه ـ زاعماً أنّ الترضِّيَ عليه ليس واجباً ، فلماذا تُجبِروونني علىٰ ذٰلك ! ؟

وهٰذا لا شك جهلٌ منه وضلالٌ ، ونزعةٌ شَيطانِيةٌ تَفْتَح عليه بابَ الرفضِ بلا إشكال ، وبُغضِ بقيةِ الصحابةِ ، مهما ٱدعىٰ أنه سُنِّي دعوى المُحال .

ونحن لا نقول : إنّ الترضي على الصحابة واجبٌ ، لا علىٰ معاوية ولا علىٰ غيرِه ، بل هو

---

(١) السابق (١ / ٢٣٠) ، وٱنظر أيضاً « الصواعق » (ص ٣٠٧) .

(٢) « المكتوبات » للإمام الرباني (٢ / ٢٥) ، وٱنظر أيضاً « فتاوىٰ عبد الحي اللكهنوي » (ص ٣٤٦) .

(٣) « المجموع » للإمام النووي (٦ / ١٧٢) ، « الأذكار » له (ص ٢١٦) .

مستحبٌّ في حق جميع الصحابة ، مَن فعل ذٰلك فله الأجرُ والثوابُ ، ومَن لم يفعل فلا حرج عليه ، إن لم يكن علىٰ وجه الاستنكاف .

أما أن يتخذ الإنسانُ مَوقِفاً مُعيَّناً كهٰذا من صحابي معينٍ ـ مثلاً ـ دون غيره فالأمرُ هنا يَختلف ، والفرقُ بين المَقامين فرْقُ مَا بين ترْكِ سنةٍ وإنكارِ سنةٍ أو الاستنكاف عنها ، وهو لا يخفىٰ ، فليُتَنبَّه له !

لَطِيفَةٌ : قال الإمام أحمد رضا خان البريلوي مُعلقاً علىٰ قول البدايوني رحمه الله : (ومن توقيره صلى الله عليه وسلم توقيرُ آلِه وذرياتِه وأزواجِه وأصحابه . . . والاستغفار لهم) ما نصه : (لقولِه تعالىٰ : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾[1] الآية ، أقول : ولا يريد ـ المصنِّفُ ـ أن يَذكُرهم بالمغفرة عند ذكر أسمائهم ، وإن كان الأمرُ أنّ العبد وإن عظُم ما عظُم لا يستغني عن مغفرة الله تعالىٰ ورحمته ، ذٰلك لأنّ العرف يخص بعض الكلمات ببعض الحالات ، والتجاوز عنه يُعَد سوءَ أدبٍ ، فلا يقال : (قال أبو بكر الصديق غفر الله له) ، أو (علي المرتضىٰ عفى الله تعالىٰ عنه) ، بل (رضي الله تعالىٰ عنهما) ، كما لا يقال : (موسىٰ أو عيسىٰ رضي الله تعالىٰ عنهما) ، بل (صلوات الله وسلامه عليهما) ، كما لا يقال : (قال نبينا عز وجل) ، وإن كان قطعاً عزيزاً وجليلاً عزَّ بإعزاز ربه . . .)[2] .

ومِن تعظيم الصحابة ٱعتقادُ أنّهم جميعاً عُدولٌ ثقاتٌ ، فمن هنا تميَّزَ أهلُ السنة عن الروافض والخوارج في هٰذا الاعتقاد .

قال الشيخ الإمام محيي الدين النووي رحمه الله : (**ٱتفق أهلُ الحقِّ ومَن يُعتدُّ به فِي الإِجْمَاع علَىٰ قَبُولِ شَهاداتِهِم ورِوايَاتهم[3] ، وكمالِ عدالتهم ، رضي الله عنهم**

---

(١) الحشر : ١٠ .

(٢) « المستنَد المعتمَد » للشيخ أحمد رضا خان (ص ١٦٩) .

(٣) ولا تغترَّ بكلام الغُمَاريين ومفتِي مصر السابق د . علي جمعة في التفرقة بين عدالة الشهادة وعدالة الرواية ، وأن بعض الصحابة مردودو الشهادة ، وجعل منهم سيدنا معاوية رضي الله عنه ، معاذ الله !

أجمعين)[1] .

قال الشيخ عبد الحي اللَّكْهنوي رحمه الله ، بعد أن نقل الأقوال المخالفة في مسألة عدالة جميع الصحابة ، وهي :

١ ـ إنّ الصحابة كغيرهم ، في لزوم البحث عن عدالتهم .

٢ ـ وإنّهم عدول إلىٰ زمان الفتن ، وأما بعد وقوع الفتن ، كواقعة صفين وواقعة الجمل وغيرهما ودخولهم فيها فيجب البحث عن تعديلهم .

٣ ـ والقول بأنّ من لم يلابس الفتن عدلٌ مطلقاً ، ومن شارك فيها فليس بعدل .

٤ ـ والقول بعدالة الأصحاب الذين لازَموا النبيَّ صلى الله عليه وسلم ، وعزَّرُوه ونصَروه وٱتبعوا النورَ الذي أُنزل معه ، لا كل من رآه قليلاً ، أو اجتمع به لغرضٍ فٱنصرف عن قرب .

قال ما نصه : (وهٰذه الأقوالُ الأربعة كلها مردودةٌ عند محققي المحدثين وغيرِهم من طوائف أهل السنة والجماعة)[2] .

ومِن الاعتقادِ الواجب في حقّهم أنّهم جميعاً في منزلةٍ لا يدانيهم فيها أحدٌ سواهم ، كائناً من كان ، وذٰلك لأن شرَفَ الصحبةِ أمرٌ ٱختصهم اللهُ تعالىٰ به دون غيرهم ، ولا يتكرر ذٰلك

ٱنظر : « الطريق إلى التراث الإسلامي » لعلي جمعة (ص ١٣٧) . وظن هٰؤلاء بهٰذا التفريق بين نوعي الشهادة في مسألة عدالة الصحابة أنهم قد جاءوا بتحقيق ، ولم يكن ذٰلك إلا تخريفاً وخرقاً .
إن معاوية رضي الله عنه قد ولاه سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه إمرة الشام ، وأبقاه علىٰ هٰذا المنصب الخطير مدةَ خلافته ، حتىٰ يأتي بعده سيدنا عثمان رضي الله عنه ويُقره علىٰ هٰذا المنصب .
ولا يقولن قائل : إن ذٰلك كان قبل الفتنة ، فلا ينتهض حجةً علينا ؛ لأنه بعد الفتنة كذٰلك ؛ حيث إن سيدنا الحسن رضي الله عنه تنازلَ عن منصب الخلافة لسيدنا معاوية رضي الله عنه ، فٱتفق الناس جميعاً علىٰ أنه هو الإمام ، وسمي العام عام الجماعة . فلم يَعلَم كل مِن عمر وعثمان والحسن أن الذي سلَّطوه علىٰ رقاب المسلمين كان مردود الشهادة ، حتىٰ جاءت الرُّوَيْبِضةُ تُدرِك ما خَفِي علىٰ هٰؤلاء !

(١) « شرح مسلم » للإمام النووي (١٥ / ١٤٨ ، ١٤٩) .

(٢) « ظفر الأماني » للكهنوي (ص ٥٣٩) ، وقد أشبعَ الفقيرُ الكلامَ في مسألة تعديل جميع الصحابة ومعنى العدالة فيهم في كتابي « تحقيق معنى العدالة في تعديل جميع الصحابة » ، فمن أراد المزيد فليرجع إليه .

لكائنٍ بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، ذٰلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء .

وبهٰذا الشرف نالوا مِن المراتب والمنازل ما ٱستحال علىٰ غيرهم أن ينالوه أو يقتربوا منه .

قال الإمام الرباني في « المكتوبات » : (إن الوحشي قاتِلَ حمزة رضي الله عنه ، الذي نال صحبةَ خير البشر عليه وعلىٰ آله الصلاة والسلام ، مرةً واحدةً أفضل من أويس القرني الذي هو خير التابعين)[1] .

ذكر أئمةُ التصوف أنه لا يوجد منزلةٌ بعد النبوة فوق منزلة الصُّحبة ، **وفي « الرسالة القُشيرية » عند ما تعرَّضَ لِوجه تسميةِ الصوفيةِ بهٰذا الاسم ما نصه** : (إنّ المسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يَتَسَمَّ أفاضلُهم في عصرهم بتسميةٍ عَلَم سِوىٰ صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ **إذ لا فضيلةَ فوقها ، فقيل لهم : الصحابة**)[2] .

ومِن الأدبِ الواجبِ مُراعاتُه مع الصحابة أيضاً ـ بعد ٱعتقاد أنّهم جميعاً أفضل الناس بعد النبيين ـ تنزيلُ كلِّ واحدٍ منهم منزِلَه ، علىٰ حسَبِ ما دلَّ عليه الدليلُ القاطعُ من القرآن والسنة والإجماع المستنِدُ إليهما ، فقد أجمع أهل السنة علىٰ تفضيل سيدنا أبي بكر علىٰ بقية الصحابة جميعاً[3] ، وبعده سيدُنا عمر ، ثم سيدنا عثمان ، ثم بعده سيدنا علي ، رضي الله عنهم جميعاً ، وٱستندوا في ذٰلك إلىٰ نصوصٍ كثيرةٍ لا تُحصىٰ كثرةً في القرآن الكريم والسنة

---

(١) « المكتوبات » للإمام الرباني (١ / ١٧٢) .

(٢) « الرسالة القشيرية » (١ / ٧٤) نسخة « إحكام الدلالة » لشيخ الإسلام ، وٱنظر أيضاً : « عوارف المعارف » للإمام السهروردي (ص ٦٤) .

(٣) أجادَ فَحلُ الأشعرية القاضي الباقلاني في « مناقب الأئمة الأربعة » (ص ٣٠٢) في رده على الروافض ؛ حيث قال ما معناه : وردتْ أشياءُ كثيرةٌ في فضائل سيدنا علي رضي الله عنه ، وورد كذٰلك في سيدنا أبي بكر ، ولٰكن بالقطع لم يَرِد في علي ما يُصَرِّح بالأفضلية المطلقة ، في حين أنه قد ورد ذٰلك كثيراً في أبي بكر ، وشتان بين ثبوت مطلق الفضيلة وثبوت الأفضلية المطلقة ! وقد أجاد أيضاً في بيان أنّ التعويل في التفضيل على الخبر ، لا على القياس ، فانظر ذٰلك فيه . وصرح الشيخ أحمد رضا خان في « الهاد الكاف » (ص ١٨٩) بأنّ التفضيل يَثبُت حتىٰ بالحديث الضعيف ، أما الأفضلية فلا تثبت به أبداً ، وبين ذٰلك .

المطهرة ، نُقِلت في مظانها[1] .

وكذٰلك بيَّنُوا كيفيةَ الترتيب فيمن سِواهم مِن بقية الصحابة أيضاً ، فمن أراد التعرُّفَ علىٰ تفصيلِ ذٰلك فليرجع إلىٰ كتب عقيدة أهل السنة المطوَّلة .

والتزامُ أهلِ السنة بهٰذا الترتيبِ ليس إلا اتباعاً منهم للدليلِ والشرعِ الشريف ، وليس لهوىً أو عصبية .

قال الإمام تاج الدين السبكي والشارح المحقق جلال الدين المحلي في « جمع الجوامع » وشرحِه عند ذكرِهما لِمُعتقدات أهل السنة والجماعة : (ونعتقِد أن خير الأمة بعد نبيِّها محمد صلى الله عليه وسلم خليفتُه أبو بكر فعمر فعثمان فعلي ، أمراء المؤمنين ، رضي الله عنهم أجميعن) ؛ (لإطباق السلف علىٰ خيريتهم علىٰ هٰذا الترتيب)[2] .

قال الحافظ في « الفتح » : (وقد سبق بيان الاختلاف في أي الرجلينِ أفضل بعد أبي بكر وعمر : عثمان أو علي ، وأن الإجماع انعقد بأَخَرَةٍ بين أهل السنة أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة) .

ثم **نقل عن القرطبي** : (**المقطوع به بين أهل السنة بأفضلية أبي بكر ثم عمر** ثم اختلفوا فيمن بعدها ، فالجمهور علىٰ تقديم عثمان ، وعن مالك التوقفُ)[3] .

قال العلامة المُلا علي القاري رحمه الله في « شرح الفقه الأكبر » : (ولا يخفىٰ أنّ تقديم علي رضي الله عنه على الشيخين مخالفٌ لمذهب أهل السنة والجماعة ، علىٰ ما عليه جميع السلف ، وإنما ذهب بعض الخلف إلىٰ تفضيل علي رضي الله عنه علىٰ عثمان رضي الله عنه . . . هٰذا ؛ **والذي أعتقده ، وفي دين الله أعتمده أن تفضيل أبي بكر رضي الله عنه قطعيٌّ** ؛

---

(١) فما تفوَّه به ذاك المُعلِّمي الضال من أنّ مسألة التفضيل لا أساس له في الدين يدل علىٰ عمق جهله وغبائه ، انظر : « مجموع رسائل العقيدة » (ص ٣١٥) الذي طبع علىٰ نفقة مملكة الدولة الوهابية ، مع أنّ هٰذا الرجل لم يكن وهابياً خالصاً في جميع المسائل ، ولٰكن عَداء أهل السنة جَمَعهم ووحَّدهم !

(٢) « جمع الجوامع » مع « شرح المحلي » (٢ / ٤٢٢) .

(٣) « فتح الباري » للحافظ ابن حجر (٧ / ٢٧) .

حيث أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإمامة علىٰ طريق النيابة ، مع أنّ المعلوم من الدين أن الأولىٰ بالإمامة أفضل ، وقد كان علي كرم الله وجهه حاضراً في المدينة ، وكذا غيره من أكابر الصحابة رضي الله عنهم . . . حتىٰ إنّه تأخّر مرةً ، وتقدَّم عمرُ رضي الله عنه ، فقال عليه الصلاة والسلام : أَبَى اللهُ والمؤمنون إلا أبا بكر)[1] .

قال الإمام الرباني سيدي الشيخ أحمد السرهندي : (**وأفضلية الشيخين ثابتة بإجماع الصحابة والتابعين ، كما نقله أكابر الأئمة ، واحد منهم الإمام الشافعي**[2] ، قال رئيس أهل السنة الشيخ أبو الحسن الأشعري : إنّ أفضلية الشيخين علىٰ باقي الأمة قطعية[3] ، لا ينكِرها إلا جاهل أو متعصّب)[4] .

قال صاحب « بَدء الأمالي » من أئمة الحنفية :

وَلِلصَّدِّيـقِ رُجْحَـانٌ جَلِـيٌّ عَلـى الأَصْحَـابِ مِـنْ غَيْـرِ ٱحْتِمَـالِ

قال الشيخ ٱبن حجر في « الصواعق » : (ولك أن تقول : إنّ أفضلية أبي بكر ثبتت بالقطع حتىٰ عند غير الأشعري أيضاً ؛ بناءً علىٰ معتقد الشيعة والرافضة ، وذٰلك لأنّه ورد عن علي ، وهو معصوم عندهم ، والمعصوم لا يجوز عليه الكذب : أنّ أبا بكر وعمر أفضل الأمة ، قال الذهبي : وقد تواتر ذٰلك عنه في خلافته وكرسي مملكته وبين الجمّ الغفير من شيعته ، ثم

---

(١) « مِنَح الروض الأزهر » (ص ١٨٨ ، ١٨٩) ، وٱنظر أيضاً : « الإتحاف » للزبيدي (٢ / ٢٢٨) ، وقد نَقَل كلامَ القاري ووافقه .

(٢) روى الإمام البيهقي في باب (ما يُستَدل به علىٰ صحة ٱعتقاد الشافعي) من « معرفة السنن والآثار » (١ / ١٩٣) عن الزعفراني عن الشافعي ، أنه قال : (أجمع الناس علىٰ خلافة أبي بكر ، فٱستخلف أبو بكر عمرَ ، ثم جعل عمرُ الشورىٰ إلىٰ ستةٍ علىٰ أن يُوَلُّوها واحداً ، فَوَلَّوْها عثمانَ ، قال الشافعي : وذٰلك أنّه ٱضطر الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم **فلم يجدوا تحت أديم السماء خيراً من أبي بكر الصديق** ، فولوه رقابهم) . ورواه أيضاً عنه في « مناقب الشافعي » (١ / ٤٣٤) ، وعن أبي ثور عن الشافعي في « الاعتقاد » ، وٱنظر أيضاً : « فتح الباري » (٧ / ١٥) ، « الصواعق » (ص ١٨) .

(٣) ٱنظر : « الصواعق المحرقة » (ص ٨٢) ، « المسامرة » لابن أبي شريف (ص ٢٧٩) .

(٤) « مكتوبات الإمام الرباني » (٢ / ١١٤) ، وٱنظر أيضاً : « الإبانة » للإمام الأشعري (ص ٢٥٢) ، « الصواعق المحرقة » (ص ٨١) ، « فتح الباري » للحافظ ٱبن حجر (٧ / ١٤) .

بسط الأسانيد الصحيحة في ذٰلك ، قال : ويقال : رواه عن علي نيف وثمانون نفساً ، وعدَّدَ منهم جماعةً ، ثم قال : فقبَّحَ الله الروافضة ، ما أجهلهم !)[1] .

روى الإمام البخاري في « الصحيح » عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أنه قال : (كنا نُخَيِّر بين الناس[2] في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنُخَير أبا بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، رضي الله عنهم)[3] .

قال الحافظ ٱبن حجر : (زاد الطبراني في رواية : فيَسمَع رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ذٰلك فلا يُنكِره)[4] .

بل روىٰ ـ أي : البخاري ـ عن محمدِ بنِ الحنفيةَ ٱبنِ سيدِنا علي ، أنه قال : (قلتُ لأبِي : (أيُّ الناس خيرٌ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟) قال : (أبو بكْر) ، قلتُ : (ثم مَن ؟) قال : (ثم عمر) ، وخشيتُ أن يقول : عثمان . . . إلخ)[5] .

قال الإمام الغزالي رحمه الله في « قواعد العقائد » ـ من « الإحياء » ـ : (الأصل الثامن : أنّ فضل الصحابة رضي الله عنهم علىٰ حسب ترتيبهم في الخلافة ، . . . إنما يدرِك الفضلَ والترتيبَ في ذٰلك المشاهِدون للوحي والتنزيل ، بقرائن الأحوال ودقائق التفصيل ، فلو لا فهْمُهم ذٰلك لَما رتَّبوا الأمرَ كذٰلك ؛ إذ كانوا لا تَأْخُذُهم في الله لومةُ لائمٍ ، ولا يصرفهم عن الحق صارفٌ)[6] .

---

(١) « الصواعق المحرقة » (ص ٨٤) ، وقال فيه (ص ٨٦) : (وما أحسن ما سلكه بعض الشيعة المنصفين كعبد الرزاق ؛ فإنّه قال : أُفَضِّل الشيخين بتفضيل علي إياهما علىٰ نفسه ، وإلا لَما فضَّلتُهما) . وٱنظر كلام الحافظ الذهبي في « سِير أعلام النبلاء » (ص ١٥) .

(٢) أي نقول : فلان خير من فلان .

(٣) « صحيح البخاري » (٧ / ١٤) .

(٤) « فتح الباري » (٧ / ١٤) ، وٱنظر أيضاً : « المعجم الكبير » للطبراني (١٢ / ٢٥٨) (رقم الحديث : ١٣١٣٢) ، و« الاقتصاد في شرح الكوكب الوقاد » للإمام السيوطي (ص ٦٥) .

(٥) « صحيح البخاري » (٧ / ٢٦) .

(٦) « إحياء علوم الدين » (١ / ٤٢٣) .

ثمّ قال في نهاية الكتاب : (فهٰذه الأركان الأربعةُ الحاويةُ للأصول الأربعين هي قواعد العقائد ، فمَن ٱعتقدها كان موافقاً لأهل السنة ، ومبايِناً لِرَهْطِ البِدعة)[1] .

وقد أطلتُ هنا قليلاً لسبب أنّ بعض الواهمين يُدَندِنون هنا حول ما ورَدَ في كتب بعض الأئمةَ ، من أنّ أدلة تفضيل الشيخين علىٰ أبي الحسنين ظنيةٌ ، ويُسِيئون لِجهلِهم فهْمَه ، ويَبْنون علىٰ وهمهم هٰذا قَصراً من الأوهام .

وقد أَلَّف كبيرُهم في هٰذا الزمان ـ الذي يزعم أنه شافعي ليخدَع به البسطاءَ ، وقد رأينا آنفاً الإمامَ الشافعيَّ مِن أشهرِ مَن نَقَل الإجماعَ علىٰ تفضيل الشيخين ، إن لم يكن أشْهرَهم ـ كتاباً في هٰذه المسألةِ ، لفَّقَ فيه أشياءَ لا تَنْطلِي إلا علىٰ سفهاء الزُّيُود وجهلةِ المترفضة ، وإن كان قَد ٱغترَّ به بعضُ فُضلاء اليمن ، لِضُعفهم في عِلم عقيدةِ أهلِ السنة والجماعة في هٰذا الزمان ، وعدمِ إحاطتِهم بِما كان عليه أجلةُ أجدادِهم في غابر الأزمان .

وقد جرَّبنا أنّ التفضيل لا ينتهي إلا إلى التشييع والتضليل !

وأنقُل هنا كلاماً لأحد كبار السادة الباعلوية في أوائل القرن العاشر ، وهو العلامة الإمام الشيخ السيد القطب الرباني أبو بكر بن عبد الله العيدروس باعلوي ، قال عنه العلامةُ السيدُ عبد القادر العيدروس الحضرمي ، الهندي الوفاة في « النور السافر » : (وكان متمسكاً بالكتاب والسنة ، **حتىٰ إنّه كثيراً ما يقول إذا جرىٰ ذِكرُ التفضيل بين الصحابة رضي الله عنهم : والله العظيم ، لو بَعَث الله والدي الشيخَ عبد الله ، وأستاذي الشيخَ سعد ، وذَكَرا لي أن سيدنا علياً أفضلُ عند الله مِن سيدنا أبي بكر ، رضي الله عنهما ، ما رجعتُ عن معتقد أهل السنة والجماعة** ، من أنّ أبا بكر وعمر وعثمان أفضل من علي ، رضي الله عنهم أجمعين)[2] .

ٱنظر إلىٰ قوّة هٰذا الكلام ومتانته ووضوحِه ، والاستقامةِ التي فيه ، ولا أراه يحتاج إلىٰ أيِّ بيانٍ ، وٱنظر إلىٰ تفضيله سيّدَنا عثمان علىٰ سيّدنا علي ، مع أن في ذٰلك خلافاً لبعض أهل السنة ، كما رأينا ، فكيف بالشيخين الجليلين !

---

(١) « إحياء علوم الدين » (١ / ٤٢٤) .

(٢) « النور السافر » للعيدروسي (ص ١٣٠) .

نقلتُ هٰذا الكلامَ ـ وهو موجود أيضاً في « ذخيرة المعاد في شرح راتب الإمام الحداد » للشيخ عبد الله باسودان[1] ـ تبصرةً لهٰؤلاء السادة الفضلاء الذين حاول مبتدعةُ الزُّيود تحويلَهم عن منهج أجدادهم العُظماء ، والرجاءُ من الله أن يحفظ الأولاد ببركة الآباء ذوي الأمجاد .

ولستُ أحب التطويلَ في هٰذه المسألة هنا أكثرَ من هٰذا القدر ؛ خشيةَ الإملالِ والخروجِ عن حد الاعتدال ، في كتاب يُؤَلَّف أصالةً بخصوص الصحابي الجليل سيدنا معاوية رضي الله عنه .

وللفقيرِ عودةٌ كريمةٌ إلىٰ تحقيق مسألة التفضيل ، وأنّها ثابتة بالأدلة القطعية ، ورجْعةٌ حميدةٌ إلىٰ تزييفِ شبهاتِ المنحرفين الخارجين عن مذهب أهل السنة والسَّنِيَّة ، بتحليل عباراتٍ لبعض السابقين ، شَمَّ منها أهلُ الرفض موافقةَ باطلِهم ، فطاروا بها فرحاً ، منها عبارةُ العلامة سعد الملة والدين في « شرح العقائد النسفية » ـ ومثلُه في «المواقف» أيضاً ـ الذي نَقَلَ كلاماً صريحاً في المطلب : أننّا علىٰ هٰذا الترتيبِ (وجدْنَا السلفَ ، والظاهرُ أنه لو لم يكن لهم دليل علىٰ ما هنالك لَمَا حكموا بذٰلك) ، وكذا نَقَلَ عن السلف أنّهم (جعلوا من علامات السنة والجماعة تفضيل الشيخين ومحبة الختنين)[2] .

وذٰلك يكون **في كتابٍ** ـ **شرعتُ فيه** ـ **مفرَدٍ مستقلٍّ حافلٍ كافلٍ ، إن شاء الله تعالىٰ** ؛ ذبّاً عن مشرب السادة السابقين ، وسيراً علىٰ منهاج الأئمة الماضين ، في بيان قطعية تفضيل الشيخين علىٰ أبي الحَسَنَين ، في تضاعيف كتبهم ، بل في كتب أُفرِدت في ذٰلك[3] .

هٰذا ؛ **وقد رَزَقَ اللهُ أهلَ السنة والجماعة الاتباعَ وجنَّبَهم متابَعةَ الأهواءِ والابتداعَ ، في مسألة التفضيل بين الصحابة الكرام** ـ كسائر مسائل الدين ـ علىٰ خلافِ فَسَقَة الروافضِ

---

(١) انظر منه : (ص ١٢٩) .

(٢) « شرح العقائد النسفية » للعلامة السعد (١ / ١٩٦) ، ومن السلف المنقول عنهم هٰذا الكلام الإمام الأعظم سيدنا أبو حنيفة رحمه الله .

(٣) ممن أفرَدَ التأليف فيه اثنان من كبار أئمة أهل السنة المحققين في الهند : العلامة الشيخ محمد هاشم السندي ، والعلامة الإمام الشيخ أحمد رضا خان الذي ألف أكثر من كتاب في اللغتين : العربية والأردية ، رحمهما الله تعالىٰ .

والخوارج وغيرهم من المبتدعة وأهل الأهواء .

ومما يدلُّ علىٰ ذٰلك أنّهم مِن بيْنِ الخُلفاء يُقَدِّمون الشيخين الجليلين : أبا بكْرٍ وعمرَ علىٰ سيدِنا عليٍّ أبي الحَسنين ، رضي الله عنهم ؛ لأنّ الشرع الشريفَ هٰكذا وردَ ، فلا بد من اتباع الشرع الشريف .

وأما في الأولاد فإنهم يُقدِّمون أولادَ علي ـ من سيّدتنا فاطمة الزهراء رضي الله عنها ـ علىٰ أولادِ أبي بكر وعمر ؛ لأن الشرع هٰكذا ورد أيضاً ، فلا بد من متابعته .

ولو كان أمرهم بالهوىٰ والتشهِّي لكان أولاد الشيخين مُفَضَّلِين علىٰ أولاد سيدنا علي من السيدة فاطمة ، رضي الله عنهم أجمعين[1] ، فأنْعِمْ بهٰذه الطائفة الناجية المنصورةِ ، وأكرِمْ بهٰذه الجماعة المتَّبِعة المُطيعة !

ولا يفوتني التنبيهُ علىٰ أمرٍ مهمٍّ هنا ، وهو أنّنا نَسمع بعض الجهلة ـ ويَنسِب بعضُهم نفسَه إلى التصوف زوراً ، والتصوفُ ليس ذاك ـ يقولون : إنّ تفضيل الخلفاء الثلاثة ، الواردِ في الأحاديث وكلامِ السلف ، علىٰ سيدنا علي رضي الله عنه هو في مجرد الكِياسة والسياسة في الشؤون الدنيوية ، أما الخصال الدينية والأخروية فالأفضل مِن الجميع هو سيدنا علي رضي الله عنه ، وهٰذا قول باطل مردود .

إذا كان الأمر كما يزعمون فلماذا لا يقولون مثل ذٰلك في علي رضي الله عنه أيضاً ؛ حين فُضِّل علىٰ مَنْ بَعده ، وفي السيدة فاطمة ، وقد فُضِّلتْ علىٰ غيرها من النساء المؤمنات في أحاديث ، بل في الأنبياء الذين فُضِّلوا علىٰ سائر البشر والملائكة ؟ هل يقولون : إن كل هٰذه التفضيلات بٱعتبار الخصال الدنيوية والأمور السياسية فقط ، وتفضيل سيدنا علي رضي الله

---

(١) في « النبراس » للعلامة الفرهاري (ص ٢٠٣) : (أما فضل أولادهم فلا شك أنّ أولاد فاطمة رضي الله عنها أفضل ؛ للأحاديث ، وقد يقال : فضل غيرهم علىٰ ترتيب فضل آباءهم ، وفيه نظر ؛ لعدم الدليل الشرعي عليه) .

قلتُ : لعل أمر أم المؤمنين سيدتنا عائشة رضي الله عنها ـ وهي بنت سيدنا أبي بكر ـ يختلف ، لا لكونها بنت أبي بكر ، بل لأنّ هناك نصوصا صحيحةً وردت في تفضيلها ، ولٰكن علىٰ أي حال فإن مسألة تفضيلها ليست إجماعية ، علىٰ خلاف تفضيل الشيخين ، ففي أمرِها سعةٌ ، والسيدة حفصة بنت سيدنا عمر بن الخطاب أيضا من أمهات المؤمنين ، فلها منزلة عالية بلا شك ، والله أعلم .

عنه فقط تفضيلٌ باعتبار الأمر الأُخروي[1] ؟ سبحانك هٰذا بهتان عظيم !

يقول سيف أهل السنة السنِيَّة ، وسيد الطائفة الصوفية العَلِية ، في شبه القارة الهندية ، العلامة الشيخ أحمد رضا خان البريلوي قدس سره في « المستنَد المعتمَد » ، معلِّقاً علىٰ قول الإمام فضل الرسول البدايوني في « المعتَقد المنتقَد » (والفضيلة علىٰ ترتيب الخلافة) ما نصه : (تَبعَ في هٰذه العبارة الحسنةِ الأئمةَ السابقين ، وفيها رد علىٰ مُفَضِّلةِ الزمان المُدَّعين السُّنِّيَّةَ بالزور والبهتان ؛ حيث أَوَّلوا مسألةَ ترتيبِ الفضيلةِ بأن المعنى الأولويةُ للخلافةِ الدنيوية ، وهي لِمن كان أعرف بسياسة المُدُن ، وتجهيز العساكر وغير ذٰلك من الأمور المحتاج إليها في السلطنة .

وهٰذا قول باطلٌ خَبيثٌ مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ رضي الله تعالىٰ عنهم ، بل الأفضلية في كثرة الثواب وقُرب رب الأرباب ، والكرامة عند الله تعالىٰ ، ولذا عبَّر عن المسألة في « الطريقة المحمدية »[2] وغيرها في بيان عقائد السنة بأنّ (أفضل الأولياء المحمديين أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، رضي الله عنهم) ، وللعبد الضعيف في الردّ علىٰ هٰؤلاء الضالين كتاب حافل كافل بسيط محيط ، سمّيته « مَطْلع القَمَرين بإبانة سبْقَةِ العُمَرين »)[3] .

قال الملا علي القاري في شأن سيّدنا أبي بكر الصديق : (**فهو أفضل الأولياء من الأولين والآخرين**)[4] . هٰذا ؛ (**ومما يجب أيضاً الإمساك عما شجر ، أي وقع ، بينهم من الاختلاف والاضطراب صفحاً عن أخبار المؤرخين ، سيما جهلة الروافض وضُلَّال الشيعة والمبتدعين القادحين في أَحد منهم**)[5] .

---

(١) اُنظر : « مناقب الأئمة الأربعة » للقاضي الباقلاني (ص ٣٠٠) .

(٢) كتاب للإمام الشيخ عبد الغني النابلسي رحمه الله .

(٣) « المستند المعتمد حاشية المعتقد المنتقد » للشيخ أحمد رضا خان (ص ١٢٧) ، وكتابه « مطلع القمرين » باللغة الأردية ، مطبوع في الهند .

(٤) « شرح الفقه الأكبر » للملا علي القاري (ص ١٨٢) .

(٥) « الصواعق المحرقة » (ص ٣٠٦) .

قال العلامة الشيخ فضل الرسول البدايوني الحنفي مِن كُبراء علماء أهل السنة في الهند : (وَمِن توقيره صلى الله عليه وسلم : توقير آله وذرياته وأزواجه وأصحابه ، ومعرفة حقوقهم ، وحسْن الثناء عليهم ، والاستغفار لهم ، والإمساكُ عما شجر بينهم)[1] .

والحديث عن هٰذا يأتي مفصَّلاً في الفصل المعقود له خاصةً ، وهو الذي يلي .

هٰذا غيضٌ من فيضٍ ، وفيه الكفايةُ لِمن يَطلُبُ الرُّشد والهداية ، ويَبتغِي الابتعادَ عن موضع الانزلاق والغواية .

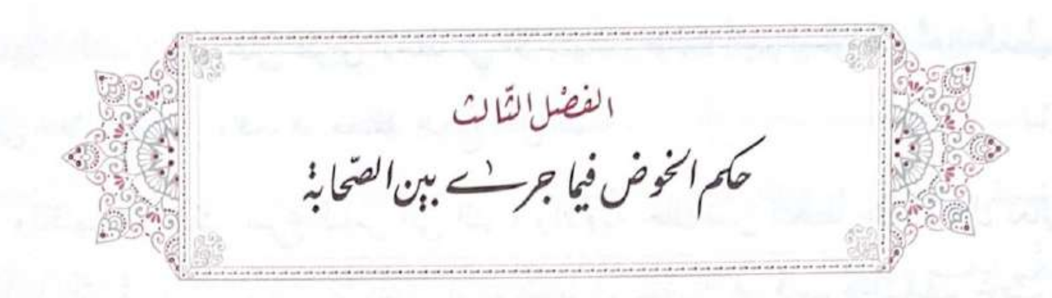
وهي تَدل صريحاً علىٰ أن هٰذه المسألة تقعُ في قلبِ مسائلِ العقيدةِ ، وتُمثّل ركناً مِن أركانها ، وعلىٰ أن من خالفَ وجهَ الصواب فيها فقد خرجَ عن نهج السنة والاتباع إلىٰ مضيق الهوىٰ والابتداع ، وعلىٰ جهْلِ مَن زعَمَ أنها ليس من باب العقيدة ، وأن الخلاف فيها لا يضرُّ .

نسأل الله العليَّ القدير اللطفَ والتيسير ، بجاه البشير النذير ، صلى الله عليه وسلم .



---

(١) « المعتقَد المنتقَد » لفضل الرسول البدايوني (ص ١٦٩) .



الفصل الثالث

حكم الخوض فيما جرى بين الصحابة

إنّنا عندما نتكلم عن الصحْبِ الكِرام نتكلم عن جِيلٍ عاشَ قبل أربعةَ عشرَ قَرناً مِن الزمن ، بلغتْنا بالقطعِ تزكيةُ الله تعالىٰ لَهُم في مواضعَ كثيرةٍ مِن القرآن الكريم ، وكذٰلك ثبتَ ثناءُ رسولِه صلى الله عليه وسلم عليهم وتزكيتُه لهم في مواطن عديدة من السنة المطهرة ، **وهٰذه التزكية وهٰذا الثناء بالنسبة لنا قطعيُّ الثبوتِ وقطعيُّ الدلالةِ** .

في حين أن ما يتمسك به أعداءُ أهلِ السنة في الطعن في الصحابة لا يَصلُح شيءٌ منه لإبطال دلالة تلك الأدلة القطعية الدالة علىٰ علو قدرهم ومنزلتهم ، علاوةً علىٰ أن لأهل العلم والتحقيق أجوبةً كافيةً ، ورُدوداً شافيةً علىٰ تلك الشبهات الواهية ، نجدها مبثوثةً في مطولات كتبهم الكلامية .

ولا شك أنّ إلغاءَ ما هو ثابتٌ وصريحٌ من الأدلة النقلية والعقلية ، وإهدارَ قيمتِه في مقابلة ما هو كذبٌ وٱفتراءٌ ووهمٌ وخيالٌ ليس من المنهج العلمي في شيء !

ثم إنّ الصحابة رضي الله عنهم هم الرعيل الأول الذي حمَلَ هٰذه الرسالةَ عن صاحبها صلى الله عليه وسلم إلىٰ بقيةِ شعوبِ العالَم ، فلا بد أن تَثبُتَ لهم العدالة المقتضية لقبول روايتِهم وشَهادتِهم ، فإن ٱخترمتْ فهٰذا يعني ٱنسدادَ طريقِ البلاغِ ، عياذاً بالله ! فلذٰلك فإن أعداءَ هٰذه الرسالة كانت ـ ولا تزال ـ لهم بالمِرصاد ، وهم علىٰ علمٍ أكيدٍ بأنّ الطعن في هٰذا الجيل بأيِّ نوعٍ من أنواعه سوف يُحَقّق لهم هدفَهم المَنشودَ ، أو يُحْرِز لهم بعضَ الهدفِ على الأقل .

نعم ، **ليس غريباً أو مستبعَداً أن يقع من هٰؤلاء الأخيار الأبرار هَناتٌ أو زَلاتٌ علىٰ سبيل**

السهو والنسيان ، أو علىٰ طريق الخطأ في الاجتهاد ، طالما أنهم ليسوا من أهل العصمة ، علىٰ خلاف الأنبياء ، كما هو معتقَد جميع أهل السنة .

ولٰكنهم مع ذٰلك أسرعُ الناسِ إلى التوبة والأوبة حال تبيُّن الخطأ منهم ؛ قال تعالىٰ : ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[1] ، وليت شعري إذا لم تنطبق هٰذه الآية الكريمة ـ التي فيها المسارَعَة إلى التوبة ـ عليهم فعلىٰ من تنطبق إذاً ! ؟ وقد زكاهم الله في كتابه ، ورسوله صلى الله عليه وسلم قد رضي عنهم وأثنىٰ عليهم ، ولا يزكي اللهُ ورسولُه قوماً فاسدين ، ولا يستحق الثناءَ من الله ورسوله قومٌ ليسوا عندهما من الصالحين .

وقد أعلمَ اللهُ تعالىٰ نبيَّه صلى الله عليه وسلم بما سيكون بينهم ، فصرَّح بالنهي عن سبِّهم ، وحرَّضَ علىٰ ترك الخوض فيهم ، وأمر بحبهم والاقتداء بهم ، في أحاديثَ كثيرةٍ صحيحةٍ ، يَرويها الثِّقاتُ العُدُولُ عن الثِّقاتِ العُدول .

ولٰكن أعداء الله لا يَهُمُّهم أن يَعْرِفوا هٰذه الحقائق الجلية ، بل كل ما يَهُمُّهم تتبُّعُ عوراتِ الصحابةِ ، وكشفُ عُيوبهم البشرية علىٰ ما يتوهَّمون ، ثم إشاعتها بين ضِعافِ الإيمانِ ومرْضَى النفوسِ ؛ تمريراً لِمُخَطَّطهم الخبيث .

ومِن المقطوع به عند أهل العِلم والتحقيق أن أكثر ما يُروَىٰ في ذٰلك مِن أكاذيب الوَضَّاعين وٱفتراءات المُلحِدين ، وما صحَّ منه قد ٱلتبَسَ بالمكذوب والموضوع ، كما تأتي الإشارةُ إلىٰ ذٰلك ، فلا يُوجد أيُّ وزنٍ أو قيمةٍ ، في ميزان المنهج العلمي ، لتلك الافتراءات أمامَ نصوصٍ صريحةٍ تدل علىٰ صِدقِ هٰذا الجيل وأمانته ونزاهته .

وعلىٰ كلٍّ فقد بذَلَ أعداءُ الإسلام ـ ولا يزالوان ـ جهوداً خبيثةً لوقفِ المدِّ الإسلامي الذي هدَّدَ كيانَهم في عقرِ دارِهم ، شرقاً وغرباً ، بِذكرِ المَطاعن والمثالب في الصحابة رضي الله عنهم ، ونجحوا في ذٰلك إلىٰ حدٍّ ؛ لِوجود أُناسٍ في صفوف المسلمين ، لم يُرِد الله أن يُطهِّر قلوبَهم للتقوىٰ !

---

(١) النساء : ١٧ .

وأما أهل السنة والجماعة فإنّهم يَعْلَمون قدرَ الصحابةِ ومنزلتَهم في الدين ، ويَعْتَقِدون أنّ إثباتَ خلافةِ الخلفاءِ ، وحِفظَ مكانةِ بقيةِ الصحابةِ العُظماء أصلٌ عظيمٌ من أصول الدين ، **فلا تستقيم مسألةٌ من مسائل الشريعة الغرَّاء ما لم يتمسك الناس بهٰذا الأصل تمسُّكاً قوياً** ، ويَعضُّوا عليه بالنواجذ بُكرةً وعشيّاً ؛ لأنّ معظم الأحكام الواردة في القرآن مجمَلةٌ ، ولا يمكن حلُّها وتفصيلُها بدون تفسير السلف الصالح .

وأكثرُ الأحاديث من قبيل خبر الآحاد ، ولا يَصلح التمسكُ بها إلا إذا رَواها العُدولُ الثِّقاتُ ، وكذٰلك جميع الفنون الدينية والفروع العلمية ، مثل العقائد والقراءة وعلم السلوك وغير ذٰلك .

فإذا كان كذٰلك فإنَّ كل مَن سعىٰ لِهدمِ هٰذا الأصلِ فإنه سعىٰ لهدم الإسلام من أصله !

ومن هنا فإن منهج أهل الحق والسنة هو سدُّ كلِّ بابٍ يؤدي إلى النيل من رفيع منازل الصحابة ، وقطعُ كلِّ سببٍ يُفضِي إلى الاقتراب من منيع ساحتهم ، بذكر الأدلة المفيدة لعدالتهم واستقامتهم ، وردِّ شبهات الروافض والمترفضة والشِّيعة الشَّنيعة والمُتَشيعة .

وقد ٱنعقد إجماعُ أهلِ السنة علىٰ هٰذا الأدب الواجب ، وسبق أن نقلنا بعض النصوص لأئمة أهل السنة ، التي تفيد هٰذا المعنىٰ .

قال العلامة الفَرْهاري : (إنما ٱضطُرَّ أهلُ السنة إلىٰ ذكرِ تلك القصص لأنّ المبتدعة ٱخترعوا فيها مفترياتٍ وأكاذيبَ ، حتىٰ ذهب بعض المتكلمين إلىٰ أن روايات التشاجر كلها كذب ، ونِعم القول هو ، إلا أن بعضها ثابت بالتواتر ، **وأجمَعَ أهلُ السنةِ والجماعَةِ علىٰ تأويل ما ثبت منها** ؛ **تخليصاً للعامة عن الوسواس والهواجس**)[1] .

قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه الطبراني : « إذا ذُكِر أصحابي فَأَمْسِكُوا » ، قال الشيخ ٱبن حجر في « التطهير » : (رجالُ سندِه رجالُ الصحيحِ إلا واحداً ٱختُلِف فيه ، وقد

---

(١) « الناهية عن طعن أمير المؤمنين معاوية » للشيخ الفرهاري (ص ٦) .

وثَّقه ٱبن حِبَّان وغيرُه)[1] ، وقد رَمز له الحافظ السيوطي بالحُسن في « الجامع الصغير »[2] .

وإليه أيضاً يشير الحديثُ المرفوع الذي رواه أبو داود وغيره عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « لا يُبلِغني أحدٌ من أصحابي عن أحد شيئاً ؛ فإني أُحب أن أَخرُج إليكم وأنا سليم الصدر »[3] .

قال القاضي أبو بكر الباقلاني رحمه الله في « الإنصاف » : (**ويَجِبُ أنْ يُعْلَم أن ما جرىٰ بيْن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم من المشاجَرة نَكُفُّ عنه ، ونَترَحَّم على الجميع** ، ونُثْنِي عليهم ، ونسأل الله تعالىٰ لهم الرضوانَ والأمانَ والفوزَ والجنانَ ، ونعتقد أنّ عليّاً عليه السلام أصابَ فيما فَعَل ، وله أجران ، وأن الصحابة رضي الله عنهم إنما صدر منهم ما كان بٱجتهاد فلَهُم الأجرُ ، ولا يُفسَّقون ولا يبدَّعون)[4] .

قال الإمام أبو المعين النسفي في « تبصرة الأدلة » : (ٱعلموا : أن **مِن أُصولِ مذهَب أهلِ السُّنة والجَماعة كفُّ اللسان عن الوقيعة في الصحابة** ، وحملُ أمرهم علىٰ ما يوجب دفْعَ الطعن والقدح عنهم ؛ إذ هم الذين بذلوا أنفسهم وأموالهم ، وودعوا الدعة والراحة ، وتحملوا المشاق العظيمة في نصرة دين الله تعالىٰ ، وهُمْ نَقَلَةُ الدين إلىٰ مَن بَعدَهم ، وهم المكرَّمون بصحبة خير البشر ونُصرته ، وإيوائه ووِقايته بأنفسهم ، والجود بِمُهَجِهم دونَه . . . إلخ)[5] .

قال الإمام الشيخ يوسف الأردبيلي من أئمة الشافعية الكبار في « الأنوار » : (قال الغزالي وغيره : وحرم على الواعظ وغيرِه روايةُ مَقْتَل الحسن والحسين رضي الله عنهما وحكاياته ، وما جرىٰ بين الصحابة من التشاجُر والتخاصم ؛ فإنه مُهَيِّجٌ علىٰ بغض الصحابة والطعن

---

(١) « تطهير الجنان واللسان » للشيخ ٱبن حجر الهيتمي (ص ٣٠) .

(٢) ٱنظر : « الجامع الصغير » مع شرحه « الفيض القدير » للمناوي (٢ / ٣٤٧) .

(٣) « سنن أبي داود » رقم (٧٨) .

(٤) « الإنصاف » للباقلاني (ص ٦٤) .

(٥) « تبصرة الأدلة » للنسفي (ص ١١٧٨) .

فيهم ، وهم أعلام الدين)[1] .

قال العلامة العضد الإيجي رحمه الله في « المواقف » : (قال الشافعي : تلك دماءٌ طَهَّر الله عنها أيدِيَنا ، فلْنُطَهِّر عنها أَلْسِنَتَنا)[2] .

ومثل هٰذا القول نقَلَه القاضي الباقلاني رحمه الله في « الإنصاف » والإمام الرازي في « معالم أصول الدين » وٱبن عرفة في « المختصر الكلامي » عن سيدنا الإمام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه .

وفي « مكتوبات الإمام الرباني » نِسبتُه إلىٰ كلٍّ من الإمامَينِ : الشافعي وعمر بن عبد العزيز .

ويُنسب مثلُه إلىٰ آخرين من أئمة السلف أيضاً ، مثل الإمام أحمد بن حنبل وغيرِه ، رحمهم الله[3] .

ورأيتُ البيهقي رواه عن الشافعي عن عمر بن عبد العزيز[4] ، فمن هنا نسب إليهما معاً .

قال العلامة السعد : (قد ٱستقَرَّ آراء المحققين من علماء الدين علىٰ أنّ البحث عن أحوال الصحابة ، وما جرىٰ بينهم من المُوافَقة والمُخالَفة ليس من العقائد الدينية ، والقواعد الكلامية ، وليس له نفعٌ في الدين[5] ، بل ربّما يضر باليقين ، إلا أنهم ذكروا نُبَذًا من ذٰلك

---

(١) « الأنوار » للأردبيلي (٣/ ٢٧٠) ، ونقله عنه الشيخ ٱبن حجر الهيتمي في « الصواعق » (ص ٣١٨) .

(٢) « المواقف » للإيجي (٨ / ٣٧٤) ، ونسبه إلى الشافعي أيضاً الملا علي القاري في « منح الروض الأزهر » (ص ٢١٠) .

(٣) ٱنظر : « الإنصاف » (ص ٦٦) ، « معالم أصول الدين » للإمام الرازي (ص ٦٨٧) نسخة شرح ٱبن التلمساني ، « المختصر الكلامي » (ص ١٠٦٤) ، « مكتوبات الإمام الرباني » (١ / ٢٣١) و (٢ / ٤٨) ، « البداية والنهاية » لابن كثير (٨/ ١٣٣) ، « الناهية » للفرهاري (ص ٦) .

(٤) ٱنظر : « مناقب الشافعي » للبيهقي (١ / ٤٤٨) .

(٥) ليس المراد به ـ كما هو واضح ، خلافَ ما يتوهمه بعض الجهلة ـ وجوبَ تعظيم الصحابة وحُبِّهم ؛ لأنّ بيان ذٰلك وتأكيدَه من الدين قطعاً ومِن عقيدةِ أهل السنة جزماً ، طبقاً لما سبق بيانه .

إنما المراد بهٰذا الكلام الخوض فيما جرىٰ بين بعض الصحابة فقط ، وهٰذا ليس من العقائد في

لأمرين ، أحدهما : صونُ الأذهانِ السليمة عن التدنُّس بالعقائد الردِية التي تُوقِعها حكاياتُ بعضِ الروافضِ ورِواياتُهم ، وثانيها : ٱبتناءُ بعض الأحكام الفقهية في باب البغاة عليها ؛ إذ ليس في ذٰلك نصوص يُرجَع إليها)[1] .

قال العلامة الإمام خَضرب بَكْ ـ خضر بن جلال الدين ، قاضي قسطنطينية ، وهو أوّل من تولَّىٰ قضاءَها بعد فتحِها علىٰ يد السلطان محمد الفاتح رحمهما الله ـ في قصيدته « النونية » المشهورة :

وٱذكـرْ صِحـابَ رسـولِ الله قَاطِبَـةً ... بالبِـرِّ والخَيْـرِ وٱهْجُـرْ طَعْـنَ مِطْعـانِ
وَكلُّهـمْ بَـذَلُوا لِلـدين مُهـجَتَهُمْ ... وللشـريعَةِ كانـوا خَـيْرَ مِعْـوانِ

قال المولى الخيالي في شرحها : (أما ما وقع فيما بينهم من المُحاربات والمنازعات فينبغي أن يُحمَل علىٰ مَحمِلاتٍ صحيحةٍ ، ولا يُطعن بها فيهم ، ومن سبهم وطعن فيهم يخاف أن يقع في الكفر ، ويُعدُّ من أهل الأهواء والابتداع ؛ فإن كلَّهم بذَلوا للدين مُهْجَتَهم وأرواحهم ، وللشريعة كانوا خيرَ أنصار)[2] .

قال الإمام اللقاني رحمه الله في « الجوهرة » :

وَأَوِّلِ التَّشَـاجُرَ الَّـذِي وَرَدَ ... إِنْ خُضْـتَ فِيـهِ وٱجْتَنِـبْ دَاءَ الْحَسَـدْ

قال الإمام الباجوري رحمه الله في « حاشيته » عليها : (قوله : (إن خُضتَ فيه) أي إن قُدِّر أنك خضتَ فيه فأوِّله ، ولا تُنَقِّصْ أحداً منهم ، وإنما قال المصنف ذٰلك لأنّ الشخص ليس مأموراً بالخوض فيما جرىٰ بينهم ؛ فإنه ليس من العقائد الدينية ، ولا من القواعد الكلامية ، وليس مما ينتفع به في الدين ، بل ربما يضر في اليقين ، فلا يباح الخوض فيه إلا للرد على المتعصبين ، أو للتعليم ، كتدريس الكتب التي تشتمل على الآثار المتعلقة بذٰلك ،

شيء ، علىٰ خلاف دين الروافض ، ومع ذٰلك تطرقَ له أئمة أهل السنة دفعاً لبدعيات الشيعة وكفريات الروافض .

(١) « شرح المقاصد » للتفتازاني (٢ / ٣٠٣) .

(٢) « شرح المولى الخيالي على القصيدة النونية » (ص ٣٩٢) .

وأما العوام فلا يجوز لهم الخوض فيه ؛ لشدة جهلهم وعدم معرفتهم بالتأويل)[1] .

قال الشيخ أحمد السرهندي قدس سره : (إنّ الطريق الأسلم في هٰذا الموطن السكوتُ عن ذكرِ مُشاجَراتِ أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم ، والإعراضُ عن ذكرِ منازَعتِهم)[2] .

ثم أشار إلىٰ وجوب الكلام وبيان الحق إذا تكلم أهلُ البدعة بكلامٍ باطلٍ ، وانتشر ذٰلك الباطلُ بين الناس ؛ لأنّ السكوت علىٰ ذٰلك حينئذ لا يجوز ، وقد وردَ الوعيدُ الشديد عليه في كلام الله تعالىٰ وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، فمِن هنا فقد أطال الإمامُ السرهنديُّ الكلامَ في مسألة الصحابة في مواضع كثيرة من مكتوباته العالية .

وهٰذا هو منهجُ واعتقادُ السادةِ الأشراف في بلاد حضرموت أيضاً قبل ظهور بعض المنحرفين فيها .

وهٰذا العلامة الفقيه السيد محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل يقول في « إفادة السادة العُمَد » ، عند شرح قول الناظم :

وَمَـا جَـرَىٰ بَيْـنَ الصِّحَـابِ نَسْـكُتُ عنْـهُ وأَجْـرَ الاِجْتِهَـادِ نُثْبِـتُ

قال ما نصه : (أي وما وقع بين الصحابة رضوان الله عليهم ، من المنازعات والخصومات والحروب التي قتل بسببها كثير منهم . . . فلا يجوز لنا أن نخوض في ذٰلك بما يقتضي نقصاً في حقّ أحد منهم ؛ لأن ما صدر منهم من ذٰلك سبيلُه سبيلُ المسائل الاجتهادية . . . فمعاوية رضي الله عنه في مقاتلته لعلي رضي الله عنه وكرم وجهه مجتهد مخطئ في اجتهاده ، وعلي رضي الله عنه مصيب ، لٰكن لا نُضلِّل أحداً منهم ؛ لأنهم أعرفُ بالله وبرسوله وأحكامه منا ، وكلا وعد الله الحسنىٰ ، وجاء عن علي رضي الله عنه أنه قال : قتلاي وقتلىٰ معاوية في الجنة)[3] .

---

(١) « حاشية الباجوري علىٰ جوهرة التوحيد » (ص ٢٤٥) ، وانظره أيضاً في « هداية المريد » للإمام اللقاني (ص ٨٩٠) .

(٢) « المكتوبات » للإمام أحمد السرهندي (١ / ٢٣١) .

(٣) « إفادة السادة العُمَد بتقرير معاني نظم الزُّبد » للسيد محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل (ص ١١٣) .

قال العلامة الحبيب زين من السادة الحضارم في « المنهج السوي » نقلاً عن الإمام عبد الله الحداد : (**ينبغي للإنسان أن لا يتعمق في مطالعة الكتب التي فيها ذِكرُ ما وقع لسيدنا علي من الحروب ، كالجمل وصفين وغير ذٰلك** ؛ لأنها توغر الصدور . . .) ، وقال رضي الله عنه : (إنا لم نَطَّلِع علىٰ شيء مما جرىٰ بين الصحابة ، إلا لَمَّا وصلت الزيدية إلىٰ حضرموت ٱستشرفنا علىٰ بعض الأشياء ، دعتْ الحاجة إليها ، وأما التوغل في ذٰلك ، والنظر فيما هنالك فإنه لا مَحالةَ يَشغَل القلبَ ، ويَهوِي به في مهاوي الضلال)[1] .

ثم قال بعد ذٰلك : (وقال سيدنا الإمام أحمد بن حسن العطاس رضي الله عنه : إنّ السلف رضي الله عنهم ينهون عن الاطلاع علىٰ ما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم ، خصوصاً الأمويين والهاشميين . . . وبلغنا أن الحبيب عبد الله الحداد قال : يا ليت صحاب « المَشْرَع » لم يَذكر قصة مقتل الحسين .

كل ذٰلك خوفاً من تغيير القلوب وميلها إلىٰ غير ما ينبغي ، وٱعتقادها غيرَ الحق ، ويكفي قول صاحب « الزبد » :

وَمَـا جَـرَىٰ بَيْـنَ الصِّحَـابِ نَسْـكُتُ   عنْـهُ وأَجْـرَ الِاجْتِهَـادِ نُثْبِـتُ)[2]

وهٰذا الذي قلناه وبيَّنَّاه هو مَوقِفُنا معشرَ أهلِ السنةِ من أعاظم السلف وأئمة الاجتهاد عموماً ، ممن هم دون الصحابة الكرام ، لا يُستحسن[3] عندنا الخوضُ فيما شَجَرَ بين بعضِهم ، بل ننظر إليهم جميعاً بِعَينِ التعظيم والاحترام ، ونَحفظ مكانتَهم في القلوب ، ونعرِف لهم قدرَهم ومنزِلتَهم .

بل الأمر هٰكذا أيضاً فيما يتعلق بمشايخنا الأكابر وأساتذتنا الأجلاء ، قد يكون لبعضهم

---

(١) « المنهج السوي شرح أصول طريقة آل السادة باعلوي » (ص ٢٦٩) ، وٱنظر منه أيضاً (ص ٥١٠) .

(٢) « المنهج السوي شرح أصول طريقة آل السادة باعلوي » (ص ٢٦٩ ، ٢٧٠) .

(٣) قال الإمام اللقاني في « هداية المريد » (ص ٥٨) : (لا يجب أن يُلتمَس التأويل لغير أهل القرن الأول- يعني الصحابة رضي الله عنهم-بل كل من ظهر عليه قادحٌ حُكِم عليه بمقتضىٰ ذٰلك القادح ، ووُسِم بما يستلزمه من كفرٍ أو فسق أو بدعة) . نعم ، قوله : (لا يجب) لا ينافي أنّه مستحب ؛ كما لاحظه بعضُ من حشَّىٰ عليه .

كلامٌ في حق بعضهم ، ولٰكنا لا نتعصبُ لفريقٍ دون فريق ، بحيث يؤدي إلىٰ تنقيصٍ أو تحقير ، طالما لم يخرج الخلافُ إلىٰ حد البدعة ومخالَفةِ السُّنة .

فقومٌ يَتَّخِذ مثلَ هٰذا المَوقِفِ المبَجَّل مع الذين سبقوا في الإيمان جملةً كيف يُجَوِّزُ إساءةَ الظن بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : خيرِ الناسِ وأفضلِهم بعد الأنبياء ، وكيف لا يُطَهِّر لسانَه مِن ثَلْبِ أعْراضِهم وهَتْكِ أَستارِهم ! ؟

ثم إنّ عدمَ الخوض هنا هل يعني أننا نَجهل المصيبَ من المخطئ في القضية الواقعة بين سيدنا علي وسيدنا معاوية رضي الله عنهما ، أم أنّ المصيب معلومٌ لنا ، والمخطئ ليس مجهولاً ، أم أنّ كلا منهما مصيب ؟

عند البحث في تضاعيف كلام أهل السنة فيما يتعلق بهٰذه الجزئية نجد أن هناك ثلاثَ إشارات : إشارة إلىٰ أنّ أهل السنة أجمعوا علىٰ أنّ سيدنا علياً رضي الله عنه هو المصيب في ذٰلك ، ومعاوية رضي الله عنه كان مخطئاً .

وإشارةٌ أخرىٰ إلىٰ أننا نجَوِّز أنْ يكون كل من الفريقين مصيباً ، على القول المرجوح من أنَّ كل مجتهد في الفروع مصيبٌ ، وهٰذا القولُ نَسَبَه الإمامُ أبو المعين النسفي في « تبصرة الأدلة » إلىٰ (بعض متكلمي أهل الحديث)[1] .

وإشارة أخرىٰ ثالثة إلىٰ أننا لا نَعلَم ذٰلك ، أو لا نحكم علىٰ أي فريق بأي حكمٍ مِن الصواب أو الخطأ .

وقد صرح بوجود هٰذا الخلاف الحافظُ ابن حجر في « الفتح » ؛ إذ قال : (وذهب جمهور أهل السنة إلىٰ تصويب من قاتلَ مع عليٍّ ؛ لامتثال قولِه تعالىٰ : ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾[2] الآية ، ففيها الأمرُ بقتال الفئة الباغية ، وقد ثبت[3] أن مَن قاتل علياً كانوا بُغاةً .

---

(١) « تبصرة الأدلة » لأبي المعين النسفي (ص ١١٦٩) .

(٢) الحجرات : ٩ .

(٣) أي عند فريق سيدنا علي رضي الله عنه ، لا عند مخالفيه .

وهٰؤلاء مع هٰذا التصويب متفقون علىٰ أنه لا يُذَمُّ واحدٌ من هٰؤلاء ، بل يقولون : ٱجتهدوا فأخطؤوا .

وذهب طائفةٌ قليلة من أهل السنة ، وهو قول كثير من المعتزلة ، إلىٰ أنّ كلا من الطائفتين مصيبٌ ، وطائفةٌ إلىٰ أن المصيب طائفةٌ لا بعينها)[1] .

بل قد لمَّح إلىٰ ذٰلك الحجة الغزالي في « الإحياء » ؛ حيث قال في مبحث تعظيم الصحابة : (وقد قال أفاضل العلماء : كل مجتهد مصيب ، وقال قائلون : المصيب واحد ، ولم يذهب إلىٰ تخطئة عليٍّ ذو تحصيل أصلاً)[2] .

أما الإشارةُ إلىٰ أننا لا نحكم بأحد الحُكْمين علىٰ فريق من الفريقين فنجدها منقولاً في كلام الإمام السرهندي ؛ حيث علَّقَ على الكلام المنقول قبل قليل[3] عن سيدنا عمر بن عبد العزيز ـ أو الإمامِ الشافعي أو غيرِهما ، علىٰ خلافٍ في النقل كما رأينا ـ قائلاً : (ويُفهَم من هٰذه العبارة أنه لا ينبغي تحريكُ الشفتين أيضاً بِحَقِّيَّة إحداهما ، وتخطئةِ الأخرىٰ ، وأن لا يُذكر كلُّهم بغير الخير ، وكذٰلك ورد في الحديث النبوي ؛ حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا ذُكر أصحابي فأمسِكوا » ، يعني إذا ذُكِر أصحابي ومُنازَعاتُهم فٱمتنعوا عن ذٰلك ، ولا تختاروا أحدَهم على الآخر .

ولٰكن جمهور أهل السنة ذاهبون لما ظهر لهم بدليل إلىٰ أنّ الحقّ في جانب علي كرم الله وجهه ، ومخالفوه سالكون طريقَ الخطأ ، ولٰكن لما كان الخطأ خطأً ٱجتهاديّاً بعُدَ عن المَلامة والطعن)[4] .

هٰذه ملاحظةٌ مهمةٌ من الإمام الرباني قدّس سره ، لم أَجد أحداً ذَكَرها صريحاً في حُدود علمي ، بل ٱعتاد الناسُ أن يقولوا : إنّ أهل السنة يَرون أن الحق مع علي ، وأنّ معاوية مخطئٌ

---

(١) « فتح الباري » للحافظ ٱبن حجر (١٣ / ٥٨) .

(٢) « إحياء علوم الدين » (١ / ٤٢٢) .

(٣) وهو : (تلك دماء طهَّر الله عنها أيدينا . . . إلخ) .

(٤) « المكتوبات » للإمام الرباني (٢ / ٤٨) .

غيرُ آثم ، قولاً واحداً ، وكلام السرهندي صريح في أنه ليس مذهبَ جميعِ أهل السنة ، بل هو قول الجمهور منهم فقط ، والفقيرُ مايلٌ إلىٰ موافقة الإمام السرهندي رحمه الله في تلك الملاحظة ، وإن كنتُ أرَىٰ رأيَ الجمهورِ في المسألة .

نعم ، رأيتُ العلامةَ البنانِيَّ أيضاً فَهِم هٰذا المعنىٰ من تلك المقولة ؛ حيث علق علىٰ كلام الإمام تاج الدين السبكي في « جمع الجوامع » وشارحِه الجلال المحلي : ((ونُمسِك عما جرىٰ بين الصحابة) ، فتلك دماءٌ طَهَّر الله منها أيدِينا ، فلا نُلَوِّث بها ألسِنَتَنا ، (ونَرى الكلَّ مأجورين))[1] .

علَّقَ البنانيُّ قائلاً : (قوله : (فلا نُلَوِّثُ بها ألسنَتَنا) ، أي بأنْ نقول : الحق مع فلان دون فلان) .

ولٰكن قال الإمام البيهقي بعد نقل هٰذه المقولة عن الإمام الشافعي عن الإمام عمر بن عبد العزيز ما نصه : (قلتُ : وهٰذا رأي حسن جميل من عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه في السكوت عما لا يعنيه إذا لم يحتج إلى القول فيه .

فأما إذا ٱحتاج إلىٰ تعلُّم السيرة في قتال الفئة الباغية فلا بد له من متابعة علىٰ بن أبي طالب في سيرته في قتالهم ، ثم ولا بد له من أن يَعتقِد كونه مُحِقاً في قتالهم ، وإذا كان هو محقاً في قتالهم كان خصمه مخطئاً في قتاله والخروجِ عليه ، غيرَ أنه لم يخرج ببغيه عن الإسلام ، كما حكينا عن الشافعي)[2] .

نعم ، مذهبُ الجمهور تصويب سيدنا علي مع تخطئة الفريق المقابل ، بلا تفسيق أو تضليل .

قال العلامة السعد في « شرح المقاصد » ، عند الحديث عن معركة صفين : (والمخالفون بغاةٌ ؛ لِخروجهم على الإمام الحق بشبهةٍ ، هي تركُه القصاصَ من قَتَلَة عثمان رضي الله عنه ،

---

(١) « جمع الجوامع » للتاج السبكي (٢ / ٤٢٢) نسخة « حاشية البناني » .

(٢) « مناقب الشافعي » للبيهقي (١ / ٤٩٩) .

ولقوله صلى الله عليه وسلم لِعَمَّار : تقتلك الفئة الباغية ، وقد قُتِل يوم صفين علىٰ يد أهل الشام ، ولقول علي رضي الله عنه : إخوانُنا بغَوْا علينا ، وليسوا كفاراً ولا فَسقةً ولا ظَلَمَةً ؛ لِما لهم من التأويل ، وإن كان باطلاً ، فغاية الأمر أنهم أخطؤوا في الاجتهاد ، وذٰلك لا يوجب التفسيق ، فضلا عن التكفير ، ولهٰذا مَنَع عليٌّ رضي الله عنه أصحابَه مِن لعنِ أهل الشام)[1] .

وقال أيضاً في « التهذيب » : (والمصيب في حرب الجمل وحرب صفين وحرب الخوارج عليٌّ ، والمخالفون بُغاةٌ لا كفرة ولا فسقة ؛ لما لهم من الشبهة ، ولهٰذا نهىٰ علي عن لعن أهل الشام)[2] .

قال الإمام الرباني في « المكتوبات » : (والاختلاف الواقع بين الأصحاب عليهم الرضوان ، وكذا الجدال والقتال ليس بمحمول على الهوى النفساني ؛ فإن نفوسهم قد تَزَكَّتْ في صُحبة خَيرِ البَشر ، وتَخَلَّصَتْ مِن وصف الأمَّارِيَّة ، **ولٰكنَّ الذي نَعتقِده أن الحقَّ كان في طرفِ عليٍّ كرَّم اللهُ وَجهه ، والخطأُ في طرفِ مُخالِفِيه** ، ولٰكن هٰذا الخطأ خطأٌ ٱجتهادي ، وهو لا يَبْلُغ حدَّ الفِسق ، بل لا مَجال للمَلامة في مثل هٰذا الخطأ ، وللمخطئ فيه درجة واحدة من الثواب)[3] .

هٰذا الكلام من العلامة السعد والإمام الرباني فيه أنّ سيدنا علياً رضي الله عنه هو الذي كان على الصواب ، وقد رأينا الإمام الرباني سابقا نَسَبَه إلى الجمهور ، مع الإشارة إلىٰ وجود قول آخر في دائرة أهل السنة ، وهو عدم التصويب والتخطئة لأحد الفريقين مطلقاً ؛ أخذاً من قول السلف : (تلك دماء . . . إلخ) .

وأما الإشارةُ إلىٰ تصويبِ الجميع فنجده في كلام الإمام البُوصَيْري رحمه الله في « الهمزية » ؛ إذ قال :

---

(١) « شرح المقاصد » للتفتازاني (٢/ ٣٠٥) .

(٢) « تهذيب المنطق والكلام » للتفتازاني (ص ١٢٧) .

(٣) « المكتوبات » للإمام السرهندي (١/ ٦٨ ، ٢٣٠) .

كلُّهُمْ فِي أَحْكَامِهِ ذُو ٱجْتِهَادِ وَصَوَابٍ وَكُلُّهُمْ أَكْفَاءُ

قال الشيخ ٱبن حجر الهيتمي رحمه الله في شرحه لـ« الهمزية » ـ بعد الإشارة إلىٰ مذهبَي المخطِّئَة والمصوِّبة في الاجتهاد في المسائل الفرعية ، وإلىٰ أنه لو قال (ذو ثواب) كان أولىٰ ـ ما نصُّه : (فعلى الأول كلٌّ مِن عليٍّ ومعاويةَ رضي الله تعالىٰ عنهما مصيب ، وعلى الثاني عليٌّ رضي الله تعالىٰ عنه مصيب ، له أجران أو عشرة أجور ، ومعاوية مخطئ في خروجه علىٰ علي ، له أجر واحد)[1] .

نعم ، إن الذي ٱشتهر ودرَجَ عليه جمهورُ أهل السنة والجماعة ـ كما أشار إلىٰ ذٰلك الإمامُ الرباني ـ هو تصويب سيدنا علىٰ رضي الله عنه ، بل لا يُعرَف خلافُ هٰذا القولِ لكثيرٍ من أهل العلم ، أو لا نَراهم يَحكونه على الأقل .

ولا أدري ما السبب في ذٰلك ، مع أنّ القول بـ(تلك دماء . . . إلخ) المنقولَ عن كبار السلف ، ممن هم أقدمُ من أئمة السادة الأشاعرة ـ سيدنا عمر بن عبد العزيز ، أو الإمام الشافعي ـ مُفهِمٌ عدمَ الحكمِ علىٰ فريقٍ بالصواب وعلى الآخرِ بالخطأ ؛ كما فَهِم السرهندي والبناني رحمهما الله .

وعلىٰ كلٍّ فإن ما ٱختاره الجمهورُ من تخطئة سيدنا معاوية رضي الله عنه فيه شيءٌ مِن تخفيف تَوَتُّرِ الخلافِ بين أهل السنة والشيعة ، فيما يبدو لنظري القاصر ، مع أنه الذي ٱستقر عليه رأي الجمهور ، وٱنشرحتْ له صُدورُ الصُّدورِ ، بل صار لا يُعرَف لأهل السنة قولٌ غيرُه ، فحُقَّ للنفس أن تميل إليه وتُعَوِّل في المسألة عليه ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم وعلمُه أتَمُّ !

ولٰكن يَرِد علىٰ ٱختيار الجمهور إشكالٌ ، حاصلُه : كيف عيَّنوا فريقَ الصواب ، ولو قلنا : إنّ المصيب واحد في مسائل الاجتهاد الفرعي ، على القول الراجح ؛ لأنّ حصْرَ الصوابية في فريقٍ مَّا لا يعني تعيين شخصِ المصيب بالقطع ! ؟

فنجد العلامة السعد تعرَّضَ لهٰذا الإشكال والجواب عنه في « شرح المقاصد » ، فقال :

---

(١) « شرح الهمزية » للشيخ ٱبن حجر الهيتمي (ص ٥٤٩) .

(فإن قيل : لا كلامَ في أن علياً أعلمُ وأفضلُ[1] ، وفي باب الاجتهاد أكملُ ، لٰكنْ مِن أين لكم أنَّ ٱجتهادَه في هٰذه المسألة ، وحُكْمَه بعدم القصاص على الباغِي[2] ، أو بٱشتراط زوال المَنعة صوابٌ ، وٱجتهادَ القائلين بالوجوب خطأٌ ؛ ليصح له مقاتَلتُهم[3] ؟ وهل هٰذا إلا كما إذا خرج طائفة على الإمام ، وطلبوا منه الاقتصاص ممن قتل مسلما بالمثقَّل ؟

قلنا : ليس قطْعُنا بخطئهم في الاجتهاد عائداً إلىٰ حكم المسألة نفسِه ، بل إلىٰ ٱعتقادهم أنّ علياً رضي الله عنه يَعرِف القتلةَ بأعيانهم ، ويَقدِر على الاقتصاص منهم ، كيف وقد كانت عشرة آلاف من الرجال يلبسون السلاح ، وينادون أننا كلنا قتلة عثمان)[4] .

وعلىٰ كلٍّ فإنَّ مذهب أهل السنة دائرٌ كما رأينا بين هٰذه الاحتمالات الثلاثة ، لا رابعَ لها : عدم التعرض مطلقاً للتصويب والتخطئة ، وتصويب كلا الفريقين ، وتصويب سيدنا علي مع تخطئة سيدنا معاوية ، مع ٱعتقاد أنّ المصيب له أجران والمخطئ له أجر واحد ، ولا يَأثَم المخطئ المجتهد علىٰ خطئه ، فضلاً عن أن يفَسَّق أو يُطعن فيه .

ولا يُعرَف تفسيقُ سيدنا معاوية رضي الله عنه أو سبُّه أو لعنُه قولاً يُنسَب لأَحدٍ مِن أهل السنة ، معاذ الله !

ولٰكن وقع في « أبكار الأفكار » و« شرح المواقف » ـ والغالب على الظن أن السيد الشريف قدس سره ، ناقلٌ له عن « الأبكار » ـ أنْ قال : (ومنهم من ذهب إلى التفسيق ، كالشيعة ، وكثيرٍ من أصحابنا)[5] .

ولا شك أنّ هٰذا سهوٌ أو سبقُ قلمٍ ، ومعاذ الله أن يكون أهل السنة ـ فضلاً عن كثيرهم ـ مُفَسِّقين لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذين خالفوا سيدنا علياً في تلك

---

(١) أي : مِن سيدنا معاوية رضي الله عنه .

(٢) أي : قتلة سيدنا أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه .

(٣) قوله : (ليصح له مقاتلتهم) لا يظهر لي مناسبتُه هنا .

(٤) « شرح المقاصد » للتفتازاني (٢/ ٣٠٥ـ٣٠٦) .

(٥) « أبكار الأفكار » (٥/ ٢٩٤) ، « شرح المواقف » للسيد الشريف (٨/ ٣٧٤) .

القضايا المعروفة ، وقد رأينا قبلَ قليلٍ نقْلَ الحافظ ٱبن حجر لهٰذا الخلاف[١] ، ولم يُشِر إلىٰ وجود هٰذا القولِ المرفوضِ منسوباً لأحدٍ من أهل السنة ، فضلاً عن كثيرهم ، وهو من الثقات الأُمَناء الأثبات في نقل الأقوال ونسبتها إلىٰ أصحابها ، كما لا يخفىٰ علىٰ أهل العلم .

وكُتُبُ أصحابِنا وأئمتِنا ماثلةٌ أمامَنا ، منذ إمامِ الطائفةِ أبي الحسن الأشعري فمن بعدَه ، وقد نقلنا أشياءَ غيرَ قليلةٍ منها فيما سبق ، وسيأتي نقولاتٌ أُخرُ أيضاً ، كلُّها يُفيد خلافَ ما نَسَبَه السيدُ الجرجاني !

وقد أجاد الشيخ الإمام الرباني أحمد السرهندي ، قدّس سره في التنبيه علىٰ هٰذه الزلة ؛ حيث قال : (وما قال شارح « المواقف » ، مِن أنَّ كثيراً مِن أصحابِنا ذهبوا إلىٰ أنّ تلك المنازعة لم تكن علىٰ وجه الاجتهاد فمرادُه من الأصحاب أي طائفة هو[٢] ؛ فإنّ أهل السنة حاكِمون بخلاف ذٰلك ، كما مرَّ ، وكُتُب القوم مشحونةٌ بالقول بالخطأ الاجتهادي ؛ كما صرح به الغزالي والقاضي أبو بكر وغيرهما ، فلا يجوز تفسيقُ مخالفِي الإمامِ عليٍّ وتضليلُهم) .

ثم قال بعدَ نقلِ كلامٍ للإمام مالك يؤيد هٰذا المعنىٰ : (فلا يكون محاربو علي كفرةً كما زعمتِ الغُلاة من الرفَضَةِ ، ولا فَسقةً كما زعم البعض ، ونَسَبَه شارحُ « المواقف » إلىٰ كثير من أصحابه[٣] ، كيف وقد كانت الصِّدِّيقة وطلحةُ والزبير[٤] من الصحابة منهم ، وقد قتل طلحة والزبير في قتال الجَمل مع ثلاثة عشر ألفاً من القتلىٰ قبل خروج معاوية ، فتضليلُهم وتفسيقُهم مما لا يجترئ عليه مسلمٌ ، إلا أن يكون في قلبه مرضٌ ، وفي باطنه خبثٌ)[٥] .

فلا يغترَّ الطالبُ عندما يقع نظرُه علىٰ كلام شارح « المواقف » هٰذا ، ويَظن ببعض أهل السنة هٰذا القولَ الباطلَ والخطأَ الشنيعَ في حقِّ أحدٍ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليكن علىٰ ذُكْرٍ منه وتنبُّهٍ !

---

(١) ٱنظر : « فتح الباري » (١٣ / ٥٨) .

(٢) كذا في المطبوعة ، والله أعلم .

(٣) هٰكذا في الطبعة .

(٤) معلوم أنهما من العشرة المبشرين بالجنة .

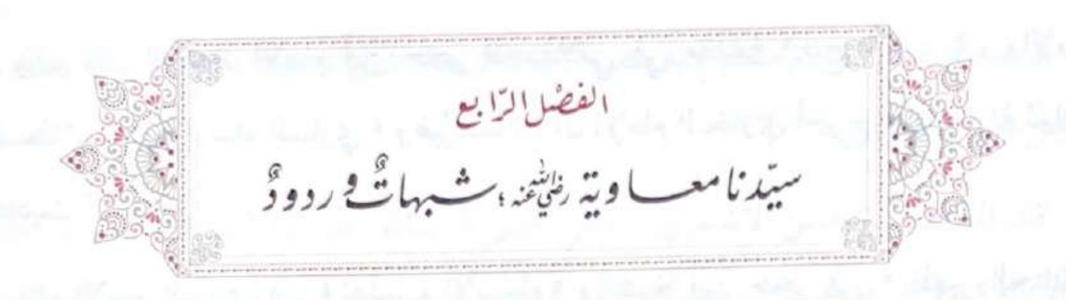
(٥) « المكتوبات » للإمام السرهندي (١ / ٢٣٠) .

وينبغي أن يعلم هنا أيضاً أنّ تصويب أهل السنة أو جمهورِهم لسيدنا علي رضي الله عنه ليس معناه إثبات العِصمة له ، حتىٰ لا يخطي في شيء من المسائل الخلافية مطلقاً ، وأنّ مخالفه دائماً يكون مخطئاً ، علىٰ خلاف ما يزعم الروافض .

قال الإمام الرباني : (لا يلزم أن يكون علي رضي الله عنه مُحِقاً في جميع الأمور الخلافية ، ولا يُقطع به ، وأن يكون مخالفوه على الخطأ ، وإن كان الحق في أمر المحاربة في جانبه ؛ فإنّ علماء الصدر الأول من التابعين والأئمة المجتهدين ٱختاروا مذهب غيره في كثير من الأحكام الخلافية ، ولم يَحكُموا بمذهبه ، فإن كان الحق متعيّناً في جانبه لَما كانوا يحكمون بخلافه)[1] .



(١) « المكتوبات » للإمام السرهندي (٢ / ٥٢) .



الفصل الرابع

سيدنا معاوية رضي الله عنه ، شبهات وردود

ولا يختلف الأمرُ في سيدنا معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما عن بقية الصحابة الكرام في وجوب التعظيم لهم ، وٱستحبابِ الترَضِّي عليهم عند ذِكر أسمائهم ، وما أشبَهَ ذٰلك من الأحكام التي أشرنا إلىٰ جملةٍ منها في المباحث السابقة .

وقول بعض الجهلة بأنه لا يُتَرَضَّىٰ عليه ، أو هو يُستثنَىٰ من حسنِ الثناء ، أو هو ساقط العدالة من بين بقية الصَّحب الكِرام ، بل القول بجوازِ لعنِه ـ معاذ الله ـ وسبِّه والطعنِ فيه ، كل ذٰلك باطلٌ مردودٌ وبدعةٌ قبيحةٌ ، مخالفٌ لما عليه أهل السنة والجماعة قاطبةً .

وقول بعض المعاصرين بأن مَن سبَّ معاية أو أجاز الطعنَ فيه فليس بخارج من أهل السنة جَهْلٌ منه بمذهب أهل الحقّ ، وميلٌ إلىٰ أهل البدعة والباطل .

وهو (الصحابي ٱبن الصحابي) ـ علىٰ ما عبَّر به الإمام النووي في « تهذيب الأسماء »[(١)] ـ وهو من أجِلة الصحابة الذين تتجَمَّل صفحاتُ التاريخ الإسلامي بذكرهم ، وقد ٱجتمعتْ له أنواعٌ شتَّىٰ من الشرف : شرفُ الإسلامِ وشرفُ الصحبةِ وشرفُ النَّسبِ ، وشرفُ مُصاهرته للنبي صلى الله عليه وسلم المستلزمةِ لِموافَقَتِه له صلى الله عليه وسلم في الجنة ، وشرفُ كتابته للنبي صلى الله عليه وسلم ، وشرفُ العِلمِ والحِلمِ والإمارةِ .

وحازَ شرَفَ الأَخْذِ عن الأكابرِ مِن الصحابة والتابعين ، وشرَفَ أخذِ الأكابرِ عنه من الصحابة والتابعين أيضاً ، وأخرج له كبار الحفاظ والمحدثين في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم[(٢)] .

---

(١) (٢ / ٢١٦) .

(٢) ٱنظر مثلاً : « سير أعلام النبلاء » للحافظ الذهبي (٣ / ١٢٠) ، « تاريخ الخلفاء » للإمام السيوطي (ص ٣٢٣) .

وقد ذكر الحافظ الإمام ٱبن حجر العسقلاني في مقدمة « فتح الباري » ، والإمام القسطلاني في « إرشاد الساري » وغيرُهما : (أنّ الإمام البخاري أخرج عن معاوية ثمانيةَ أحاديث)[1] .

قال الإمام النووي في « تهذيب الأسماء » والشيخ ٱبن حجر في « تطهير الجنان » وغيرُهما : (**إنّ سيدنا معاوية رضي الله عنه روىٰ عن النبي صلى الله عليه وسلم مائةَ حديثٍ وثلاثةً وستين حديثاً ، ٱتفق البخاري ومسلم منها علىٰ أربعةٍ ، وٱنفرد البخاري بأربعة ومسلم بخمسة**)[2] .

وغَنِيٌّ عن البيان أنّ الإمامين : البخاري ومسلم رحمهما الله لا يُخَرِّجان في « صحيحَيْهِما » إلا لِرُواةٍ عُدولٍ ثِقاتٍ .

وقد أَطبقَ علىٰ ثنائه أمةٌ من أهل العلم ، من المحدثين والفقهاء والصوفية والمتكلمين ، كما سيأتي النقلُ عن كثير منهم لاحقاً .

وهو ممن ٱئتمنه النبي صلى الله عليه وسلم في أمر عظيم ، وهو كتابة الوحي ، وما أدراكم ما هي ! ! ! ووَثِقَ به عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه حين ولّاه إمرَةَ جيشِ الشام ، مع ما عُرِف مِن شدة عُمرَ في الوِلاية[3] ، حتىٰ إنه عزل عنها سعدَ بن أبي وقاص رضي الله عنه ، فكيف ولّاه عمرُ إن لم يكن عدلاً عنده ، وكيف سكتَ باقي الصحابة عن ذٰلك إن لم يكن هو عَدْلاً عندهم ؟ ! وإنّ سيدنا المُغيرة بن شعبة رضي الله عنه كان مع معاوية رضي الله عنه ، وهو من أصحاب الحديبية الذين قال الله تعالىٰ فيهم : ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[4] .

---

(١) « هدي الساري » للحافظ ٱبن حجر (ص ٤٧٧) ، « إرشاد الساري » للقسطلاني (١ / ١٧٠) ، وٱنظر للأحاديث التي رواها أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد عن سيدنا معاوية « الناهية » (ص ٤٤) فما بعدها .

(٢) ٱنظر : « تهذيب الأسماء واللغات » للإمام النووي (٢ / ٢١٧) ، « تطهير الجنان » للشيخ ٱبن حجر الهيتمي (ص ٩٩) ، وٱنظر أيضاً : « سير أعلام النبلاء » للحافظ الذهبي (٣ / ١٦٢) .

(٣) ٱنظر : « الناهية » للفرهاري (ص ٥٦) .

(٤) الفتح : ١٨ .

فرِضا الله تعالىٰ عنهم مقطوع به بنص الآية الكريمة ، فكيف يتجاسر مؤمن بكتاب الله عزّ وجلّ على الطعن فيهم[1] ! ؟

قال الإمام أبو الحسن الأشعري ، حامي حمى الرسالة ، عن كيد أهل الضلالة ، في كتابه « الإبانة » : (**أما ما جرىٰ مِن عليٍّ والزبيرِ وعائشةَ رضي الله عنهم أجمعين فإنما كان علىٰ تأويلٍ وٱجتهادٍ ، وعليٌّ الإمامُ ، وكلُّهم مِن أهل الاجتهاد** ، وقد شَهِد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنّة والشهادة ، فدل علىٰ أنّهم كلهم كانوا علىٰ حقّ في ٱجتهادهم ، وكذٰلك ما جرىٰ بين سيدنا علي ومعاوية رضي الله عنهما ، فدل علىٰ تأويل وٱجتهاد .

وكل الصحابة أئمةٌ مأمُونون ، غيرُ متهَمِين في الدين ، وقد أثنى الله ورسوله علىٰ جميعهم ، وتعَبَّدَنا بتوقيرهم وتعظيمهم وموالاتهم ، والتبري مِن كلِّ مَن ينقِّص أحداً منهم ، رضي الله عنهم أجمعين)[2] . . . وهٰذا آخر كلامٍ ختم به الإمامُ « الإبانة » ، ما أجمله من خِتامٍ ، وما أوضحه من خطاب !

وهو الذي أكَّدَه الإمام ٱبن فورك ؛ حيث نقل عن الإمام في « مجرد مقالاته » : (كان ـ أي : الإمام الأشعري ـ يقول في حرب معاوية إنه كان بٱجتهاد منه ، وإنَّ ذٰلك كان خطأً وباطلاً ومنكراً وبغياً[3] ، علىٰ معنىٰ أنه خروجٌ علىٰ إمامٍ عادلٍ ، ولٰكنه كان بنوعٍ من الاجتهاد ممن له أن يجتهد فيما له الاجتهاد فيه ، ولم يُطلِق عليه ٱسمَ الفسقِ والكفر ، وكان يُجرِي ذٰلك مجرى ٱختلاف الحاكمين إذا ٱجتهدا فأخطأ أحدهما وأصاب الآخر)[4] .

قال حجة الإسلام الغزالي رحمه الله في « الإحياء » : (وٱعتقاد أهل السنة تزكيةُ جميعِ

---

(١) ٱنظر : « فواتح الرحموت علىٰ مسلم الثبوت » (٢ / ١٥٦) .

(٢) « الإبانة عن أصول الديانة » للإمام الأشعري (ص ٢٦٠) .

(٣) قال النسفي في « تبصرة الأدلة » (ص ١١٧٢) : (ٱختلف متكلمو أهل السنة والجماعة في تسمية مَن خالفَ عليّاً بَاغِياً ، فمنهم من ٱمتنع عن ذٰلك ، فلا يجَوِّز إطلاقَ ٱسم الباغي علىٰ معاوية ، ويقول : ليس ذا من أسماءِ مَن أخطأ في ٱجتهاده ، ومنهم من يطلق ذٰلك الاسم . . . غير أنهم يمتنعون عن تسميتهم فساقاً ؛ لما مر) . ٱنظر أيضاً : « منح الروض الأزهر » لعلي القاري (ص ٢٠٠) ، « إتحاف السادة » للزبيدي (٢ / ٢٢٥) .

(٤) « مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري » للإمام ٱبن فورك (ص ١٨٨) .

الصحابةِ والثناءُ عليهم ؛ كما أثنى اللهُ سبحانه ورسولُه صلى الله عليه وسلم عليهم ، وما جرىٰ بين معاوية وعلي رضي الله عنهما كان مَبنياً على الاجتهاد ، لا منازَعةً من معاوية في الإمامة ؛ إذْ ظَنَّ عليٌّ رضي الله عنه أن تسليم قَتَلَةِ عثمان رضي الله عنه مع كثرة عَشائرهم ، وٱختلاطِهم بالعسكر يؤدي إلىٰ ٱضطراب أمر الإمامة في بدايتها ، فرأى التأخيرَ أصوبَ ، وظَنَّ معاويةُ أن تأخير أمرهم مع عِظمِ جنايتهم يوجب الإغراءَ بالأئمة ، ويُعَرِّض الدماءَ للسفك)[1] .

قال الولي العارف التقي ، الزاهد الصوفي النقي ، محرر المذهب الشافعي ، الشيخ الإمام محيي الدين النووي رحمه الله : (**وأما معاوية رضي الله عنه فهو من العُدُول الفضلاءِ والصحابةِ النُّجَباء رضي الله عنه** ، وأما الحروب التي جرتْ فكانت لكلِّ طائفةٍ شبهةٌ ، ٱعتقَدَتْ تصويبَ أنفُسِها بسببها ، وكلُّهم عُدول ، رضي الله عنهم ، ومتأولون في حروبهم وغيرِها ، ولم يُخرِج شيءٌ من ذٰلك أحداً منهم عن العدالة ؛ لأنّهم مجتهدون ، ٱختلفوا في مسائل مِن محل الاجتهاد ، كما يختلف المجتهدون بعدهم في مسائلَ من الدماء وغيرها ، ولا يلزم من ذٰلك نقصُ أحدٍ منهم .

وٱعلم : أنّ سبب تلك الحروب أن القضايا كانت مشتبهةً ، فلشدةِ ٱشتباهِها ٱختلف ٱجتهادُهم ، وصاروا ثلاثةَ أقسام : قسم ظهَرَ لهم بالاجتهاد أنّ الحقّ في هٰذا الطرف ، وأن مخالِفَه باغٍ ، فوجب عليهم نُصْرَتُه ، وقِتالُ الباغِي عليه فيما اعتقدوه ، ففعلوا ذٰلك ، ولم يَكن يحِلُّ لِمن هٰذه صفتُه التأخُّرُ عن مساعدةِ إمامِ العدلِ في قتال البُغاةِ في ٱعتقاده .

وقِسمٌ عَكَسَ ، هٰؤلاء ظهَرَ لهم بالاجتهاد أن الحق في الطرف الآخر ، فوجب عليهم مساعدتُه ، وقِتالُ الباغي عليه ، وقِسمٌ ثالث ٱشتبهت عليهم القضيةُ ، وتَحَيَّروا فيها ، ولم يَظهر لهم ترجيحُ أحدِ الطرفين ، فٱعتزلوا الفريقين ، وكان هٰذا الاعتزال هو الواجب في حقّهم ؛ لأنه لا يحل الإقدامُ علىٰ قتالِ مُسلِمٍ حتىٰ يَظهَر أنه مستحق لذٰلك ، ولو ظهر لهٰؤلاء رجحانُ أحدِ الطرفين ، وأنّ الحقّ معه لَما جاز لهم التأخُّرُ عن نُصرتِه في قِتالِ البُغاةِ عليه ، فكلهم معذورون ، رضي الله عنهم .

---

(١) « إحياء علوم الدين » للإمام الغزالي (١ / ٤٢٢) .

ولهٰذا اتفق أهل الحق ومن يُعتدُّ به في الإجماع علىٰ قبول شهاداتهم ورواياتهم[1] ، وكمال عدالتهم ، رضي الله عنهم أجمعين)[2] .

ما أعظم هٰذا الكلام من هٰذا الإمام ، الذي وصفه الأئمة المتأخرون بأنه (ولي الله بلا نزاع) ، وما أكثرَ درره وفوائده ، لله درّ هٰذا العَلَم الهُمام !

قال الحافظ الذهبي : (كان محبَّباً إلىٰ رَعِيَّته ، عَمِل نيابةَ الشام عشرين سنةً ، والخلافةَ عشرين سنةً ، ولم يَهِجْه أحد في دولته ، بل دانتْ له الأمم ، وحكم على العرب والعجم ، وكان مُلكُه على الحرمين ومصر والشام والعراق وخراسان وفارس والجزيرة واليمن والمغرب وغير ذٰلك)[3] .

قال محقّق الحنفية الإمام كمال الدين ، ابن الهمام رحمه الله ، بعد أن قرر أنّ تعظيم جميع الصحابة والثناء عليهم من اعتقاد أهل السنة والجماعة ، ما نصُّه : ((وما جرىٰ بين معاوية وعلي رضي الله عنهما) ، من الحروب بسبب طلب تسليم قتلة عثمان رضي الله عنه لمعاوية ومَن معه ؛ لِما بينهما من بُنُوَّة العُمُومة (كان مبنياً على الاجتهاد) مِن كلٍّ منهما ، (لا منازَعَةً من معاوية) رضي الله عنه (في الإمامة ؛ إذ ظنَّ عليٌّ) رضي الله عنه (أنّ تسليمَ قَتَلةِ عثمان) على الفور ، (مع كثرة عشائرهم واختلاطهم بالعسكر يؤدي إلىٰ اضطراب أمر الإمامة) العظمى التي بها انتظام كلمة أهل الإسلام ، (خصوصاً في بدايتها) قبل استحكام الأمر فيها ، (فرأى التأخيرَ أصوبَ ، إلىٰ أن يتحقق التمكُّنُ . . . إلخ)[4] .

قال سيد حكماء أهل السنة في الهند الشاه ولي الله الدهلوي : (**ينبغي أن يُعلَم أنّ**

---

(١) ولا تغترَّ بكلام الغُمَاريين ومفتِي مصر السابق علي جمعة في التفرقة بين عدالة الشهادة وعدالة الرواية ، وأنّ بعض الصحابة مردودو الشهادة ، وجعل منهم سيدنا معاوية رضي الله عنه . انظر : « الطريق إلى التراث الإسلامي » لعلي جمعة (ص ١٣٧) .

(٢) « شرح مسلم » للإمام النووي (١٥ / ١٤٨ ـ ١٤٩) ، ونقل هٰذا الكلامَ الإمامُ اللقاني في « هداية المريد في شرح جوهرة التوحيد » (ص ٨٩٠) دون العزوِ إلىٰ « شرح مسلم » .

(٣) « سير أعلام النبلاء » للذهبي (٣ / ١٣٣) .

(٤) « المسايرة » لابن الهمام (ص ٢٧٠) ، مع شرحه « المسامرة » لابن أبي شريف .

معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه فردٌ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وصاحب الفضيلة الجليلة في زمرة الصحابة رضي الله عنهم ، فلا تُسِيئنَّ الظنَّ به ، ولا تَقَعنَّ في سبِّه ؛ حتىٰ لا ترتكب الحرام)[1] .

ذكر الحافظ الذهبي عن سيدنا ٱبن عباس ، قال : (لَما احتضر معاوية قال : إني كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصفا ، وإني دعوتُ بمشقص ، فأخذت من شَعَره ، وهو في موضع كذا وكذا ، فإذا أنا مِتُّ فخذوا ذٰلك الشعر ، فٱحْشُوا به فمي ومنخري . . . وروي بإسناد عن ميمون بن مهران نحوه)[2] .

ومع كل هٰذا قد طَعَن فيه الروافضُ وأذناب الروافض بمطاعنَ ونقائصَ لِجهلهم وخُبث باطنهم ، ولا يُبالَىٰ بهٰؤلاء الحَمقَىٰ ، ولا يليق بنا التعرُّضُ لِسُوءِ مقالِهم وقبيحِ فِعالِهم .

ولٰكن بعض جهلة المنتسبين إلىٰ أهل السنة قد أغواهم الشيطانُ فيما يتعلق بسيدنا معاوية بن أبي سفيان ، ورأيتُ بعضَ أهلِ العصرِ ممن ٱتخذهم بعضُ العوامِّ قدوةً صوفيةً ، أو أسوةً سُنِّيَّةً كتبوا وتكلموا عن هٰذا الصحابي الجليل ، بكلامٍ فَرِح به شياطينُ الروافض وسائرُ المُلحدين ، وطاروا به كل مطارٍ .

وقد لَفَّقُوا لأجل ذٰلك شبهاتٍ وخيالات لا تدل إلا علىٰ جهلهم بالدين وبُعدِهم عن سبيل المؤمنين .

وليس هٰذا خاصاً بهٰذا الزمان فقط ، بل وجدْنا لهم أمثالاً في القرن الماضي وقبل الماضي .

وكان ذٰلك هو سبب تأليف بعض أئمّتنا الأجلاءِ مؤلفاتٍ مستقِلَّةً للدفاع عن مقام سيدنا معاوية رضي الله عنه ، مثل الشيخ الإمام أحمد ٱبن حجر الهيتمي والشيخ عبد العزيز

---

(١) « إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء » للشاه ولي الله الدهلوي (١ / ٥٦٢) .

(٢) « سير أعلام النبلاء » للذهبي (٣ / ١٥٨) ، وٱنظر أيضاً : « البداية والنهاية » (٨ / ١٤٦) ، « تاريخ الخلفاء » للإمام السيوطي (ص ٣٢٩) ، « تطهير الجنان » للشيخ ٱبن حجر (ص ٩٩) .

الفَرهاري والشيخ يوسف النبهاني وغيرهم[1] .

قال الشيخ النبهاني في مقدمة كتابه « الأساليب البديعة في فضل الصحابة وإقناع الشيعة » : (والحامل لي علىٰ تأليفه أنّ الشيطان **قد قادَ في هٰذا الزمان بعضَ الجُهال مِن أهل السنة** ، بوسيلةِ حبِّ آل البيت الكرام ، والتعصب لهم بمجرد الهوىٰ والأوهام ، **إلىٰ بُغْضِ بعضِ الصحابة الكرام ، لا سيما معاوية وعمرو بن العاص** ؛ لخروجهما عن طاعة الإمام ، وصار هٰؤلاء الجهلة يتبجَّحون بذمهما ، معتقِدين بجهلهم أن ذٰلك من القُرَب التي تُرضِي الرب ، والحسنات التي تنفعهم في الحياة وبعد الممات . . .

وربما تجاوزَ بهم الحالُ إلى الاعتراض على الخلفاء الراشدين ، ولا سيما عثمان ، وقد يُفضِّلون عليه بل عليهم عليا بمجرد الهوىٰ ، والعصبية والحمية الجاهلة ، ويرون أنّ ذٰلك هو الإنصاف الذي يزعمونه في أنفسهم ، مُدَّعين أنّهم لا تأخذهم في اتباع الحق لومةُ لائم ، مع أنهم في أمر الدين مثل البهائم ، ويظنون من شدة جهلهم وعمىٰ قلوبهم أن جميع الأمة من عهْدِ الصحابةِ رضي الله عنهم إلى الآن غير مصيبة في ذٰلك ، وأنّهم هم ومن كان علىٰ شاكلتهم مِن كل جاهلٍ قدم تابع لهواه بلا علم ولا فهمٍ علىٰ هدى وصواب في بغض بعض الأصحاب ، فكانوا بذٰلك من ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[2] ، فسوءُ حالِ هٰؤلاء الجهلةِ مِن أهلِ السنة هو الذي حَمَلني علىٰ تأليف هٰذا الكتاب . . . إلخ)[3] .

والطعن في حملة الشريعة المطهرة الأوائل لا يصدر عمن في قلبه غيرة علىٰ هٰذا الدين ، ومحبة لسيد المرسلين ، فمن هنا لم يكن الطعن في أصحاب رسول الله منهج السلف الصالحين ، ولا اتُّخِذ ذٰلك سبيلاً للمؤمنين ، ثم نبتتْ النوابتُ وظهرت الشَّواذُّ يُظهِرون خلافَ دين الأمة ، فلا غروَ تَجِدهم يقولون ويُذَكِّروننا دائماً ـ شأنهم في ذٰلك كشأن الوهابية

---

(١) سبق ذكر جمال الدين القاسمي الحسيني والسيد الحسن بن علوي الحضرمي ممن رد شبهات الروافض في حق سيدنا معاوية .

(٢) الكهف : ١٠٣ ـ ١٠٤ .

(٣) « الأساليب البديعة » للنبهاني (ص ٣٤٧) مطبوع مع كتابه « شواهد الحق » .

تماماً ؛ لأنهم أيضاً حُدثاء ـ بمقولة سيدنا علي رضي الله عنه : (أعرفوا الرجال بالحق ، ولا تعرفوا الحق بالرجال) ؛ لأنهم يعلمون أن ما هم عليه لا يوجد له سند في تاريخ الأمة ، وإنما هو شيءٌ أتىٰ به بضعة أشخاص مارقة لم نسمعه نحن ولا آباؤنا من قبل ، فمن هنا اضطرُّوا لقول (ولا تعرفوا الحق بالرجال) لأنه لا يوجد بينهم رجل فضلاً عن رجال ، وإنّما هم كلهم مخانيث .

أما أهل السنة فقد أكرمهم الله بالأمرين : كونهم مع الحق وكونهم هم السواد الأعظم من الرجال العظماء الذين لا يخافون في الله لومة لائم ولا بطشة ظالم !

ومما لفَّقوه من الشبهات في شأنه :

ـ إنّ معاوية خرج عن طاعة ولي الأمر : سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، والخروج عن طاعة الإمام حرام .

ـ إنّه حاربَ الصحابيَّ الجليلَ علياً رضي الله عنه ، وسبَّه وشتمه ، وكل ذٰلك حرام .

ـ إنه لم يُسلِم إلا رهبةً ، ولم يَحسُن إسلامُه ، وهو مِن الطُّلَقاء .

ـ إنّه منافق ؛ حيث انطبق عليه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن علي : (لا يُحبك إلا مؤمن ، ولا يُبْغضك إلا منافق) ، ومعاويةُ كان يُبغض علياً بلا شك ، فهو إذا منافق .

ـ إنه لم يصح في فضله أو منقبته أيُّ حديث ، بل قد وردت أحاديث في ذمه .

ـ إنه كان يسيء إلىٰ آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم .

وفيما يلي أشير إلى الجواب الموجز عن كل شبهة من هٰذه الشبهات .

أما أنه لَم يُسلِم إلا متأخراً ورهبةً ، ولم يَحسُن إسلامُه وهو من الطلقاء وما إلىٰ ذٰلك من الشبهات الواهية فيؤخذ جوابُه مما قاله أئمةُ الكلامِ والفقه والحديث والتاريخ ، كما يلي .

قال الحافظ الذهبي : (قيل : إنه أسلم قبل أبيه وقتَ عمرة القضاء ، وبقي يخاف من

اللحاق بالنبي صلى الله عليه وسلم من أبيه ، ولكن ما ظهر إسلامُه إلا يوم الفتح)[1] .

وقال الحافظ ٱبن حجر رحمه الله في « الفتح » عن إسلام سيدنا معاوية رضي الله عنه : (أسلمَ قبل الفتح ، وأسلم أبواه بعده ، وصَحِبَ النبي صلى الله عليه وسلم ، وكَتَب له ، وولي إمرةَ دمشق عن عمر ، بعد موت أخيه يزيد بن أبي سفيان ، سنة تسع عشرة ، وٱستمر عليها بعد ذٰلك إلىٰ خلافة عثمان ، ثم زمان محاربته لعلي وللحسن ، ثم ٱجتمع عليه الناس في سنة إحدىٰ وأربعين ، إلىٰ أن مات سنة ستين ، فكانت ولايتُه بين إمارة ومحارَبة ومَمْلكة أكثرَ من أربعين سنة متوالية)[2] .

قال الإمام الحافظ السيوطي : (أسلم هو وأبوه يوم فتح مكة ، وشهِد حُنَيناً ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، ثم حسن إسلامُه ، وكان أحد الكتاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم)[3] .

قال الشيخ ٱبن حجر الهيتمي رحمه الله عن إسلام سيدنا معاوية : (وكَتَم إسلامَه عن أبيه قبل فتح مكة بسنة كان مسلماً ، ويؤيده ما أخرجه أحمد من طريق محمد الباقر بن زين العابدين بن الحسين عن ٱبن عباس رضي الله عنهم أنّ معاوية قال : قَصرتُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المروة ، وأصل الحديث في البخاري من طريق طاوس عن ٱبن عباس بلفظ : قصرت بشقص ، ولم يذكر المروة في كل من الروايتين ، خلافاً لمن حصر في الأولى الدلالة علىٰ أنه كان في عمرة القضية مسلماً ، أما الأولىٰ فواضح ؛ لأنه ذكر ذٰلك عند المروة ، وهٰذا يعين أن ذٰلك التقصير كان في العمرة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع حلق بمنىٰ إجماعاً ، وأما الثانية فلأنه صلى الله عليه وسلم لم يقصر في حجة الوداع أصلاً ، لا بمكة ولا بمِنىٰ .

فإن قلت : كونه أسلم وكتَمَ إسلامَه ولم يهاجر للنبي صلى الله عليه وسلم نقص وأي نقص ؟

---

(١) « سير أعلام النبلاء » للذهبي (٣ / ١٢٠) ، وٱنظر أيضاً : « تهذيب الأسماء واللغات » للإمام النووي (٢ / ٢١٧) .

(٢) « فتح الباري » للحافظ العسقلاني (٧ / ٨٠ ـ ٨١) .

(٣) « تاريخ الخلفاء » للإمام السيوطي (ص ٣٢٣) .

قلتُ : ليس الأمر كذٰلك بإطلاقه ، كيف وقد وقع ذٰلك للعباس رضي الله عنه عمِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، **على القول الذي رجحه بعضهم أنه أسلم ببدر ، وكتم إسلامَه إلىٰ فتح مكة ، بل هٰذا أولىٰ** ؛ لأن مدة كتمه لإسلامه نحو ست سنين ، ومعاوية إنما كتمَه نحو سنة ، ولم يَعُدَّ أحدٌ ذٰلك نقصاً في العباس ؛ لأنه كان لِعذرٍ ، فكذٰلك ما وقع لمعاوية علىٰ ذٰلك القول كان لِعذرٍ ، والهجرةُ إنما تجب وتتعيَّنُ حيث لا عذرَ ، ومنه الجهل بوجوبها ممن يُعذَر فيه ، وقد جاء في رواية أن أمه قالت له : إن هاجرت قطعْنَا عنك النفقةَ ، وهٰذا عذر ظاهرٌ .

وأما إسلامه يوم فتح مكة فلا خلافَ فيه ، كإسلام أمه وأبيه وأخيه يزيد يومئذ ، وأما أبوه فالظاهر أنه كان منهم ، ثم حسن إسلامُه ، وتَزَايدَ صلاحُه ، حتىٰ صار من أكابر الصادقين وأفاضل المؤمنين ، وإنما يُذَمُّ بالتأليف مَن بقي بوصفه ، ولم يترَقَّ عن كونه ممن يعبد الله علىٰ حرف ، وحاشا أبا سفيان من ذٰلك ، كما شهدتْ بذٰلك آثارُه الصالحةُ في الحروب والمسالك)[1] .

قال العلامة المفسر أبو الثناء ، محمود الآلوسي ـ وهو سيد شريفٌ ، حُسَينِي من جهة أبيه ، وحَسَنِي من جهة الأم ـ رحمه الله ، في « روح المعاني » : (**إنّ أبا سفيان أسلَمَ وقَوِيَ إسلامُه في آخر أمرِه ، عند أهل السنة**)[2] .

رأيتَه كيف نسبَ هٰذا الموقِفَ إلىٰ أهل السنة ! ؟

أما أنه لم يَرِد في فضائله حديثٌ أو لم يصح في مناقبه كلام عن رسول الله فالجواب عنه : أنّ عدد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعَدُّ بمائة ألف وأربعة عشر ألفاً كالأنبياء ، ومن ورد فيه أحاديث الفضائل أشخاص معدودون جداً ، لا يخفىٰ ذٰلك علىٰ من اطلع علىٰ كتب السنة من الصحاح والمسانيد والمعاجم في كتاب فضائل الصحابة ، وكفىٰ بالصحبة فضلاً للبقية[3] .

---

(١) « تطهير الجنان » (ص ٣٨) ، وانظر أيضاً : « البداية والنهاية » لابن كثير (٨ / ١٢٠) .

(٢) « روح المعاني في تفسير القرآن » للألوسي (٢٩ / ٨٦) .

(٣) انظر : « الناهية » للفرهاري (ص ١٢) .

فإنْ كان عدمُ ورودِ حديثٍ خاصٍّ في فضائل واحد منهم قدحاً ونقيصة فيه فلا يخلو أكثر الصحابة من القدح والنقيصة ، وهٰذا لا يقوله عاقل .

هٰذا كله إن سَلَّمنا أنه لم يردْ أو يصحَّ في فضائله شيء من حديثٍ أو أثرٍ أو كلامٍ لأحد من أئمة أهل السنة ، وإلا فإن الصواب أنه قد ورد كثير من ذٰلك في حقه ، كما سنراه لاحقاً .

وما ٱشتهر من قولِ ٱبن راهويه : (إنه لم يصح في فضائلِ معاويةَ شيءٌ) ـ قال الشيخ ٱبن حجر الهيتمي في « تطهير الجنان » ـ : (**إن كان المراد من هٰذه العبارة أنه لم يصح منها شيءٌ علىٰ وِفقِ شرطِ البخاري فأكثرُ الصحابةِ كذٰلك** ؛ إذ لم يصح شيء منها ، وإن لم يعتبر ذٰلك القيد فلا يضره ذٰلك ؛ لِما يأتي مِن أن فضائله ما حديثُه حسنٌ حتىٰ عند الترمذي ؛ كما صرح به في « جامعه » . . . إلخ)[1] .

وإن أريد بعدم الصحة عدم الثبوت فهو مردود ؛ لما سأورده مما روي في المسانيد والسنن ، وهي لا تنحطُّ عن درجةِ الحسن ، والمَناقبُ ـ كالفضائل ـ تَثبُت بالأحاديث الحِسان ، بل تثبت بالضعيف .

والحقّ أنّه قد ورد في فضائل معاوية رضي الله عنه أشياء في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم ، وفيما يلي أُورِدُ بعضَها :

روى الإمام البخاري رحمه الله عن أم حَرام بنت ملحان رضي الله عنها ، قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أولُ جيشٍ مِن أمتي يَغْزُون البحْرَ قد أوجَبوا[2] » ، قالت أم حرام : قلتُ : (يا رسول الله ، أنا فيهم ؟) ، قال : « أنتِ فيهم » ، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أولُ جيشٍ مِن أمتي يَغْزُون مدينةَ قيصر[3] مغفورٌ لهم » ، فقلتُ : (أنا فيهم يا رسول الله ؟) ، قال : « لا »[4] .

---

(١) « تطهير الجنان » لابن حجر الهيتمي (ص ٤٤) .

(٢) بمعنىٰ فَعَلوا فعلاً وجبت لهم به الجنة ، ٱنظر : « فتح الباري » .

(٣) قال الحافظ ٱبن حجر : (يعني : قسطنطينية) .

(٤) « صحيح البخاري » (٦ / ٧٤) نسخة « فتح الباري » .

في هٰذا الحديث منقبةٌ ظاهرةٌ لسيدنا معاوية رضي الله عنه ؛ لأنّه أول من أنزل إلى البحر أُسطُولاً إسلامياً بعد أن لم يكن للإسلام فيه زورَقٌ ، وكان ذٰلك في زمن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه .

وهو أول من قرَعَ باب عِصمة الروم ، وتحت لوائه الصحابيُّ الجليلُ العظيمُ أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه ، الذي لم يزل قبرُه لواءً منصوباً في عاصمة الإسلام العظمىٰ .

قال الحافظ ٱبن حجر في « الفتح » : (قال المهلب : في هٰذا الحديث منقبة لمعاوية ؛ لأنه أول من عزا البحر)[1] .

وروى الإمام مسلم في « صحيحه » ، في باب فضائل أبي سفيان ، عن ٱبن عباس رضي الله عنهما ، قال : (كان المسلمون لا ينظرون إلىٰ أبي سفيان ولا يقاعدونه ، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم : (يا نبي الله ، ثلاثٌ أَعْطِنِيهنَّ) ، قال : « نعم » ، قال : (عندي أحسن العرب وأجمله : أمُّ حبيبةَ بنت أبي سفيان ، أزَوِّجكها) ، قال : « نعم »[2] ، قال : (ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك) ، قال : « نعم » ، قال : (وتُؤَمِّرني حتىٰ أُقاتِل الكفارَ كما كنتُ أقاتل المسلمين) ، قال : « نعم »)[3] .

ومما ورد في فضائل سيدنا معاوية رضي الله عنه قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ، علِّمْ معاويةَ الكتابَ والحساب ، وقِهِ العذابَ » ، رواه الإمام أحمد في « مسنده » عن العرباض بن سارية رضي الله عنه ، و« المسند » كتاب عظيم الاعتماد ، حتىٰ قال الحافظ السيوطي : (كل ما في مسند أحمد مقبول ، وضعيفُه قريب من الحسن) ، وقال الحافظ ٱبن حجر : (ليس فيه موضوع ، وهو أحسن من السنن الأربع)[4] .

---

(١) « فتح الباري شرح صحيح البخاري » للحافظ ٱبن حجر (٦ / ٧٤) .

(٢) ٱنظر : « شرح مسلم » للإمام النووي (١٦ / ٦٣) لجواب الإشكال الذي في هٰذا الحديث ؛ حيث إنّ مما لا خلاف فيه أنّ أبا سفيان أسلم عام الفتح ، والنبي صلى الله عليه وسلم كان قد تزوّج ٱبنتَه أم حبيبة قبل ذٰلك بزمن حين كانت مهاجرةً إلى الحبشة : بلد النجاشي ، فكيف يقول الآن : (أزوجكها) .

(٣) « صحيح مسلم » (١٦ / ٦٢) .

(٤) ٱنظر : « الناهية » للفرهاري (ص ١٣) .

ومنها : ما رواه الإمام الترمذي في « سننه » في باب مناقب لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه عن عبد الرحمن ٱبن أبي عميرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال لمعاوية : « اللهم ، ٱجعله هادياً مهدياً ، وٱهدِ به » ، قال الترمذي : (هٰذا حديث حسن غريب)[1] .

وقد وَرَدَ المدحُ والثناءُ عليه ، والاعترافُ بفضلِه وعلوِّ منزلتِه في العلم والاجتهاد في كلام أقرانه من الصحابة ، وفي كلام التابعين ، وكذٰلك في كلام أئمة الحديث والفقه والعقيدة والتصوف أيضاً .

روى البخاري في « الصحيح » عن ٱبن أبي مُليكة ، قال : (أوتَرَ معاويةُ بعد العشاء بركعةٍ ، وعنده مولى لابن عباس ، فأتى ٱبنَ عباسٍ ، فقال : دَعْه ؛ فإنه صَحِبَ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم)[2] .

وروى البخاري أيضاً عن ٱبن أبي مليكة : قيل لابن عباس : (هل لك في أمير المؤمنين معاوية ؛ فإنه ما أوتر إلا بواحدة ؟) ، فقال : (إنه فقيه)[3] .

رأيتَ ٱبن عباس رضي الله عنهما هنا ٱعترف بفضل الصُّحبَة ودرجة الاجتهاد لسيدنا معاوية رضي الله عنه ، ولا يخفىٰ أن (الفقيه) في كلام السلف هو المجتهد .

وٱبن عباس رضي الله عنهما مِن أَلْصَقِ الناس بسيدنا علي رضي الله عنه ، وأكثرِهم دفاعاً عنه ، فإذا شهد مثل ٱبن عباسٍ لمعاوية بأنه مجتهد ، وكفَّ مولاه عن الإنكار عليه مستدلاً بأنه من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بانَ أن الطعن فيه والنيلَ منه مخالِفٌ لمذهبِ أهلِ الحقِّ والسنة ، قال الحافظ ٱبن حجر : (هٰذه شهادة من حبر الأمة بفضله)[4] .

قال الحافظ ٱبن حجر في « الفتح » ؛ حيث عَنْوَنَ الإمام البخاري في « الصحيح » بـ(باب

---

(١) « سنن الترمذي » (٥ / ٦٨٧) (رقم : ٣٨٤٢) .

(٢) « صحيح البخاري » (٧ / ٨١) .

(٣) « صحيح البخاري » (٧ / ٨١) .

(٤) « الناهية » للفرهاري (ص ١٤) ، ولم أجد هٰذا اللفظ في « الفتح » ، نعم ، يوجد فيه ما يفيده ، كما يأتي قريباً .

ذكر معاوية رضي الله عنه) ما نصه : (تنبيه : عَبَّر البخاري في هٰذه الترجمة بقوله (ذِكْرُ) ، ولم يقل (فَضِيلَة) ولا (مَنْقِبَة) ؛ لكونِ الفضيلةِ تُؤخَذ[1] مِن حديث الباب ؛ لأنّ ظاهرَ شهادةِ ٱبن عباس له بالفقه والصحبة دالة على الفضل الكثير ، وقد صنف ٱبن أبي عاصم جزءً في مناقبه ، وكذٰلك أبو عمر غلام ثعلب ، وأبو بكر النقاش ، وأورد ٱبن الجوزي في « الموضوعات » بعض الأحاديث التي ذكروها ، ثم ساق عن إسحاق بن راهويه أنه قال : لم يصح في فضائل معاوية شيء ، فهٰذه نكتة في عدول البخاري عن التصريح بلفظ (منقبة) ؛ ٱعتماداً علىٰ قول شيخه ، لٰكن بِدقِيقِ نَظَرِه استنْبَطَ ما يَدفَع به رُؤسَ الرَّوافض)[2] .

ثم إنه يحتمل أن يسلك الإمام البخاري مسلك التفنُّنِ في التعبير والعَنْوَنَة ؛ (فإنه فعل كذا في أسامة بن زيد وعبد الله بن سلام وجبير بن مطعم بن عبد الله ، فذكر لهم فضائل جليلة ، معَنْوَنَةً بـ(الذكر))[3] .

ويَرحم الله تعالىٰ عبد الله بن المبارك ، رأس الزاهدين الورِعين[4] ؛ لما سئل عن التفاضل بين سيدنا معاوية رضي الله عنه ، وبين عمر بن العزيز رضي الله عنه ، فقال : لَغبارٌ دخلَ في أنف فرس معاوية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خيرٌ من كذا وكذا من عمر بن عبد العزيز ، وهل أدرك عمر بن عبد العزيز أن يقول : ربنا ولك الحمد خلفه عليه السلام في الصلاة لما يقول سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : سمع الله لمن حمده[5] .

وفي « البداية والنهاية » : (قال ٱبن وهب عن مالك عن الزهري ، قال : سألت سعيد بن المسيب عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لي : ٱسمع يا زهري ، مَن مات مُحِبّاً لأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ، وشَهِد للعشرة بالجنة ، وتَرَحَّم علىٰ معاوية كان حقاً

---

(١) في النسخة المطبوعة (لا تؤخذ) ، ولا أراه إلا خطأ من الناسخ أو المطبعة بدليل السياق ، والله أعلم .

(٢) « فتح الباري » للحافظ ٱبن حجر (٧/ ٨١) .

(٣) « الناهية » للفرهاري (ص ٢٨) .

(٤) ٱنظر : « إحياء علوم الدين » لتقف علىٰ مبلغ أمره في الزهد والورع .

(٥) ٱنظر : « البداية والنهاية » لابن كثير (٨/ ١٤٢) ، « الصواعق المحرقة » للشيخ ٱبن حجر (ص ٣٠٣) .

على الله أن لا يناقشه الحسابَ)[1].

أما ثناءُ أئمةِ أهلِ السنة من الفقهاء والمتكلمين والمحدثين والمؤرخين علىٰ سيدنا معاوية رضي الله عنه فحدِّثْ عنه ولا حرجَ ؛ قال إمام الحرمين ، فَحْلُ الشافعية وفَخْرُ الأشعرية ، في موضعٍ من « البرهان » : (والشافعيُّ قلَّد معاويةَ في مسألة ، وذٰلك يدل علىٰ أنه كان مجتهداً)[2].

قال الحافظان الإمامان الدمشقيان : ٱبن عساكر وابن كثير رحمها الله تعالىٰ في « تاريخ دمشق » و« البداية والنهاية » : (خالُ المؤمنين ، وكاتب وحي رب العالمين)[3] . قال الإمام الأبياري في « شرح البرهان » : (ومعاويةُ كان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعمرو بن العاص كان والياً لرسول الله صلى الله عليه وسلم علىٰ عُمان ، فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو والٍ)[4] .

قال الإمام القسطلاني في « شرح صحيح البخاري » : (معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب ، كاتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ذا المناقب الجمة)[5] .

قال الإمام الشاه ولي الله الدَّهْلَوِي الحنفي الأشعري : (وقد ٱستفاض أن النبي صلى الله عليه وسلم ٱستكتبه ، وهو لا يستكتب إلا عدلاً أميناً)[6] .

قال العلامة الفَرهاري رحمه الله : (إنّ الفقهاء يعتمدون على ٱجتهاده ، ويذكرون مذهبَه كسائر الصحابة ، كقولهم : ذهب معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب إلىٰ أن المسلم يرث لكافرَ .

---

(١) « البداية والنهاية » لابن كثير (٨/ ١٤٢) .

(٢) « البرهان في أصول الفقه » لإمام الحرمين (ص ١٣٣٥) .

(٣) « تاريخ دمشق » (٥٩/ ٥٥) ، « البداية والنهاية » (٨/ ١٢٠) .

(٤) « التحقيق والبيان في شرح البرهان » للأبياري (٢/ ٧١١) .

(٥) « إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري » للقسطلاني (١/ ١٧٠) .

(٦) « إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء » للشاه ولي الله الدهلوي (١/ ٥٦٤) ، وٱنظر أيضاً : « حياة الحيوان الكبرىٰ » للدميري (١/ ٢٠٢) .

وقولِهم عن معاوية رضي الله عنه : كان المعراج رؤياً صالحة ، كما روي عن عائشة رضي الله عنها .

وقولِهم : روي ٱستلام الركنين اليمانيين عن الحسن أو الحسين ، وصح عن معاوية)[1] .

أما أنه قد حارَبَ علياً رضي الله عنه وخرج عن طاعته فالجواب عنه : أنّ هٰذا الأمر لم يكن خاصاً بمعاوية رضي الله عنه فقط ، بل كان الصحابة قد ٱنشقوا إلىٰ شِقَّين في تلك القضية ، شِق مع سيّدنا علي ، وآخر مع سيدنا معاوية ، مع طائفةٍ أخرىٰ ثالثةٍ لم تنضمَّ إلىٰ أيٍّ من الفَريقين .

فإن كان هٰذا الأمر يقدح في معاوية فإنه يقدح في كل من كان معه من الصحابة الكرام ، ولا يتبناه إلا مختلٌّ منحرف .

قال الإمام الرباني سيدي أحمد السرهندي بهٰذا الخصوص : (إنّ معاوية ليس وحده في هٰذه المعاملة ، بل كان نصف الأصحاب الكرام تخميناً شريكاً له فيها ، فإن كان مُحاربو عليٍّ كفرةً أو فسقة زال الاعتماد عن شطر الدين ، الذي بلَغَنا من طريق تبليغهم ، ولا يُجَوِّز ذٰلك إلا زنديقٌ ، مقصودُه إبطال الدين)[2] .

ومعلومٌ أيضاً أنه حارَبَه مَن هو مقطوع له بالجنة ، كعائشة وطلحة والزبير ، رضوان الله عليهم أجمعين ، فوجبَ تأويلُ هٰذه المَواقف بحيثُ لا يَتعارض مع القطعيات الدينية ؛ حتىٰ لا نضرب الحقائق بعضها ببعض .

قال الإمام الحجة الغزالي في « الاقتصاد في الاعتقاد » : (والمشهورُ من قتال معاوية مع علي ، ومسيرة عائشة رضي الله عنهم إلى البصرة ، والظنُّ بعائشة أنها كانت تطلب تطفئةَ الفتنةِ ، ولٰكن خرج الأمر عن الضبط ، فأواخر الأمور لا تبقىٰ علىٰ وِفق ما طُلِب أوائلَها ، بل تنسلُّ عن الضبط[3] ، والظن بمعاوية أنه كان علىٰ تأويلٍ وظنٍّ فيما يتعاطاه ، وما يُحكىٰ

---

(١) « الناهية » للفرهاري (ص ٢١) .

(٢) « المكتوبات » للإمام أحمد السرهندي (١ / ٢٣١) .

(٣) أشار إلىٰ هٰذه النقطة الشيخ أبو المعين النفسفي في « تبصرة الأدلة » (ص ١١٧٠) بشكل أوضح من هٰذا ، ونقله عن القاضي الباقلاني .

سوىٰ هٰذا من رِوايات الآحاد فالصحيح منها مختلط بالباطل ، والاختلاف أكثرُه اختراعاتُ الروافض والخوارجِ وأربابِ الفُضولِ الخائضين في هٰذه الفنون ، فينبغي أن نُلازِم الإنكارَ في كل ما لم يَثبُت ، وما ثبت فنَستنبِط له تأويلاً ، فما تعذَّر عليك فقلْ : لعل له تأويلاً وعذراً لم أطلع عليه)[1] .

قال الإمام أبو المُعين النسفي ، من كبار أئمة الماتريدية ، بعد كلام طويل عما جرىٰ بين سيدنا علي رضي الله عنه ومخالفيه : (لا ٱرتياب لأحد له من العلم حظٌّ في تفاوت ما بين علي ومعاوية ، رضي الله عنهما ، في الفضل والعلم والشجاعة والفناء والسابقة في الإسلام ، وإذا كان الأمر كذٰلك كان خطأ معاوية ظاهراً ، إلا أنه فَعَل ما فعل أيضاً عن تأويل ، فلم يصِرْ به فاسقاً علىٰ ما قررنا)[2] .

قال العلامة السعد التفتازاني رحمه الله : (**وما وقع بينهم من المنازعات والمحاربات فله محامل وتأويلات ، فسبُّهم والطعنُ فيهم إن كان مما يخالف الأدلة القطعية فكُفْرٌ ، كقذف عائشة رضي الله عنها ، وإلا فبدعة وفسقٌ**)[3] .

رأيتَ العلامةَ السعد رحمه الله صرح بما يفيد أن سبَّ سيدنا معاوية رضي الله عنه والطعن فيه لا يَقِل عن كونه بِدعةً وفسقاً ، علىٰ أي حال ، مثل بقية الصحابة ، فبطل زَعْمُ الزاعمين أن الطعن في معاوية ليس مُخرِجاً عن دائرة أهل السنة .

ومثل هٰذا الكلام في كتب كثير من الأئمة ، مثل « الشفاء » للقاضي عياض ؛ حيث قال نقلاً عن بعض السلف : (ومن ٱنتقص أحداً منهم ـ أي : الصحابة ـ فهو مبتدع مخالف للسنة والسلف الصالح)[4] .

ثم إن مُعاملَتَنا مع الصحابة قد تختلف عن معاملة الصحابة بعضِهم مع بعضٍ .

---

(١) « الاقتصاد في الاعتقاد » (ص ٢٩٩) .

(٢) « تبصرة الأدلة » لأبي المعين النسفي (ص ١١٧٢) .

(٣) « شرح العقائد النسفية » للتفتازاني (ص ٢٠٢) ، ٱنظر أيضاً : « رفع الحاجب » (٢ / ٤٠٠ ـ ٤٠١) .

(٤) « الشفاء » للقاضي عياض .

فقد يجوز لبعضهم أن يعامِلَ بعضاً آخر منهم معامَلَةً ـ من المخالفة أو المشادَّة مثلاً ـ لا يَجُوز لِمن جاء بعدهم أن يُعامِله هٰذه المعامَلَةَ .

وما أحسن ما قاله العلامة الفرهاري : (**والإخوانُ يَتسابُّون ، ولا يجوز للأجنبي سبُّ بعضهم**)[1] !

وما أجمل ما قاله الشيخ الأكبر محيي الدين ٱبن عربي قدس سره في « الفتوحات » : (وكذٰلك ما أحدثه معاوية ، كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وصِهرُه ، خال المؤمنين ، فالظن بالصحابة جميل ، رضي الله عن جميعهم ، ولا سبيل إلىٰ تجريحهم ، **وإن تكلَّمَ بعضُهم في بعضٍ فلهم ذٰلك ، وليس لنا الخوضُ فيما شجرَ بيْنَهم** ؛ فإنّهم أهل علم وٱجتهاد ، وحَديثُو عهدٍ بنبوةٍ ، وهم مأجورون في كل ما صدر منهم عن ٱجتهاد ، سواء أخطؤوا أم أصابوا)[2] .

وقال الإمام الرباني : (إذا كان لمجتهد من الأمة غير صحابي مجالٌ في مخالفة آراء الأصحاب كيف يكون الأصحاب مطعونا فيهم إذا خالف بعضهم بعضاً !)[3] .

ومما تَقَرَّرَ في الأصول أن مذهب الصحابي ليس حجةً علىٰ صحابي آخر بالاتفاق ، عبارةُ التاج السبكي رحمه الله في « جمع الجوامع » : (قول الصحابي علىٰ صحابي غير حجة وفاقاً)[4] .

ولٰكنهم ـ أي : العلماء ـ ٱختلفوا في غير الصحابي ، فقال الجمهور : إنه حجة عليه ، خلافاً لإمامنا الشافعي في قوله الجديد .

وفي هٰذا إشارة ظاهرة لمن يتأمل إلىٰ هٰذا الاختلاف الذي بين الصحابة أنفسِهم ، وبينَهم وبينَ غيرهم .

---

(١) « الناهية » للفرهاري (ص ٣١) .

(٢) « الفتوحات المكية » للشيخ محيي الدين ٱبن عربي (٧ / ٤٥٨) .

(٣) « المكتوبات » للشيخ أحمد السرهندي (٢ / ٥٤) .

(٤) « جمع الجوامع » (٢ / ٣٥٤) .

إنّ الصحابة الكرام ممن عاشوا النبيَّ صلى الله عليه وسلم ، وشَهِدوا مَشاهِدَه ، وعايَنُوا نُزولَ الوحيِ ، ولم يكونوا بحاجة إلى الواسطةِ في تلقِّي الدينِ عن مشَرِّفِه صلى الله عليه وسلم ، فما قد يحصل بين بعضهم مع بعض لا يؤدي إلى ٱنسداد طريق الدين أمامهم . وأما غير الصحابة فلم يتلقوا الدين إلا بواسطةٍ أو وَسائِطَ ، والواسطةُ الأولىٰ هم الصحبُ الكرامُ ، فالطعنُ في الصحابة إذاً طعنٌ في طريق ٱسترسالِ الدينِ إلى الأجيال القادمة ، وأما الطعن في بعضهم دون بعض فهو أيضاً يفتح بابَ الطعن في البعض الذي لم يُطعَن فيه ؛ كما ألمح إلىٰ ذٰلك إمام الحرمين رحمه الله في « البرهان » .

لَطِيفَةٌ[1] : عندما يصل المرء إلىٰ قمة الحُمْق فقط يُصدِّق أن علياً سلَّ سيفَه في حرب معاوية ، ونبَذَ (التَّقِيَّة) التي لا حاجة إليها ؛ لأنه وقتذاك كان قد جَمَعَ أسبابَ النَّصرِ كلَّها ـ ولٰكن مع ذٰلك للأسف صار مغلوباً في تلك المعارك ـ ولم يَمتشِق هٰذا السيفَ عندما ٱغتصَب أبو بكر الخلافةَ مِن عليٍّ ، مع أنه هو المنصوص عليه ؛ تقيةً منه واجبةً عليه ، مع أن أبا بكر لم يكن مثلَ معاويةَ في (الظلم) علىٰ أيِّ حالٍ ، ولم تكنْ قبيلتُه ـ تيم ـ ذاتَ مكانةٍ وقوةٍ كبيرةٍ في قريش ، علىٰ خلاف بني أمية ، وهو ـ سيدنا عليٌّ ـ الموصوف بالصلابة في الدين ، الموسوم بالشجاعة واليقين ، المشهود له بالبأس والنجدة والظفر في معادن المصاولة وأماكن المبارزة ، وهو القائل : (والله ، لو ٱرتدت العرب عن حنيفية أحمد لخضتُ إليها المنايا ، ولضربتُهم ضربا يفُضُّ الْهامَّ ، ويرضُّ العِظامَ)[2] ، ومع ذٰلك ٱختارَ التقيةَ ، ولم يختَرْها في حربِ معاويةَ المشهور بـ(الظلم) والقتل ، سبحان قاسم العقول ! !

أما شُبهة وُرودِ الأحاديثِ في ذمِّه فلا بد أن نَعلَم أن الروافض ـ خذلهم الله ـ قد ٱختلَقُوا أحاديثَ وأخباراً في ذم سيدنا معاوية رضي الله عنه ، ولم يصحَّ في ذمه شيءٌ ، بل قال أئمتنا إنه لو كان هناك حديثٌ يُشكِل ظاهرُه فيجب تأويلُه وإخراجُه عن حَيِّزِ الذمِّ ؛ قال الإمام

(١) مما سنح لخاطري الفاتر ، ثم رأيتُ سيفَ أهل السنة الشيخَ ابن حجر الهيتمي في « الصواعق » (ص ٨٧) تعرَّضَ له ووضَّحه بأحسنَ مما ذكرتُه ، ولله الحمد .

(٢) ٱنظر مثلاً : « تبصرة الأدلة » للنسفي ، و« الإتحاف » للزبيدي (٢ / ٢٢٦) .

النووي رحمه الله ، في شرح حديث مسلم الذي فيه قول سيدنا معاوية لسعد بن أبي وقاص (ما منعك أن تسبَّ أبا التراب ـ أي : سيدَنا علياً) قال ما نصه : (قال العلماء : الأحاديث الواردة التي في ظاهرها دخْلٌ علىٰ صحابيٍّ يَجِب تأويلُها ، قالوا : ولا يقع في روايات الثقات إلا ما يمكن تأويله)[1] .

ثم أشار الإمام النووي ـ لله درّه ـ إلىٰ وجوه تأويل هٰذا الخبر .

وينبغي أن نَعلم أيضاً : أن هناك أُناساً يَدَّعُون الانتسابَ إلىٰ أهل السنةِ ، بل يزعُمون سُلوكَ أهلِ التصوفِ ، يَلُومون الوهابية علىٰ مخالَفتهم لفهْمِ جماهيرِ الأمةِ في مسائلَ ، وإعراضِهم عن مَسالك الأئمةِ في قضايا ، وسُلوكِهم طريقَ الظاهريةِ واللامذهبيةِ في أمورٍ هي محلُّ ٱستنكارٍ لدىٰ هٰذه الفِئةِ ـ وهي محلُّ ٱستنكارٍ عند أهل السنة ، لا شك ـ ولٰكننا نجِد هٰذه الفئةَ تَسِيرُ علىٰ منوالِ هٰؤلاءِ الوهابيةِ عينِها ، من الفهم الظاهري السطحي ، والتمسُّك بالظواهر الموهِمة ، ومخالفةِ أهلِ العلم الكِبارِ في فهمِ النصوص ومسالكِ الاستدلالِ فيما يخص بسيدنا معاوية رضي الله عنه وبعض الصحابة الآخرين ، وهٰذا لا شك تناقُضٌ في القول ، وخروجٌ عن المنهجية في البحث والتحقيق .

وتسِيرُ هٰذه الفئة الجاهلة علىٰ هٰذا المنوال الباطل أيضاً في مسائل أخرىٰ ، لا يُعجِبها فيها مذهبُ ومسلكُ أهل الحق والسنة وجماهير أهل الإسلام ؛ لأن البدعة في الغالب لا تكون قضيةً فرداً ، بل تكون لها في الغالب أخواتٌ ، وكلُّ مَن ٱنحرف في مسألة سيدنا معاوية جرَّبنا له ٱنحرافاً عن جادة أهل السنة في أشياء أُخر أيضاً .

هناك عددٌ من المسائل تَصلُح مِثالا لِما قلناه ، سواء تتعلق بالعقيدة أو بالفقه ، يجب علىٰ أهل العلم الكشفُ عن وجه الحق والصواب فيها ، وبيانُ بطلانِ قولِ المخالفين ؛ حتىٰ لا يغْتَرَّ بها العوام ، بل كثير ممن يقال عنهم إنهم علماء .

ولٰكن غرضُنا هنا الإشارةُ إلىٰ مسألةٍ تَتَعلق بموقف أهل السنة والجماعة مِن شخصٍ

---

(١) « شرح مسلم » للإمام النووي (١٥ / ١٧٥) .

الصحابيِّ الجليلِ معاوية بن أبي سفيان ، وهي مسألةٌ عقيديةٌ وفقهيةٌ معاً ؛ حيث يُحاول هٰذه الفئة الضالةُ التمسُّكَ بأحاديث نبويةٍ تمسكاً سطحياً ظاهرياً ؛ ليُحَقِّقوا هدفَهم من وراء ذٰلك .

ومما يُورِدونه من الأخبار في الطعن في سيدنا معاوية ويَفهَمونه فهماً سطحياً باطلاً ، ويتركون فُهُومَ أهل العلم والتحقيق : ما رواه الإمام مسلم عن سيدنا ٱبن عباس ، قال : (كنت ألعب مع الصبيان ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتواريتُ خلفَ بابٍ ـ قال ـ فجاء فحطأني حطأةً ، وقال : « ٱذهبْ ، وٱدعُ لي معاويةَ » ـ قال ـ فجئتُ ، فقلتُ : (هو يأكل) ـ قال ـ ثم قال لي : « ٱذهب ، فٱدع لي معاوية » ـ قال ـ فجئتُ ، فقلتُ : (هو يأكل) ، فقال : « لا أَشْبَعَ اللهُ بَطنَه »)[1] .

يزعمون لِجهلِهم أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا علىٰ معاوية ، ولٰكن أئمةَ الحديث وأهل العلم والتحقيق ، مِمن روىٰ هٰذا الحديث أو شرَحَه لم يفهم أحدٌ منهم أن فيه ذمّاً لمعاوية ، بل بالعكس فهِموا ، فقال الحافظ ابن عساكر رحمه الله في « تاريخ دمشق » : هٰذا الحديث (أصح ما روي في فضل معاوية)[2] .

بل الإمام مسلم نفسه ، الذي روىٰ هٰذا الحديثَ في « صحيحِه » أورده في باب من لَعَنَه النبي صلى الله عليه وسلم أو سبه أو دعا عليه ، أو ليس هو أهلاً لذٰلك كان له زكاةً وأجراً ورحمةً .

فمن هنا قال الإمام النووي رحمه الله في « شرحه » : (أما دعاؤه علىٰ معاوية أنْ لا يَشبَع حين تأخَّرَ ففيه الجوابان السابقان : أحدهما : أنه جرىٰ على اللسان بلا قصدٍ ، والثاني : أنه عقوبةٌ له ؛ لتأخُّرِه .

وقد فَهِم مسلمٌ رحمه الله من هٰذا الحديث أن معاوية لم يكن مستحِقّاً للدعاء عليه ، فلهٰذا أدخله في هٰذا الباب ، وجَعَلَه غيرُه من مناقب معاوية ؛ لأنه في الحقيقة يصير دعاء له)[3] .

---

(١) « صحيح مسلم » (١٦/ ١٥٥) .

(٢) « تاريخ دمشق » لابن عساكر (٥٩/ ١٠٦) .

(٣) « شرح مسلم » للإمام النووي (١٦/ ١٥٦) .

قال القاضي عياض في « شرحه » : (قال الإمام : يُحمَل علىٰ أنه من القول السابق إلى اللسان ، من غير قصدٍ إلىٰ وقوعِه ، ولا رغبةٍ إلى الله تعالىٰ في ٱستجابتِه . . . ويحتمل أنه قصَد تأديبَه علىٰ أمرٍ فرَّط فيه لمن أمرَه ، وٱشتغل باللعب عنه ، ولذٰلك يحتمل أنَّ دعاءه علىٰ معاوية كان علىٰ طريق جِدٍّ وتحقيق ضجر عليه ؛ إذ لم يُبادِر بإجابةِ دعوتِه المرةَ بعد الثانية[1] ، ولعه ظنَّ أنه أمرٌ علىٰ تراخٍ وغير معجَّلٍ ، أو كان محتاجاً إلى الطعام)[2] .

وقريبٌ منه ما قاله الإمام القرطبي في « المُفهِم » ، ونصُّه بعد أن أشار إلىٰ أن الدعاء ليس علىٰ حقيقته : (ويحتمل أن يكون هٰذا الدعاء من النبي صلى الله عليه وسلم علىٰ حقيقته ؛ أدباً لمعاوية علىٰ تثبُّطِه في إجابة دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، وإجابة دعوته صلى الله عليه وسلم واجبة على الفور ، بدليل حديث أُبَيّ الذي أَنْكَر عليه في ترك إجابته ، وكان أُبَي في الصلاة)[3] .

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله : (**وقد انتفع معاويةُ بهٰذه الدعوة في دنياه وأخراه ، أما في الدنيا فإنه لَمَّا صار في الشام أميراً كان يأكل في سبع مرات ، يُجاء بِقَصعةٍ فيها لحمٌ كثيرٌ وبَصلٌ ، فيأكلُ منها ، ويأكل في اليوم سبعَ أكلاتٍ بِلحمٍ ، ومِن الحلوىٰ والفاكهة شيئاً كثيراً .**

ويقول : والله ما أشبع ، وإنما أَعيىٰ ، وهٰذه نعمة يرغب فيها كل الملوك .

وأما في الآخرة فقد أتبَعَ مسلِمٌ هٰذا الحديثَ بالحديث الذي رواه هو والبخاري وغيرُهما من غير وجهٍ عن جماعة من الصحابة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم ، إنما أنا بشرٌ ، فأيُّما عبدٍ سبَبْتُه أو جَلدتُّه أو دعوتُ عليه ، وليس لذٰلك أهلاً ، فٱجعل ذٰلك كفارةً وقربة تقربه بها عندك يوم القيامة » ، فركَّب مسلمٌ من الحديث الأولِ وهٰذا الحديثِ فضيلةً لمعاوية ، ولم يورِد له غير ذٰلك)[4] .

---

(١) لا شك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُربي أصحابَه ، كلاًّ علىٰ ما يقتضيه حاله ومقامه ، تربية علمية وأخلاقية وسلوكية ، وغير ذٰلك ، فقد يستعمل كلمات قاسية ، مثل أن يقول : (إنك ٱمرء فيك جاهلية) ، وهٰذا لا يعني أن المخاطَبَ به مذموم أو ساقط القدر ، حاشا ، بل هٰذا أسلوب من أساليب التربية والتهذيب .

(٢) « شرح مسلم » للقاضي عياض (٨/ ٧٥) .

(٣) « المفهم » للإمام القرطبي (٦/ ٥٨٩) .

(٤) « البداية والنهاية » لابن كثير (٨/ ١٢٢) .

وأضاف الشيخ الإمام ٱبن حجر الهيتمي رحمه الله ، إلىٰ هٰذه الوجوه السابقة ـ ونِعمَ ما فَعَل ـ أمراً ، وهو الوجه الأول عنده في « تطهير الجنان » ، وقال فيه : (ولا نقصَ علىٰ معاوية في هٰذا الحديث أصلاً ، أما أوّلاً فلأنه ليس فيه أنَّ ٱبن عباس قال لمعاوية : (رسول الله يدْعوك) ، فتباطأ ، وإنما يحتمل أنّ ٱبن عباس لَمَّا رآه يأكل ٱستحيا أن يدعوه ، فجاء وأخبر النبيَّ صلى الله عليه وسلم بأنه يأكل ، وكذا في المرة الثانية .

وحينئذ فسبب الدعاء بِفَرْضِ أنْ يُراد به حقيقتُه أنَّ طول زمن الأكل يدل على الاستكثار منه ، وهو مذموم ، علىٰ أن ذٰلك ليس فيه الدعاء عليه بنقص ديني ، وإنما هو الدعاء عليه بكثرة الأكل ، لا غيرُ . . .)[1] .

ومما ٱنحرفَ أهلُ الباطل فِي فهْمِه مِن النُّصوص أيضاً ما رواه الإمام مسلم عن سيدنا علي رضي الله عنه ، قال : (والذي فلَقَ الحبةَ وبَرَأَ النسَمةَ إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وسلم إليَّ : أنْ لا يُحبَّني إلا مؤمن ، ولا يُبْغِضني إلا منافق)[2] ؛ حيث لم يُدرِكوا مَرامَه ، وٱستدلوا به على الحكم علىٰ معاوية وعمرو بن العاص ومن معهما من الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، ممن ناوَأَ سيدَنا علياً رضي الله عنه وقاتَله ، بأنهم منافقون ، ومن أهل النار ، فلا يُتَرَضَّىٰ عليهم ، ولا يَعرِفون لهم قدرَ الصُّحبةِ ، ولا يَلتفِتُون إلىٰ مَحاسِنهم وفضائِلِهم .

وهٰذا يجعلهم يشاركون الوهابية واللامذهبيةَ في تحريف النصوص والعبث في الاستدلال ، وعدمِ ٱلتزامهم بمنهج أهل السنة والعلمِ في فهم النصوص ، كما قلنا !

وهٰذا الحديث قد مرَّ عليه علماء الأمة سلفاً وخلفاً ، ولم يأخذوا بظاهره علىٰ إطلاقه ، كما سنرىٰ بعض الأمثلة علىٰ ذٰلك .

ومِن أوائل مَن أوَّلَوا هٰذا الحديثَ على الوجه الصحيح ، ولم يأخذوا بظاهره علىٰ إطلاقه هو سيدنا علي رضي الله عنه نفسُه ، والصحابةُ الذين كانوا معه في صَفِّه .

---

(١) « تطهير الجنان » لابن حجر الهيتمي (ص ١٠٢) .

(٢) « صحيح مسلم » (٢ / ٦٤) (رقم : ٧٨) .

فقد روى الأئمة الحفاظُ : عبد الرزاق وٱبن أبي شيبة والبيهقي عن طارق بن شهاب ، بإسناد رجاله ثقات ، قال : (كنت عند علي ، فسُئل عن أهل النهر (النهروان) : أهمْ مشركون ؟ ، قال : مِن الشرك فرُّوا ، قيل : فمنافقون هم ؟ ، قال : إنّ المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً ، قيل : فما هم ؟ ، قال قوم بَغَوْا علينا)[1] .

وأهل (النهروان) هم فرقةُ الخوارج المتفق علىٰ فِسقهم وضلالِهم وبِدعتِهم ، والمختَلَفُ في كفرهم ، وقد وردت أحاديثُ صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذمِّهم ومروقهم من الإسلام ، كما يمرق السهم من الرمية ، وغير ذٰلك ، وقد حملَها الأئمةُ وأهلُ العلم علىٰ أن المراد بها الخوارج .

وروي عن سيدنا علي رضي الله عنه أنه أجاب بمثل ذٰلك في أهل الجمل ، ولٰكنه قال : (إخواننا بغوا علينا) ، رواه ٱبن أبي شيبة بإسناد ضعيف .

وهٰذا سيدنا عبد الله ٱبن عباس ، تلميذ سيدنا علي ، وأحد رجاله ، يَعتبِر خلافَ معاويةَ الفِقهيَّ ، ويُصرِّح بأن لقوله ورأيه وزنا وقيمةً ؛ روى الإمام البخاري عن ٱبن أبي مُليكة ، قال : أوترَ معاوية بعد العشاء بركعة ، وعنده مولىٰ لابن عباس ، فأتى ٱبن عباس ، فقال : (دعْه ؛ فإنه صَحِبَ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم)[2] . وروى البخاري عن ٱبن أبي مليكة : قيل لابن عباس : (هل لك في أمير المؤمنين معاوية فإنه ما أوتر إلا بواحدة ؟) ، فقال : (إنه فقيه)[3] .

وهٰذا عمار بن ياسر ، وهو من أصحاب سيدنا علي ، يرد علىٰ من كفَّرَ أهلَ الشام قائلاً : (لا تقولوا ذٰلك ، نبينا ونبيهم واحد ، وقِبلَتُنا وقبلتُهم واحدةٌ ، ولٰكنهم قومٌ مَفتُونُون ، جارُوا عن الحق ، فحق علينا أن نقاتلهم حتىٰ يرجعوا إليه) ، رواه ٱبن أبي شيبة[4] .

---

(١) « مصنف عبد الرزاق » (١٠ / ١٥٠) ، « مصنف ٱبن أبي شيبة » (٧ / ٥٣٥ ـ ٥٣٦) ، « السنن الكبرىٰ » للبيهقي (٨ / ١٧٣) .

(٢) « صحيح البخاري » (٣٧٦٤) .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) « مصنف ٱبن أبي شيبة » (٣٨٩٩٦) .

وكيف يصح الفهم الظاهريُّ لهٰذا الحديث ، كما فعَل هٰؤلاء المبطلون ، وهل يكون الرجل مؤمناً بمجرد حب سيدنا علي رضي الله عنه ، بدون أن يُصدِّق النبيَّ صلى الله عليه وسلم في كل ما جاء به وعُلِم كونُه من الدين بالضرورة ! ؟ وكذٰلك لا يصير الإنسانُ منافقاً خالصَ النفاق بمجرد بغض علي رضي الله عنه ، من غير التلبُّسِ بالصفات الأخرى للمنافقين ، ومن غير زيغٍ ومرضٍ في القلب يتعلق بأصل الإيمان .

وقد زعم قوم محبةَ عليٍّ رضي الله عنه وهم كفارٌ في الحقيقة ، لا نصيبَ لهم في الإسلام أصلاً ، فحرَّقَهم سيدنا علي رضي الله عنه نفسُه بالنار .

أما فهمُ علماءِ الأمة لهٰذا الحديث وأمثالِه من النصوص فهو مختلف عن فهم هٰذه الفئة الضالة ممن يزعم الانتساب إلى السنة والتصوف زوراً وبهتاناً .

قال الإمام النووي رحمه الله في معنى الأحاديث التي ورد في حب الأنصار وسيدنا علي رضي الله عنه : (أنَّ مَنْ عَرَفَ مَرْتبَةَ الأنصَارِ[١] ، وما كان منهم في نُصْرةِ دِينِ الإسلام ، والسعْيِ في إظهاره ، وإيوَاءِ المسلمين ، وقِيَامهم في مُهِمَّات دين الإسلام حقَّ القيامِ ، وحُبِّهم النبيَّ صلى الله عليه وسلم ، وحُبِّه إياهم ، وبَذْلِهم أموالَهم وأنْفُسَهم بين يديه ، وقِتالِهم ومُعاداتهم سائرَ الناس ؛ إيثاراً للإسلام ، وعَرَفَ مِن عليٍّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه قُرْبَه مِن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحُبَّ النبي صلى الله عليه وسلم له ، وما كان منه في نُصرة الإسلام وسَوَابِقِه فيه ، ثُم أَحَبَّ الأنصارَ وعليّاً لهذا كان ذلك من دلائل صِحّة إيمانه ، وصِدْقه في إسلامه ؛ لِسُرُوره بظهور الإسلام والقيام بما يُرضي الله سبحانه وتعالىٰ ورسولَه صلى الله عليه وسلم ، ومَنْ أبغَضَهم كان بِضِدِّ ذلك ، واَسْتُدِلَّ به علىٰ نفاقه وفسادِ سَرِيرَتِه ، والله أعلم)[٢] .

---

(١) لطيفة : إذا كانت هٰذه مرتبةَ الأنصارِ الذين هم دُونَ المهاجرين في الفضل عند الله فكيف يكون فضل المهاجرين ومرتبتُهم ، وكيف لا يكون بُغضهم نفاقاً ! ؟ منهم : الخلفاء الأربعة جميعاً .
وقد قدَّم كتابُ الله عز وجل المهاجرين على الأنصار في الذِّكر كلما تَعرَّضَ لهم .

(٢) « شرح مسلم » للإمام النووي (٢ / ٦٤) .

قال الحافظ الإمام ٱبن حجر العسقلاني رحمه الله في « فتح الباري » في شرح حديث : « آية الإيمان حب الأنصار ، وآية النفاق بغض الأنصار » : الحصر في مثل هٰذا الحديث (ليس حقيقياً ، بل ٱدعائيٌّ للمبالغة ، أو هو حقيقيٌّ ، لٰكنه خاصٌّ بِمَن أبغضَهم من حيثُ النُّصرةُ)[1] .

ثم قال : (فإن قيل : فعلى الشق الثاني هل يكون مَن أَبغَضَهم مُنافقاً ، وإن صدَّقَ وأَقَرَّ ؟

فالجواب : أن ظاهرَ اللفظ يَقتضِيه ، لٰكنه غيرُ مرادٍ ، فيُحمَل علىٰ تقييد البُغض بالجهة ، فمن أبغَضَهم من جهة هٰذه الصفة ، وهي كونُهم نصَرُوا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم أثَّرَ ذٰلك في تصديقه ، فيصح أنه منافق . . . ويحتمل أن يقال : إن اللفظ خرج علىٰ معنى التحذير ، فلا يُراد ظاهرُه ، ومن ثم لم يُقابِل الإيمانَ بالكفر الذي هو ضدُّه ، بل قابَلَه بالنفاق ؛ إشارةً إلىٰ أن الترغيب والترهيب إنما خُوطِب به من يُظهِر الإيمانَ ، أما مَن يُظهِر الكفرَ فلا ؛ لأنه مرتكب ما هو أشد من ذٰلك)[2] .

ثم قال رحمه الله : (وقد ثبت في « صحيح مسلم عن علي أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال له : لا يُحبُّك إلا مؤمنٌ ولا يُبغِضك إلا منافقٌ .

وهٰذا جارٍ بٱطرادٍ في أعيان الصحابة ؛ لتحقُّقِ مشترَكِ الإكرام ؛ لِمَا لهم مِن حُسنِ الغَناء في الدين .

قال صاحب « المفهم » : وأما الحروب الواقعة بينهم فإن وقع مِن بعضهم بغضٌ فذاك من غير هٰذه الجهة ، بل للأمر الطارئ الذي اقتضى المخالفةَ ، ولذٰلك لم يَحكم بعضُهم علىٰ بعض بالنفاق ، وإنما كان حالُهم في ذاك حالَ المجتهدين في الأحكام ، للمصيب أجران ، وللمخطيء أجر واحد ، والله أعلم)[3] .

---

(١) « فتح الباري » للحافظ ٱبن حجر (١ / ٥٩) .

(٢) « فتح الباري » للحافظ ٱبن حجر (١ / ٥٩) .

(٣) « فتح الباري » للحافظ ٱبن حجر (١ / ٦٠) .

وقال الإمام القرطبي في « المفهم لِما أشكَل من تلخيص كتاب مسلم » : (**حبُّ الأنصار من حيث كانوا أنصارَ الدين ومُظهِريه ، وباذلين أموالَهم وأنفسَهم في إعزازه ، وإعزازِ نبيِّه صلى الله عليه وسلم وإعلاء كلمتِه دلالةٌ قاطعةٌ علىٰ صحةِ إيمانِ مَن كان كذٰلك ، وصحة محبتِه للنبي صلى الله عليه وسلم ، وبُغضُهم لذٰلك دلالةٌ قاطعة على النفاق** .

وكذٰلك القول في حب عليٍّ وبغضِه ، فمن أحبَّه لِسابِقتِه في الإسلام ، وقَدَمِه في الإيمان ، وغنائه فيه ، وذَوْدِه عنه وعن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولِمَكانتِه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وقرابته ومصاهرته ، وعِلمه وفضائله ، كان ذٰلك منه دليلاً قاطعاً علىٰ صحة إيمانه ويقينِه ، ومحبتِه للنبي صلى الله عليه وسلم ، ومَن أبغَضَه لشيءٍ من ذٰلك ، كان على العكس .

وهٰذا المعنىٰ جارٍ في أعيان الصحابة ، كالخلفاء ، والعشرة ، والمهاجرين ، بل وفي كل الصحابة ؛ إذ كل واحد منهم له شاهدٌ وغَناء في الدين ، وأثرٌ حسَنٌ فيه ، فحبُّهم لذٰلك المعنىٰ محضُ الإيمانِ ، وبُغضُهم له محض النفاق ، وقد دل علىٰ صحةِ ما ذَكرناه قوله عليه السلام فيما أخرجه البزار في أصحابه كلهم : « فَمَن أحبهم فبِحُبِّي أحبهم[1] ، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم » .

لٰكنهم لَمَّا كانوا في سوابقهم ومراتبهم متفاوتين ، فمنهم المتمكِّن الأَمْكَنُ ، والتالي والمقَدَّم خَصَّ الأمكنَ منهم بالذِّكْر في هٰذا الحديث ، وإن كان كلٌّ منهم له في السوابق أشرف حديث)[2] .

وفي « فتح الملهم في شرح صحيح مسلم » : (إن قيل : هل يكون مَن أبغضهم منافقاً وإن صدَّق وأقرَّ ؟

---

(١) قال الشيخ الإمام أحمد رضا خان ـ وهو من أعاظم المتكلمين والصوفية في شبه القارة الهندية في القرن الماضي ـ في « المستند المعتمد » (ص ٩٤) : (إنما أُحبهم لأنه يحبني ، وكذا مُبغِضهم إنما أبغضهم لأنه يبغِضني ، فحبه وبغضه صلى الله عليه وسلم لحب الصحابة وبغضهم وجوداً ، وأنّ له علماً ، وفي هٰذا ما يَقطع دابِرَ الرافضة اللئام ، لا أقول : الذين رفضوا أبا بكر وعمر رضي الله عنهما خاصة ، بل كل من سبَّ أحداً من الصحابة ، كمعاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وغيرهم ، رضي الله تعالىٰ عنهم أجمعين) .

(٢) « المفهم » للقرطبي (١ / ٢٦٤ ـ ٢٦٥) .

فالجواب : أنّ ظاهر اللفظ يقتضيه ، لٰكنه غير مراد ، فيحمل علىٰ تقييد البغض بالجهة ، فمن أبغضهم من جهة هٰذه الصفة ـ وهي كونهم نصروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ أثَّرَ ذٰلك في تصديقه ، فيصح أنه منافق ، ويُقرِّب هٰذا الحملَ زيادةُ أبي نعيم في « المستخرج » في حديث براء بن عازب رضي الله عنه : من أحب الأنصار فبحبي أحبهم ، ومن أبغض الأنصار فببغضي أبغضهم ، ويأتي مثل هٰذا في الحب)[1] .

فإن كنتَ من أهل السنة والجماعة فهٰذا منهجهم في الفهم ، وهٰذا طريقهم في العلم ، فٱلْزَمْه ولا تلتفتْ لمن تأثر بمدرسة أحمد الغماري ، فقد كان يكرّر الاستدلال بهٰذا الحديث ويقول في معاوية ومشايعيه من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً شنيعاً منكراً مردوداً .

ولا يستخفنك أيها السنيُّ قومٌ يَزعُمون أن هٰذا مقتضَىٰ محبةِ آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإنك مهما بلغتَ في محبة سيدنا عليٍّ فلن تَبلُغَ مبلغَ ٱبنِه وخليفتِه سيدنا الحسن رضي الله عنهما ؛ فإنه لو كان يعتقد نفاق سيدنا معاوية رضي الله عنه ـ بالله التعوُّذُ وإليه المشتكَىٰ ـ لما تَنَازَلَ له عن الخلافة ، ولَقَاتَلَه ، ولٰكنه كان يعتقد إيمانَه وصُحبتَه وصَلاحيتَه في الجملة لحمْلِ أعباءِ المُلكِ ، فتنازل له عن إمارة المؤمنين ، وحَقَنَ بذٰلك دِماءَ المسلمين ، حتىٰ تتحقق فيه نبوءةُ جَدِّه سيدِنا الأعظم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، التي يرويها الإمام البخاري في مواضع من « صحيحه » عن أبي بكرة ، قال : بينا النبي صلى الله عليه وسلم يَخطُب جاء الحسن ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنّ ٱبني هٰذا سيد ، ولعل اللهَ أن يُصلِح به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين »)[2] .

قال الحافظ ٱبن حجر العسقلاني رحمه الله في فوائد تُستنبَط من هٰذا الحديث : (وفي هٰذه القصة من الفوائد : عَلَمٌ من أعلام النبوة ، ومَنقبةٌ للحسن بن علي ؛ فإنه ترك المُلك لا لِقلةٍ ولا لِذِلةٍ ولا لِعِلةٍ ، بل لِرغبتِه فيما عند الله ؛ لما رآه من حِقنِ دماء المسلمين ، فراعَىٰ أمرَ الدين ، ومصلحة الأمة .

---

(١) « فتح الملهم في شرح صحيح مسلم » لشبير أحمد العثماني (٢/ ٣٠) .

(٢) « صحيح البخاري » (١٣ / ٥٧) نسخة « فتح الباري » .

وفيها ردٌّ على الخوارج ، الذين كانوا يكفِّرون عَليّاً ومن معه ، ومعاويةَ ومَن معه ، بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم للطائفتين بأنهم من المسلمين ، ومن ثم كان سفيان بن عيينة يقول عقب هٰذا الحديث : قوله : من المسلمين ، يُعجبنا جداً . . .

وفيه فضيلةُ الإصلاح بين الناس ، ولاسيما في حقن دماء المسلمين ، ودلالةٌ علىٰ رأفةِ معاويةَ بالرعية ، وشفقتِه على المسلمين ، وقوةِ نظرِه في تدبير المُلكِ ، ونظرِه في العواقب .
وفيه ولايةُ المفضول الخلافةَ مع وجود الأفضلِ ؛ لأن الحسن ومعاوية ولِيَ كلٌّ منهما الخلافةَ ، وسعد بن أبي وقاص و سعيد بن زيد في الحياة ، وهما بدريان ؛ قاله ٱبن التين)[1] .

قال سيدي ومولايَ ، وسندي ومثوايَ ، العلامة الشيخ الإمام أحمد رضا خان البريلوي :
(. . . **وبه ظهر أن الطعن على الأمير معاوية رضي الله عنه طعنٌ على الإمام المجتبىٰ ـ يقصد الإمام الحسن رضي الله عنه ـ بل علىٰ جده الكريم صلى الله عليه وسلم ، بل علىٰ ربه عز وجل ؛ فإنّ تفويض أزِمَّة المسلمين بِيَد من هو كذا وكذا بزعمِ الطاعنين خيانة للإسلام والمسلمين ، وقد ٱرتكبها ـ معاذ الله ـ الإمام المجتبىٰ** ، وٱرتضاها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٌ يُوحَىٰ﴾[2] ، فٱحفظه ؛ فإنه ينفع من أراد الله هداه)[3] .

أما شبهةُ أنَّه كانَ يُسيء إلىٰ آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فهٰذا ٱفتراء آخر ٱختلقه الروافض خذلهم الله .

بل كان رضي الله عنه يعرف لهم قدرهم ، ويبر إليهم ، ويحبهم ويعظمهم ، ويروي الأحاديث والأخبار في فضائلهم .

قال العلامة الفرهاري : (كان يتأدّب إلى الحسن ، ويخدمه ، ويروي فضائل أهل البيت ، فهٰذا يدل علىٰ إيثاره الحق مع المنازعة والمخاصمة التي سبقت بقدر الحق سبحانه .

وأخرج أحمد عن معاوية ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمص لسان الحسن

---

(١) « فتح الباري » للحافظ ٱبن حجر (١٣ / ٥٧) .

(٢) النجم : ٣ ـ ٤ .

(٣) « المستنَد المعتمد » للشيخ أحمد رضا خان (ص ١٢٧) .

وشفتيه ، وأنه لن يعذب الله لساناً أو شفة مصها رسول الله صلى الله عليه وسلم)[1] .

وبعد هٰذا فنقول لأصحاب القلوب المنكوسة وذوي النفوس المريضة : ألا ٱغرزوا رؤوسَكم في جُحوركم يا عَجزة ، ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾[2] !

يَزِيدُ الْبَعِيدُ :

يَحْلو لبعض الجهلة التطاوُلُ علىٰ مقام سيدنا معاوية لما جرىٰ لأهل بيت النبي عليه وعليهم الصلاة والسلام علىٰ يَدِ ٱبنِه يزيد من أنواع الظلم والعدوان .

وهٰذا لا يجوز ، ولا يُنسب القدح أو الطعن بسببه إلىٰ معاوية رضي الله عنه ، وإن كان يزيد في عداد الحكام الظلمة في تاريخ الدولة الأموية .

والسياسة مليئة بالقذارة منذ عصور قديمة ، ليس العاقل مَن تَغلبُها السياسةُ ، إنما العاقلُ من يَغْلِبُ قذارتَها .

ولا بد من قراءة التاريخ بدِقَّةٍ وإتقان ، فمن قرأ التاريخَ لا يتعجب من الواقع ، كما أن من عاشَ الواقعَ لا يتعجب من التاريخ !

ومما يزعم أهل الشقاوة بكل وقاحة أن كل بلاءٍ حل بالأمة بعد الخلافة الراشدة سببُه معاوية ؛ حيث جَعل ٱبنَه يزيد وريثَه وولي عهده .

ولٰكن هٰؤلاء المنحرفون يجهلون أو يتجاهلون أننا إن قلنا هٰذا الكلام فلا بد أن نقول علىٰ فقه في سيدنا الإمام الحسن رضي الله عنه أيضاً ؛ لأنه هو الذي تنازل عن الخلافة لأجل معاوية ، فيكون هو السبب الأول وراء كل هٰذا البلاء ، وهل يقول ذٰلك عاقل ! ؟

قال الشيخ ٱبن حجر الهيتمي رحمه الله : (مزيدُ محبتِه ليزيدَ أعمتْ عليه طريقَ الهدىٰ ، وأوقعت الناس بعده مع ذٰلك الفاسق المارق في الردىٰ ، لٰكنه قضاء ٱنحتم ، فسُلِب عقلُه

---

(١) « الناهية » للفرهاري (ص ٢٢) .

(٢) الهمزة : ١ .

الكامل ، وعلمه الشامل ، ودهاؤه الذي كان يُضرَب به المثل ، وزُيِّن له من يزيد حُسنُ العمل ، وعدمُ الانحراف والخلل ، كل ذٰلك لما أشار إليه الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم ، من أنه إذا أراد الله إنفاذَ أمرٍ سَلَب ذوي العقول عقولَهم ، حتىٰ نفذ ما أراده تعالىٰ ، فمعاوية معذور فيما وقع منه ليزيد ؛ لأنه لم يثبت عنده نقص فيه ، بل كان يزيد [يدي] علىٰ أبيه مَن يُحَسِّن له حالَه ، حتى اْعتقد أنه أولىٰ من أبناء بقية أولاد الصحابة كلهم ، فقدمه عليهم مصرِّحاً بتلك الأولوية ، التي تخيَّلَها مِمن سُلِّط عليه ليُحَسِّنها له ، . . . لا ولو ثبت عنده أدنىٰ ذرةٍ مما يقتضي فِسقَه بل أو إثمه لم يقع منه ما وقع . . . إلخ)[1] .

لا يَعتَبِر أحدٌ مِن أهلِ السنةِ يزيدَ رجلاً صالحاً ، بل القدحُ فيه محلُّ إجماعٍ عندهم ؛ لِمَا جَرىٰ في فترةِ حكمِه مما يَنْبُو عن سماعِه الطبعُ ، ويصمُّ لِذِكره السمعُ .

قال فيه الذهبي : (كان ناصبياً[2] فظاً غليظاً جلفاً ، يتناول المسكر ، ويفعل المنكر)[3] .

وقال أيضاً : (يزيد ممن لا نسُبُّه ولا نُحِبُّه ، وله نُظَراء من خلفاء الدولتين) ، وقال منصفاً : (له علىٰ هناته حسنةٌ ، وهي غزوة القسطنطينية ، وكان أمير ذٰلك الجيش ، وفيهم مثل أبي أيوب الأنصاري)[4] .

وكذٰلك فعل الحافظ اْبن كثير رحمه الله في « البداية والنهاية » .

قال الشيخ اْبن حجر رحمه الله : (وعلى القول بأنه مسلم فهو فاسق شرير سكير جائر . . . إلخ)[5] .

ثم قال : (وبعد اْتفاقهم علىٰ فسقه اْختلفوا في جواز لعنه بخصوص اْسمه) .

---

(١) « تطهير الجنان » للشيخ اْبن حجر (ص ٩٤) .

(٢) قال في « لسان العرب » (١ / ٧٦٢) : (النواصبُ قومٌ يتديَّنون ببغضة علي) ، وأضاف العلامة الزبيدي في « تاج العروس » (٤ / ٢٧٧) : (وهم طائفة من الخوارج) .

(٣) « سير أعلام النبلاء » للذهبي (٤ / ٣٧) .

(٤) « سير أعلام النبلاء » (٤ / ٣٦) .

(٥) « الصواعق المحرقة » (ص ٣١٤) .

أما مسألةُ اللعنِ علَىٰ يَزيدَ فقد ٱختُلِف فيها علىٰ ثلاثة أقوال :

١ ـ **جوازُه .**

٢ ـ **ومنعُه .**

٣ ـ **والتوقُّفُ عن الأمرين .**

والراجح عند الإمام الغزالي وغيرِه من المحققين المنعُ ؛ وِفْقاً للقواعد الشرعية المعلومة ، كما تأتي .

قال العلامة السعد في « شرح العقائد النسفية » : (وبعضُهم أطلق اللعن عليه) ، ثم أطلق هو اللعن عليه ، فٱعترض علىٰ صنيعه المعترضون ، كما نرىٰ بعض ذٰلك لاحقاً .

قال الإمام ٱبن الصلاح في « الفتاوىٰ » : (والناس في يزيد ثلاث فرق : فرقة تحبه وتتولاه ، وفرقة أخرىٰ تسبُّه وتلعنه ، وفرقة متوسطة في ذٰلك ، لا تتولاه ولا تلعنه ، وتسلك به سبيلَ سائر ملوك الإسلام وخلفائهم غيرِ الراشدين في ذٰلك وشبهه ، وهٰذه الفرقة هي المصيبة ، ومذهبها اللائق بمن يعرف سير الماضين ، ويعلم قواعد الشريعة الطاهرة)[1] .

قال الإمام الأَرْدَبِيلي مِن كبارِ أئمة الشافعية في كتابه المشهور « الأنوار » : (لا يجوز لعن يزيد ولا تكفيره ؛ فإنه من جملة المؤمنين ، وأمره في مشيئة الله ، إن شاء رحمه ، وإن شاء عذبه ، قاله الغزالي والمتولي وغيرهما)[2] .

قال الشيخ ٱبن حجر في « المنح المكية » عند التعرُّضِ لِما فعل يزيد بآل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ولا عجب ؛ فإن يزيد بلغ من قبائح الفسق والانحلال عن التقوىٰ مبلغاً لا تستكثر عليه صدور تلك القبائح منه ، بل قال أحمد بن حنبل بكفره ، وناهيك به

---

(١) « فتاوىٰ ٱبن الصلاح » (ص ١٠٤) .

(٢) « الأنوار » للأردبيلي (٣/ ٢٧٠) ، ومثله أيضاً في « فتاوىٰ ٱبن الصلاح » (ص ١٠٢) (مسألة ، رقم : ٦١) ، وبَيَّنَ أنّ لأهل السنة من لعنِ يزيد ثلاث مواقف .

وقد نقل الشيخ ٱبن حجر في « الصواعق » (ص ٣١٧) كلام « الأنوار » و« فتاوىٰ ٱبن الصلاح » .

ورعاً وعلماً ، يقضيان بأنه لم يقل ذٰلك إلا لقضايا وقعت منه صريحة في ذٰلك ، ثبتت عنده ، وإن لم يثبت عند غيره ، كالغزالي ؛ فإنه أطال في رد كثير مما نسب إليه ، كقتل الحسين ، فقال : لم يثبت من طريق صحيح أنه قتله ولا أَمَرَ بقتله ، ثم بالغ في تحريم سبِّه ولعنِه[1])[2] .

وهٰذا الذي نقله عن الإمام الغزالي هو الذي مال ـ أي : الشيخ ٱبن حجر ـ إليه في « فتاواه الحديثية » ؛ حيث قال أثناء كلامٍ : (ومِن ثَم لم يجُز ، كما قاله الغزالي وغيرُه ، لعنُ يزيد لأنه قاتل الحسين أو أمر بقتله ، خلافاً لمن تسامح في ذٰلك ، ورآه جائزاً ، ممن لم يُعتَدَّ به ولا بقوله في الأحكام الشرعية ، وذٰلك لأنه لم يثبت أنه قتله ولا أمر بقتله ولا رَضِي ، إلا ما حُكي في بعض التواريخ ، مما لا تقوم بمثله حجةٌ ، بل لا يجوز نسبة ذٰلك إليه ؛ كما قاله الغزالي أيضاً ؛ لأنه لا يجوز نسبة مسلم إلىٰ كبيرةٍ من غير تحقيق)[3] .

وعليه جرىٰ أيضاً في « الصواعق » ؛ إذ علَّق علىٰ قول الإمام الغزالي قائلاً : (هٰذا هو اللائق بقواعد أئمتنا)[4] .

قال العلامة الشيخ خضر بَكْ في « القصيدة النونية » :

وَلَا عِقَـابَ بِتَـرْكِ اللَّعْـنِ مِـنْ أَحَـدِ ... فِي حَقِّ إِبْلِيسَ فَهُوَ الْكَافِرُ الْجَانِي

فَلَـنْ يَزِيـدَ يَزِيـدٌ مِنْـهُ مَفْـسَدَةً ... فَٱسْكُتْ وَلَا تَرْضَ يَوْماً بِٱسْمِ لَعَّانِ[5]

ولا يتوهمن متوهم أن مَن منع من أهل السنة لعْنَه منَعَه لِحُبه ليزيد ، أو لما في نفسه تجاه أهل البيت ، حاشا ، إنما الذي دفعهم إلىٰ ٱتخاذ هٰذا الموقف هو ضرورة الالتزام بقواعد أهل السنة ؛ كما جاءت الإشارة إلىٰ ذٰلك في كلامهم ، مثل الشيخ ٱبن حجر الهيتمي ، كما سبق .

قال العلامة الفرهاري في « النبراس شرح شرح العقائد » معترِضاً علىٰ صنيع العلامة السعد

---

(١) ٱنظر ذٰلك في « إحياء علوم الدين » للإمام الغزالي (٥ / ٤٤٨ ـ ٤٥٠) .

(٢) « المنح المكية في شرح الهمزية » للشيخ ٱبن حجر (ص ٥١٩) .

(٣) « الفتاوى الحديثية » للشيخ ٱبن حجر (ص ٢٧٠) .

(٤) « الصواعق المحرقة » (ص ٣١٦) .

(٥) « القصيدة النونية » للمولىٰ خضر بك (ص ٣٧٤) نسخة « شرح الخيالي » .

ـ حيث جرىٰ علىٰ خلاف التحقيق في لعنِ من لم يُعْلَم موتُه على الكفر ـ ما نصُّه : (لا تكن من الذين لا يراعون قواعد الشرع ، ويحكمون بأن من نهىٰ عن لعن يزيد فهو من الخوارج .

نعم ، قبح أفعاله مشهور ، وحب أهل البيت واجب ، لٰكن النهي عن لعنه ليس للقصور في حبهم ، بل لقواعد الشرع)[١] .

وقد ٱعترض على السعدِ العلامةُ العُصام الإسفرايني أيضاً في حاشيته ، فقال : (وفي قوله ـ أي : السعد ـ (فنحن لا نتوقف في شأنه) منافاةٌ لِما قاله الغزالي في « الإحياء » : في لعنة الأشخاص خطرٌ ، فلْنَجْتَنِبْه ، ولا خطر في السكوت عن لعنة إبليس ، فضلاً عن غيره)[٢] .

وممن ٱعترض عليه أيضاً العلامة الزبيدي رحمه الله في « الإتحاف » ، وقال بعد أن نقل كلامه في « شرح العقائد » : (ٱنظر هٰذا الكلام من هٰذا المحقق ، مع أنه من أكابر أئمة الشافعية[٣] ، وقواعدُ مذهبِه تقتضي عدم اللعنِ ، ولٰكنه رُبِّي في بلاد العجم ، وقد ٱمتلأت مسامعهم من الأخبار والحكايات التي أكثرُها لا يخلو من مجازفات ، ثم إنها لم تثبت من طرق تفيد اليقين . . . وإلىٰ مثله الإشارة بقول صاحب « بدء الأمالي » :

ولَـمْ يَلْعَـنْ يَزِيـداً بَعْـدَ مَـوْتِ سِـوَى الْمِكْثَـارِ فِـي الْإِغْـرَاءِ غَالِـي)[٤]

ثم هناك أمر آخر أيضاً ، وهو أن المبالغة في أمر يزيد قد يؤدي ـ بل قد أدىٰ فعلاً ، كما نلاحظ في زماننا عند بعض المنحرفين ـ إلى التطاول علىٰ مقام أبيه ، وهو صحابي يجب حفظ حقه .

---

(١) « النبراس » للفرهاري (ص ٣٣٢) .

(٢) « حاشية عصام الدين الإسفرايني » علىٰ « شرح العقائد » للتفتازاني (٢ / ٢٣٩) .

(٣) كون العلامة السعد من الشافعية أو الحنفية علىٰ خلاف بين العلماء ، وقد أشرت إلىٰ ترجيح كونه شافعياً في دراستي لشرحي الدواني واليزدي علىٰ تهذيب المنطق ، فلينظرها من شاء .

(٤) « إتحاف السادة » للزبيدي (٧ / ٤٨٩) ، وٱنظر : « بدء الأمالي » للشيخ علي بن عثمان الأوشي الحنفي ، مع شرحه « ضوء المعالي » للملا علي القاري (ص ٢٧) ، وهو أيضاً ممن ٱعترض على السعد ورجح عدم جواز اللعن فيه ، وأطال في الاعتراض في « المنح الروض الأزهر » شرحِه لـ« الفقه الأكبر » (ص ٢١٤ ـ ٢١٨) .

وهٰذا ما أشار إليه الحافظ عبد الغني المقدسي الحنبلي حين سئل عن يزيد، فقال: (خلافتُه صحيحة، وقال بعض العلماء: بايعه ستون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، منهم: ٱبن عمر.

وأما محبته فمَن أحبه فلا ينكَر عليه، ومن لم يحبه فلا يلزمه ذٰلك؛ لأنه ليس من الصحابة الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيلزم محبته إكراماً لصحبتهم، وليس ثم أمر يمتاز به عن غيره من خلفاء التابعين، كعبد الملك وبنيه، وإنما يمنع من التعرض للوقوع فيه؛ خوفاً من التسلق إلىٰ أبيه، وسدّاً لباب الفتنة)[1].

وبالجملة فإن هناك فَرقاً ضرورياً بين الوالد الذي هو صحابيٌّ جليلٌ يجب حِفظُ مكانتِه، وبين ٱبنِه الذي ليس من الصحابة، ولا مِن الذين ٱتبعوهم بإحسان، بل هو من آحاد المسلمين، وٱستفاض عنه ٱرتكاب المنكرات.

وعلىٰ هٰذا الفَرق جرىٰ أهلُ الحق والسنة قديماً وحديثاً؛ روي (أنّ رجلاً جاء عند الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، فقال: أمير المؤمنين يزيد، فضربه بالسوط، ووقع آخرُ في معاوية رضي الله عنه، فضربه بالسوط)[2].

أما التوقُّفَ عن أحد القولَين: الجوازِ والمنعِ فهو قولُ جماعةٍ من العلماء، منهم المحقق ٱبن الهمام في «المسايرة»؛ حيث قال فيها: (وٱختُلِف في إكفار يزيد، ابنِه ـ أي: ٱبن سيدنا معاوية ـ فقيل: نعم، وقيل: لا؛ إذ لم يثبت لنا عنه تلك الأسباب الموجبة، وحقيقة الأمر التوقف فيه)[3].

ولا شك أنّ التوقُّفَ عن التجويز والمنعِ ليس فيه الخطرُ الذي في إطلاق اللعن.

أما ذِكر الأحداث والوقائع التي جرَتْ لسيدنا الإمام الحسين رضي الله عنه في مجالس العوام فهٰذا لا يجوز، وسبقَ نقل كلام الإمام الأردبيلي في «الأنوار»: (قال الغزالي وغيرُه:

---

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» (٣/ ٥٥).

(٢) «الناهية» للفرهاري (ص ٢٤).

(٣) «المسايرة» لابن الهمام (ص ٢٧٣).

وحرم على الواعظ وغيرِه روايةُ مقتل الحسن والحسين رضي الله عنهما وحكاياته ، وما جرىٰ بين الصحابة من التشاجر والتخاصم ؛ فإنه مُهَيِّجٌ علىٰ بغض الصحابة والطعن فيهم ، وهم أعلام الدين)[1] .

وفي « فتاوى اللكهنوي » : (الاستفسار : هل يجوز بيان قصة شهادة الإمام الحسين في عشرة المحرم الأولىٰ بجمع المجالس وبكاء الناس عليه ؟

الاستبشار : نقل في « مطالب المؤمنين » عن إمامنا أبي حنيفة أنه لا يجوز ؛ للتشبه بالروافض .

وفي « جامع الرموز » : يجوز لمن يبين قصص شهادة الخلفاء الأربعة وغيرهم من أجلة الصحابة ، ويعتاد ذٰلك .

وأما بيان قصة شهادة الحسين ، وترْكُ قصص شهادات الأئمة فتشبُّهٌ بالروافض .

قلتُ : تخصيص بيانه بعشرة المحرم الأولىٰ أو بالمحرم ، وجمع المجلس لبكاء الناس ، كما تعارَفَ في بلادنا تشبُّهٌ بالروافض ، ومن تشبه بقوم فهو منهم)[2] .

وظهر في بعض بلادنا الآن عقدُ جلساتٍ خاصةٍ بيومِ عاشوراء ، يَعقدُها بعضُ الفُضلاء ، ولا أظنهم يَفعلون ذٰلك تشبُّهاً بالروافض الأشقياء ، ولٰكن مع ذٰلك ينبغي الانكفافُ عن هٰذا ؛ حتىٰ لا يؤدي الأمرُ إلىٰ ما لا يُحمَد عُقباه ، ولا يخفىٰ علىٰ أحد تلك المحاولات الفارسية الخبيثة التي تهدف إلىٰ إثارة البلبلة في بلاد أهل السنة ، ونشر دين المجوس الروافض فيها .

وكذٰلك ظهر في بعض الأوساط تخصيصُ هٰذا اليوم ـ يوم عاشوراء ـ بٱسم (يوم أهل البيت Ahl al-Bayt Day) .

وهٰذا أيضاً لا ينبغي للسبب المذكور ، أو نخصص يوما آخر قُبيلَه أو بُعَيدَه بـ(يوم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) ؛ مخالَفَةً لهم .

---

(١) « الأنوار » للأردبيلي (٣/ ٢٧٠) ، ونقله عنه الشيخ ٱبن حجر الهيتمي في « الصواعق » (ص ٣١٨) .

(٢) « فتاوى الشيخ عبد الحي اللكهنوي » (ص ٤٨٢) .

وبعد ، فهٰذا الذي ذكرناه في الفصول الأربعة السابقة ، علىٰ كثرته وتنوُّعه ، ما هو إلا غيضٌ من فيضٍ ، مما له تعلُّقٌ بهٰذا الموضوع ، وفيه ـ إن شاء الله ـ ما تنشرح له الصدور ، وتزداد به قلوب المؤمنين نوراً علىٰ نور .

وكان بإمكانِنا ـ علىٰ ضَعفِنا وفَقْرِنا ، وقصورِ باعنا وقصرِ ذراعنا ـ أن نأتي بأضعافِ ذٰلك ، غيرَ أننا أضرَبْنا عنه خشيةَ أن نكون قد ٱقترفْنَا بذٰلك جَريمةَ ٱغتيالِ بغيضٍ لِوقتِ القارئ ، وتسبَّبْنا لنَفَادِ صبْرِه وتضييع جهدِه ، كما أن ذٰلك قد يكون غمطاً لحقه إذا كان ممن تَكفيه الإشارةُ ؛ إذ لا تبقىٰ هناك حاجة إلىٰ حشد مزيد النصوص والأدلة بهٰذه الغزارة ، والفَطِن تَكفيه الإشارةُ ، المُغنيةُ عن صريح العبارة !

وأخيراً أسأل مَلِك البلاد ومَالِكَ قلوب العباد أن يَمُنَّ علينا بالقبول مع الرضىٰ ، ويُجَنِّبنا مسالك الضلال والردىٰ ، بجاه أفضل الورىٰ وخيرِ من وطِئَ الثرَىٰ ، صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً .

والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات





- الإبانة عن أصول الديانة ، للأشعري ؛ الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) ، تحقيق الدكتور فوقية حسين محمود ، ط ١ ، (١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م) ، دار الأنصار ، القاهرة ، مصر .

- أبكار الأفكار في علم الكلام ، للآمدي ؛ الإمام سيف الدين الآمدي (ت ٦٣١ هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد المهدي ، ط ١ ، (١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م) ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، مصر .

- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ، لمرتضى الزبيدي ؛ العلامة السيد محمد بن محمد الحسيني (ت ١٢٠٤ هـ) ، (١٣١١ هـ) ، المطبعة الميمنية ، مصر .

- إحياء علوم الدين ، للغزالي ؛ الإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ، ط ١ ، (١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

- إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري ، للقسطلاني ؛ الإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) ، (١٣٢٣ هـ) ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق ، مصر .

- إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء ، للشاه ولي الله ؛ الإمام قطب الدين أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت ١١٧٦ هـ) ، ط ١ ، (١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م) ، دار القلم ، دمشق ، سورية .

- إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت ، للسقاف ؛ السيد عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف (ت ١٣٧٥ هـ) ، تحقيق محمد أبو بكر باذيب ومحمد مصطفى الخطيب ، ط ١ ، (١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥ م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

- الأذكار من كلام سيد الأبرار ، المسمىٰ : « حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار » ، للنووي ؛ الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) ، تحقيق صلاح الدين محمد مأمون الحمصي ، وعبد اللطيف أحمد عبد اللطيف ، ومحمد محمد طاهر شعبان ، ط ١ ، (١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥ م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

- الأساليب البديعة في فضل الصحابة وإقناع الشيعة ، للنبهاني ؛ الإمام أبي المحاسن يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت ١٣٥٠ هـ) ، (٢٠٠٧ م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- الأستاذ المودودي وشيء من حياته وأفكاره ، للبنوري ؛ محمد يوسف البنوري (ت ١٣٩٧ هـ) ، (٢٠١١ م) ، مكتبة الحقيقة ، إستانبول ، تركيا .

- اغتنام الفوائد في شرح قواعد العقائد ، لزروق ؛ الإمام أبي العباس أحمد بن أحمد زروق الفاسي (ت ٨٩٩ هـ) ، تحقيق نزار حمادي ، ط ١ ، (١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م) ، دار الضياء ، حولي ، الكويت .

- إفادة السادة العمد بتقرير معاني نظم الزبد ، للأهدل ؛ العلامة السيد محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل (ت ١٢٩٨ هـ) ، تحقيق محمد شادي عربش ، ط ١ ، (١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٦ م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

- الاقتصاد في الاعتقاد ، للغزالي ؛ الإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ، تحقيق أنس محمد عرفان الشرفاوي ، ط ١ ، (١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

ـ الإنصاف فيما يجب ٱعتقاده ولا يجوز الجهل به ، **للباقلاني** ؛ الإمام القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ) ، تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري ، ط ٣ ، (١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م) ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، مصر .

ـ الأنوار لأعمال الأبرار ، **للأردبيلي** ؛ الشيخ يوسف بن إبراهيم الأردبيلي الشافعي (ت ٧٧٩ هـ) ، تحقيق خلف مفضي المطلق ، تقديم الدكتور حسين عبد الله العلي ، ط ١ ، (١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م) ، دار الضياء ، حولي ، الكويت .

ـ البرهان في أصول الفقه ، **للجويني** ؛ إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي (ت ٤٧٨ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب ، ط ١ ، (١٣٩٩ هـ) ، دولة قطر .

ـ البداية والنهاية ، **لابن كثير** ؛ الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي الشافعي (ت ٧٧٤ هـ) ، ط ٣ ، (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

ـ تاريخ الخلفاء ، **للسيوطي** ؛ الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، التحقيق تحت إشراف الدكتور محمد غسان نصوح عزقول ، ط ٢ ، (١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م) ، وزارة الأوقاف ، دولة قطر .

ـ تبصرة الأدلة في أصول الدين ، **للنسفي** ؛ الإمام أبي المعين ميمون بن محمد النسفي (ت ٥٠٨ هـ) ، تحقيق الدكتور الأنور حامد عيسىٰ ، ط ١ ، (٢٠١١ م) ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، مصر .

ـ تطهير الجنان واللسان عن ثلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان ، **للهيتمي** ؛ الإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ) ، تعليق أبي عبد الرحمن المصري ، ط ١ ، (١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م) ، دار الصحابة للتراث ، طنطا ، مصر .

ـ تهذيب الأسماء واللغات ، **للنووي** ؛ الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦

هـ) ، تحقيق عبده علي كوشك ، ط ١ ، (١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م) ، دار الفيحاء ، دمشق ، سورية .

ـ تهذيب المنطق والكلام ، **للتفتازاني** ؛ الإمام سعد الديم مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٨٩٢ هـ) ، ط ١ ، (١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ م) ، مطبعة السعادة ، مصر .

ـ جمع الجوامع ومعه شرح الإمام المحلي ، **للسبكي** ؛ الإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١ هـ) ، (١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م) ، طبعة مصورة لدىٰ دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

ـ حاشية الشبراملسي على النهاية ، **للشبراملسي** ؛ العلامة نور الدين علي بن علي الشبراملسي (ت ١٠٨٧ هـ) ، (١٣٨٩ هـ) ، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر .

ـ حاشية شرح العقائد النسفية ضمن مجموعة « الحواشي البهية علىٰ شرح العقائد النسفية » ، **للإسفرايني** ؛ العلامة المحقق عصام الدين الإسفرايني (ت ٩٤٣ هـ) ، طبعة فرج الله زكي الكردي ، القاهرة ، مصر .

ـ حاشية الشرواني على التحفة ، **للشرواني** ؛ العلامة عبد الحميد الشرواني (ت ١٣٠١ هـ) ، (١٣٥٧ هـ) ، المكتبة التجارية الكبرىٰ ، مصر .

ـ الخلافة والمُلك ، **للمودودي** ؛ أبي الأعلى بن أحمد حسن المودودي (ت ١٣٩٩ هـ) ، تعريب أحمد إدريس ط ١ ، (١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م) ، دار القلم ، الكويت .

ـ ذخرية المعاد في شرح راتب الإمام الحداد ، **للدوعني** ؛ العلامة الشيخ عبد الله بن أحمد باسودان الدوعني الحضرمي (ت ١٢٦٦ هـ) ، ط ١ ، (١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م) ، القاهرة ، مصر .

ـ الذيل علىٰ طبقات الحنابلة ، **لابن رجب** ؛ الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط ١ ، (١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥ م) ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، السعودية .

ـ روح المعاني ، للآلوسي ؛ العلامة الشيخ شهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي البغدادي (ت ١٢٧٠ هـ) ، ط ١ ، (١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

ـ الزلال الأنقىٰ من بحر سبقة الأتقىٰ ، للبريلوي ؛ الإمام أحمد رضا خان البريلوي الحنفي القادري (ت ١٣٤٠ هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد المهدي ، ط ١ ، (١٤٣٥ هـ / ٢٠١٣ م) ، أكادمية الإمام أحمد رضا ، بريلي ، الهند .

ـ الزواجر عن ٱقتراف الكبائر ، للهيتمي ؛ الإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ) ، ط ٣ ، (١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م) ، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر .

ـ سنن الترمذي ، المسمى : « الجامع الصحيح » ، للترمذي ؛ الإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسىٰ بن سورة السلمي الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق أحمد شاكر ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم عطوة عوض ، ط ٢ ، (١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م) ، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر .

ـ السنن الكبرىٰ ، للبيهقي ؛ الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي البيهقي الشافعي (ت ٤٥٨ هـ) ، (١٣٤٤ هـ) ، دائرة المعارف النظامية ، حيدرآباد ، الهند .

ـ سير أعلام النبلاء ، للذهبي ؛ الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، وبشار معروف ، ط ٣ ، (١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

ـ السيف المسلول على من سب الرسول ﷺ ، للسبكي ؛ الإمام شيخ الإسلام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق إياد أحمد الغوج ، ط ١ ، (١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م) ، دار الفتح ، عمان ، الأردن .

ـ شرح العلامة الخيالي على القصيدة النونية للمولىٰ خضر بن جلال الدين ، للخيالي ؛

العلامة المحقق شمس الدين أحمد بن موسى الخيالي (ت ٨٦٢ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد النصير أحمد الشافعي المليباري ، ط ١ ، (٢٠٠٨ م) ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، مصر .

ـ شرح صحيح مسلم ، للنووي ؛ الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) ، (١٣٤٧ هـ / ١٩٢٩ م) ، المطبعة المصرية ، مصر .

ـ شرح العقائد النسفية ، للتفتازاني ؛ الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩١ هـ) ، (١٣٣٢ هـ) ، طبعة فرج الله زكي الكردي ، مصر .

ـ شرح المقاصد ، للتفتازاني ؛ الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩١ هـ) ، الطبعة العثمانية .

ـ الشفاء بتعريف حقوق المصطفىٰ ﷺ ، للقاضي عياض ؛ الإمام القاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي (ت ٥٤٤ هـ) ، (١٣٤٣ هـ / ٢٠١٣ م) ، جائزة دبي ، دبي .

ـ الصواعق المُحرِقة في الرد علىٰ أهل الزيغ والزندقة ، للهيتمي ؛ الإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ) ، (٢٠١٣ م) ، مكتبة الحقيقة ، إستانبول ، تركيا .

ـ ظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني ، للكهنوي ؛ العلامة المحقق أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكهنوي الحنفي (ت ١٣٠٤ هـ) ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، ط ٣ ، (١٤١٦ هـ) ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، سورية .

ـ فتاوى ابن الصلاح ، لابن الصلاح ؛ الإمام أبي عمرة عثمان بن الصلاح (ت ٦٣٤ هـ) ، (١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م) ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر .

ـ الفتاوى الحديثية ، للهيتمي ؛ الإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ) ، ط ٣ ، (١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م) ، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر .

ـ فتاوى اللكهنوي ، المسمىٰ : « نفع المفتي والسائل بجمع متفرقات من المسائل » ، للكهنوي ؛ العلامة المحقق أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكهنوي (ت ١٣٠٤ هـ) ، تحقيق صلاح محمد أبو الحاج الحنفي ، تقديم الدكتور عبد الملك السعدي ، ط ١ ،

(١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م) ، دار ٱبن حزم ، بيروت ، لبنان .

ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ؛ الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، (١٣٠١ هـ) ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق ، مصر .

ـ فتح الملهم في شرح صحيح مسلم ، للعثماني ؛ شبير أحمد العثماني (ت ١٣٦٩ هـ) ، ط ١ ، (١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م) ، دار القلم ، دمشق ، سورية .

ـ الفتوحات المكية ، لابن عربي ؛ الشيخ الأكبر محيي الدين ابن عربي (ت ٦٣٨ هـ) ، تحقيق الدكتور عثمان يحيىٰ ، ط ١ ، (١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر .

ـ فواتح الرحموت علىٰ مسلّم الثبوت ، لبحر العلوم ؛ العلامة بحر العلوم عبد العلي المدراسي الحنفي (ت ١٢٢٥ هـ) ، طبعة بولاق ، مصر .

ـ قوت القلوب في معاملة المحبوب ، لأبي طالب المكي ؛ الإمام الصوفي أبي طالب محمد بن علي بن عطية المكي (ت ٣٨٦ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد مدكور ، والدكتور عامر النجار ، (٢٠٠٧ م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر .

ـ الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ؛ الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) ، (١٣٥٧ هـ) ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد ، الهند .

ـ كليات رسائل النور ، للنورسي ؛ الشيخ بديع الزمان سعيد النورسي (ت ١٣٧٩ هـ) ، ط ٤ ، (٢٠٠٤ م) ، دار سوزلير ، القاهرة ، مصر .

ـ مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري ، لابن فورك ؛ الإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك (ت ٤٠٦ هـ) ، تحقيق دانيال جيماريه ، (١٩٨٧ م) ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان .

ـ المسايرة في العقائد المجية في الآخرة ، لابن الهمام ؛ الإمام كمال الدين ٱبن الهمام

الحنفي (ت ٨٦١ هـ) ، ط ١ ، (١٣١٧ هـ) ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق ، مصر .

- المستند المعتمَد بناء نجاة الأبد ، للبريلوي ؛ الإمام أحمد رضا خان البريلوي الحنفي القادري (ت ١٣٤٠ هـ) ، (٢٠١١ م) ، مكتبة الحقيقة ، إستانبول ، تركيا .

- مصنف ابن أبي شيبة ، لابن أبي شيبة ؛ الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥ هـ) ، (١٤٠٩ م) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية .

- مصنف عبد الرزاق ، لعبد الرزاق ؛ الإمام الحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ) ، (١٤٠٣ هـ) ، المجلس العلمي ، الهند .

- معرفة السنن والآثار ، للبيهقي ؛ الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، ط ١ ، (١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م) ، جامعة الدراسات الإسلامية ، كراتشي ، باكستان .

- المُفْهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، للقرطبي ؛ الإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) ، ط ١ ، (١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م) ، دار ابن كثير ، دمشق ، سورية .

- مناقب الأئمة الأربعة ، للباقلاني ؛ الإمام القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ) ، تحقيق سميرة فرحات ، ط ١ ، (١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م) ، دار المنتخب العربي ، بيروت ، لبنان .

- مناقب الشافعي ، للبيهقي ؛ الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط ١ ، (١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م) ، دار التراث ، القاهرة ، مصر .

- مِنَح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر ، للقاري ؛ الشيخ علي بن سلطان محمد القاري الحنفي (ت ١٠١٤ هـ) ، ط ١ ، (١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .

ـ المنح المكية في شرح الهمزية ، للهيتمي ؛ الإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ) ، تحقيق أحمد جاسم المحمد ، وبو جمعة مكري ، ط ٢ ، (١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

ـ المنهج السَّوِي شرح أصول طريقة السادة آل باعلوي ، للحسيني ؛ الحبيب زين بن إراهيم الحسيني ، ط ١ ، (١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م) ، دار الفتح ، عمان ، الأردن .

ـ المواقف مع شرح السيد الشريف الجرجاني ، للإيجي ؛ العلامة القاضي عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦ هـ) ، (١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م) ، مطبعة السعادة ، مصر .

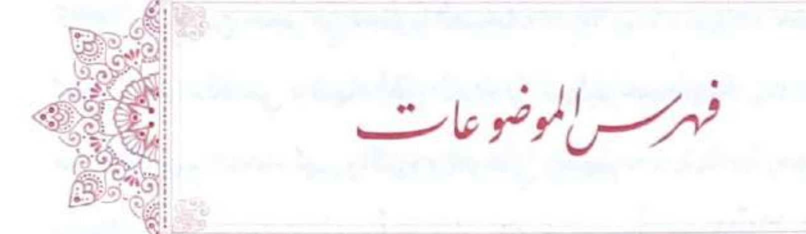
ـ الناهية عن طعن أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه ، للفرهاري ؛ الشيخ العلامة عبد العزيز أحمد بن حامد الفرهاري (ت بعد ١٢٣٩ هـ) ، (١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م) ، مكتبة الحقيقة ، إستانبول ، تركيا .

ـ النبراس شرح شرح العقائد النسفية ، للفرهاري ؛ الشيخ العلامة عبد العزيز أحمد بن حامد الفرهاري (ت بعد ١٢٣٩ هـ) ، طبعة الهند على الحجر .

ـ النور السافر عن أخبار القرن العاشر ، للعيدروس ؛ العلامة السيد عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس الحضرمي الهندي (ت ١٠٣٨ هـ) ، ط ١ ، (٢٠٠١ م) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

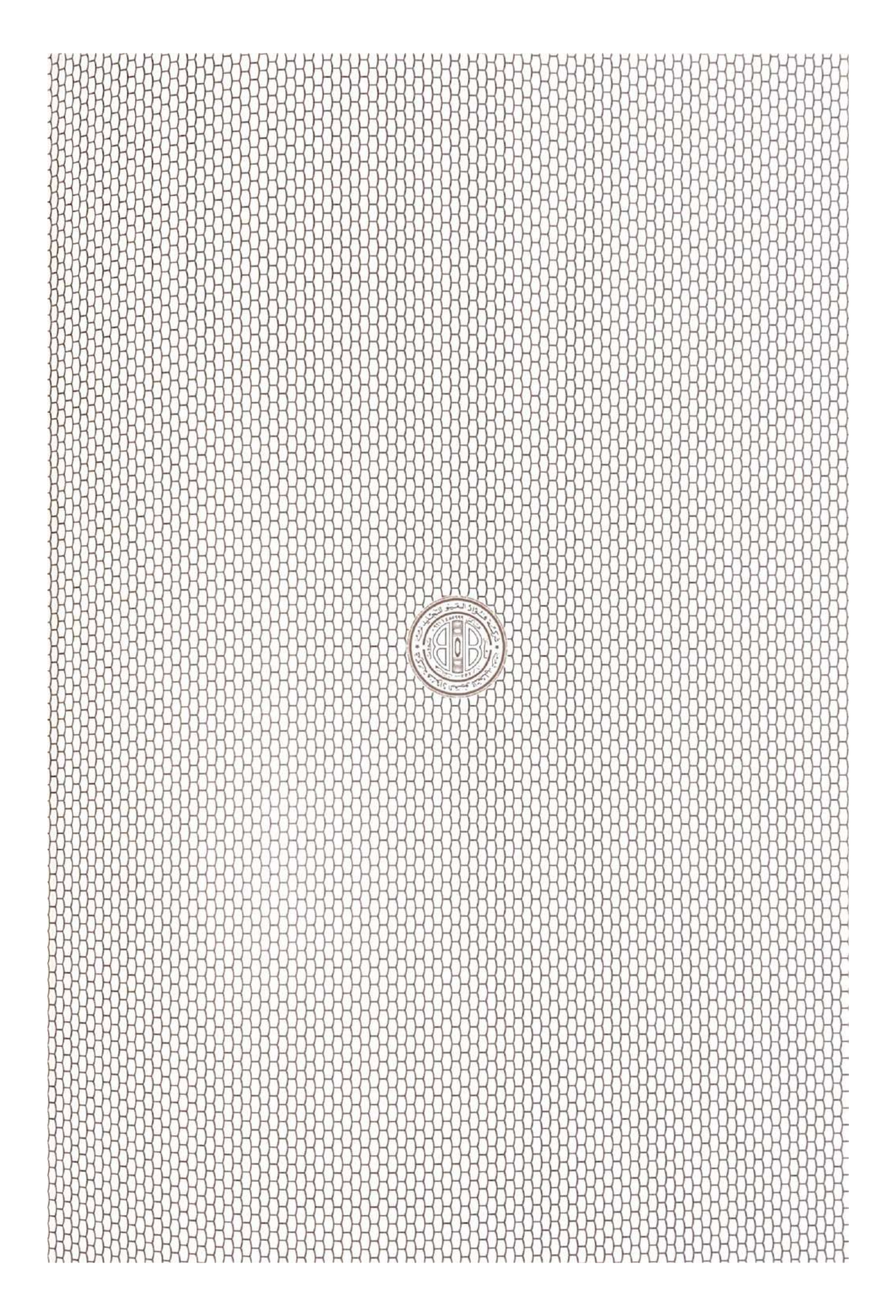
ـ هداية المُريد لجوهرة التوحيد ـ أي : الشرح الصغير ـ ، للقاني ؛ الإمام برهان الدين إبراهيم اللقاني (ت ١٠٤١ هـ) ، تحقيق الشيخ مروان البجاوي ، ط ١ ، (١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م) ، دار البصائر ، القاهرة ، مصر .

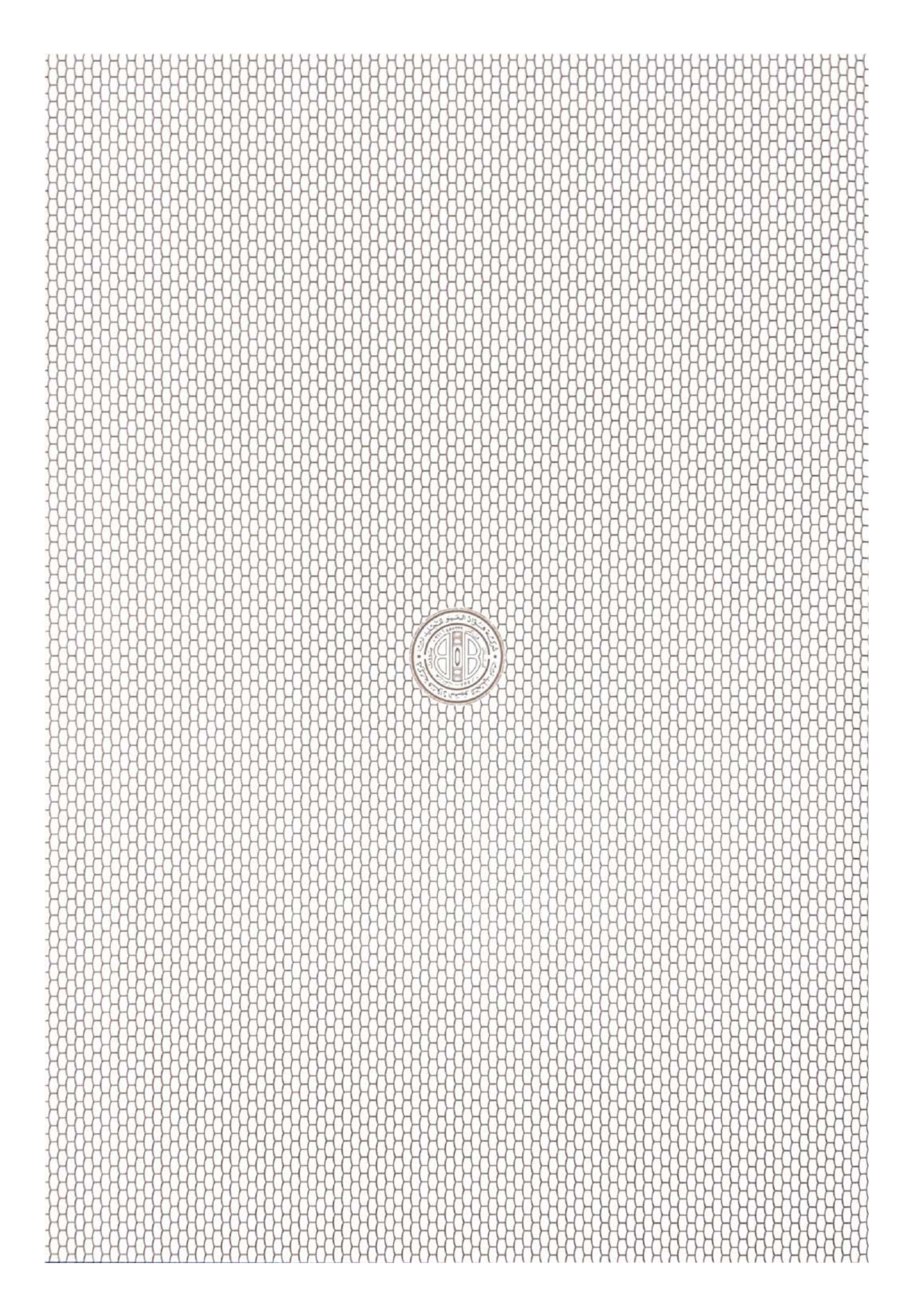
❊ ❊ ❊



الموضوع	الصفحة







دفع الشبهات المعادية عن وجه سيدنا معاوية

رضي الله عنه

هذه صفحاتٌ قليلةٌ في بيانٍ موجَزٍ لعقيدة أهل الإسلام في سادتهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبيانِ مَوقِف أهل السُنة مما جرَىٰ بينَ بعضِهم مع بعضٍ ، سِيَّما أميرَي المؤمنين سيّدنا علي وسيّدنا معاوية رضي الله عنهما ، وتزييفِ الشبهاتِ والخيالاتِ التي يُورِدها الروافضُ ، ويتعثَّر بها المترفضةُ ، في شأن سيدنا معاوية رضي الله عنه .

وأهل السنة ـ وهم السواد الأعظم ـ أهل تعظيم ومحبة ، وليسوا أهلَ بُغضٍ ورفضٍ ومسبَّةٍ .

فكان لا بدّ مِن التصدِّي لهذه الفتنة ؛ تبرئةً للذِّمَّة ، وحفظاً لدِين الأُمَّة ، وإرضاءً لله ونَبيِّ الرحمة صلى الله عليه وسلم ، وردّاً لمن ضل عن مَهْيَعِ الحقِّ إلى المنهج السليم ، ورَدْعاً لِمن أضلَّ وٱستحق العذاب الأليم .





دار الإمام يوسف النبهاني
للنشر والتوزيع والترجمة



ISBN: 978-0-9955452-5-0
9 780995 545250